

سلسلة مطبوعات الدار السلفية ٤٥٤

جواهر الأصول

في علم حديث النبوة

للامام العلامة

أشرف أبي الفيض مستد بن مستد بن علي الفارسي

المشهور بفصيح المروى المتوفى بعد رمضان سنة ٨٢٧ هـ

حققة وقابلة وعلق عليه

أبو المعالي القاضي أظهر المباركفوري

الناشر

الدار السلفية

عند محمد علي بلونك بمندى بازار بهمنی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وتمم^(١) بالخير

الحمد لمن أصح حديث كلامه القديم، والصلوة والسلام على من أحسن كلام حديثه القويم، وعلى آله وأصحابه سراة هداة الصراط المستقيم، وبعد فهذه فصول في أصول الحديث يفتقر إليه كل من تصدى للإفتاء والتحديث موسومة بجواهر الأصول في علم حديث الرسول، ﷺ، مرتبة على فاتحة وأربعة أقسام وخاتمة، والله أسأل أن يجعلها خالصة لوجهه، مستعينا في الفاتحة والخاتمة.

﴿ اما الفاتحة فهي سبع لواضع ﴾

(اللامعة الاولى في طليعة كتب الحديث)

قال رسول الله ﷺ : إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه . إعلم أن السلف رحمهم الله تعالى كانوا يستحبون استفتاح المصنفات بهذا الحديث تنبيها للطالع على حسن النية ، قال أبو سليمان الخطابي : كان المتقدمون من شيوخنا يستحبون تقديم حديث « إنما الأعمال بالنيات » ، امام كل منشاء يتدنى^(١) من أمور الدين لعموم الحاجة إليه في جميع أنواعها ، وقال عبد الرحمن بن مهدي : من أراد أن يصنف كتابا فليبتدء بهذا الحديث ، وقال الشافعي : يدخل في هذا الحديث ثلث العلم ، وقال : يدخل في هذا الحديث سبعون بابا من أبواب الفقه ، وقال أبو داود السجستاني : الفقه يدور على أربعة أحاديث ، الحلال بين والحرام بين ، والأعمال بالنيات ، وما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام ،

وقال الحاكم: استحبوا أن يبتدأ الحديثي بجمع ما بين «الأعمال بالنيات» و «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها» وقيل: إنما يحفظ الرجل قدر نيته، وقيل: إنما يعطى الناس على قدر نياتهم.

❦ اللامعة الثانية في ماهية هذا العلم و تصوره ❦

أصول الحديث هو علم بأصول يعرف بها أحوال حديث الرسول ﷺ من حيث صحة النقل عنه وضعفه وطرق التحمل والاداء^(١) وقيل: علم الإسناد ما يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو لترك من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء^(٢) ومآل الحدين واحد لكن الثاني أدل على العلل.

١ - قال ابن الاكفاني في كتاب إرشاد المقاصد: علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها، وعلم الحديث الخاص بالدراية علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها، وقال الشيخ عز الدين ابن جماعة: علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه السند والمتن وغايته معرفة الصحيح من غيره. (تدريب الراوى)

٢ - قال البدر ابن جماعة والطبي: السند هو الاخبار عن طريق المتن، قال ابن جماعة: واخذه إمامن السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لان المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند أى معتمد فسمى الاخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه، و أما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله، قال الطبي: وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما، وقال ابن جماعة: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد (تدريب)

اللامعة الثالثة في بيان الحاجة إلى هذا العلم و موضوعه

إعلم أنه ثبت بالبراهين العقلية والدلائل النقلية أن العلم افضل القربات^(١) وأعظم العطيات وأعلى الدرجات، وأهم أنواع العلوم فائدة وأشرفها عادة علم حديث رسول الله ﷺ إذ هو ثانی ادلة علوم الإسلام ومادة الأصول والاحكام وتلو كلام الله الملك العلام، وكيف لا؟ وقد صح أن نيل السعادات^(٢) الأبدية والكمالات السرمدية إنما هو باتباعه ﷺ، وذلك إنما يتيسر بعد العلم بأفعاله وأقواله وتقريراته التي يعبر عنها بالحديث.

وهذا العلم تقلى محض إذ تعاطيه إنما هو بالنقل والإخبار والخبر كما عرف محتمل للصدق والكذب فلا بد من النظر في حالة الرواة والمخبرين، لما أنه كثرت الأهواء والبدع وشاعت أخبار الكذبة على رسول الله ﷺ، وقد قال عليه السلام: كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع، وقال ﷺ: من كذب على متعمداً فليتبوء مقعده من النار، وقال: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين، وقال: سيكون في آخر أمتي ناس يحدثونكم بما لم تسمعوا أتم ولا آباءكم فأياكم وإياهم، وقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ فابتدرته أبصارنا واصغينا إليه بأذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف، وقال أيضاً: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكذب عليه^(٣) فلما ركب الناس

١ - في ج « البريات »

٢ - في الاصل « السعادة » ٣ - في ج « لم يكن يكذب »

الصعب و الذلول تركنا الحديث ، وقال محمد بن سيرين : ان هذا العلم دين فانظروا عمن تاخذون دينكم^(١) فست الحاجة إلى قانون يعرف به صحيح الاخبار من سقيمها و مسندها من مرسلها و متصلها من منقطعها و ذلك القانون هو علم أصول الحديث و الإسناد ، و موضوعه حديث الرسول^(٢) ﷺ ، إذا البحث فيه إنما هو عن عوارضه ، وإن لم يكن بعضها ذاتيا ،

اللامعة الرابعة في بيان فضيلة هذا العلم و شرفه

ورتبته فيما بين العلوم

وقد اندرج بعض منها في الثالثة ، روينا في كتاب الحاكم أبي عبد الله عن مطر الوراق في قوله عز وجل : «وَأَنذَرْتُكُمْ يَوْمَ يَمَسُّكُمُ الْمَوْتُ فَتُنَادُونَ بِرَبِّكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ يَوْمٍ» قال : إسناد الحديث ، أى الإثارة هو علم الإسناد ، وعن أنس بن مالك في قوله عز وجل «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ» قال : قول الرجل : حدثني أبي عن جدى ، وعن رسول الله ﷺ قال : لا يزال ناس

١ - روى الخطيب عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : يا ابن عمر دينك دينك ، إنما هو لحك ودمك فانظر عمن تأخذ ، خذ عن الذين استقاموا ولا تأخذ عن الذين مالوا ، وروى عن الضحاك بن مزاحم أنه قال : ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه ، وروى عن أبي سكينه مجاشع بن قحطبة قال : سمعت علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو في مسجد الكوفة يقول : انظروا عمن تأخذون هذا العلم فانما هو الدين ، وروى عن ابن عون قال : قال محمد بن سيرين : إنما هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذونه ، (الكفاية في علم الرواية ص ١٢١)

٢ - في ج «رسول الله»

منصورين^(١) لا يضرهم من خذ لهم حتى تقوم الساعة ، سئل احمد بن حنبل عن معنى هذا الحديث فقال : إن لم يكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم ؟^(٢) وعن رسول الله ﷺ ، إنه سيأتي من بعدى قوم يسألونكم الحديث عنى فإذا جاؤكم فالطفوا بهم وحدثوهم ، وعنه ﷺ : سارعوا فى طلب العلم فالحديث من صادق^(٣) خير من الأرض وما عليها من ذهب وفضة ، وعنه ﷺ : إن من أفضل الفائدة حديثاً حسناً يسمعه الرجل فيحدث به أخاه ، وعنه ﷺ : إذا كان يوم القيامة جاء أصحاب الحديث إلى بين يدي الله تعالى ومعهم المحابر فيقول الله تعالى : أنتم أصحاب الحديث لما كنتم تصلون على نبيي أدخلوا الجنة ، وعنه ﷺ^(٤) اللهم ارحم خلفائي ، قال الراوى : قلنا يا رسول الله ! ومن خلفاءك ؟ قال : الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثي وستی ويعلمونها الناس ، وعنه ﷺ : نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فحفظها فإنه رب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو افقه منه .

وقال سفيان الثوري : أكثروا من الأحاديث فانها سلاح ، وفى رواية : الاسناد سلاح المومن فإذا لم يكن معه السلاح فبأى شيء يقاتل ؟ وقال الإمام محمد الباقر : من فقه الرجل بصره بالحديث أو فطنته للحديث ، وقال الشافعى : مثل الذى يطلب الحديث بلا اسناد مثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري ،

١ - فى الاصل « منصورون » ٣ - انظر معرفة علوم الحديث ص ٢

٣ - فى ج « فالحديث عن صادق » ٤ - فى ج « أنه قال »

وقال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وقال أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم، يعنى الإسناد وقال ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم فنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وتنظر إلى أهل البدع^(١) فلا يؤخذ حديثهم^(٢) وقال الزهري: أما أن الحديث يعجب ذكور الرجال ويكرهه مونثوهم، وقال داود بن علي: من لم يعرف حديث رسول الله ﷺ ولم يميز بين صحيحه وسقيمه فليس بعالم وقال سفيان بن عيينة: ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة لقول النبي ﷺ: نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه، وقال شعبة: كل عالم ليس فيه «حدثنا» أو «أخبرنا» فهو خل وبقل، وقال يزيد ابن زريع: لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الآسانيد، وقال حفص ابن غياث لابنه عمر: ألا تنظر إلى أصحاب الحديث ومأم فيه؟ هم خير أهل الدنيا^(٣) وقال أحمد بن سنان: ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو

- ١- في ج «البدعة» ٢- روى الخطيب بسنده عن عاصم عن ابن سيرين قال: كان في زمن الأول الناس لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد ليحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة، وروى بطريق آخر عن عاصم قال: سمعت ابن سيرين يقول: كانوا لا يسألون عن الإسناد حتى كان بآخرة فكانوا يسألون عن الإسناد لينظروا من كان صاحب سنة كتبوا عنه، ومن لم يكن صاحب سنة لم يكتبوا عنه. (الكفاية ص ١٢٢) ٣- في ج «اليهم»
- ٤- روى الحاكم بسنده عن عمر بن حفص بن غياث قال: سمعت أبي - وقيل له: ألا تنظر إلى أصحاب الحديث ومأم فيه، - قال: هم خير أهل الدنيا.

يُنْضِ أَمَلُ الْحَدِيثِ وَإِذَا ابْتَدَعَ الرَّجُلُ نَزْعَ حِلَاوَةِ الْحَدِيثِ مِنْ قَلْبِهِ،
وَقَالَ أَبُو نَصْرٍ بِنِ سَلَامٍ، سَلَامُ الْفَقِيهِ: لَيْسَ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى أَهْلِ
الْإِلْحَادِ وَلَا أَبْغَضَ^(١) مِنْ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَتِهِ بِإِسْنَادِهِ وَقَالَ الْحَاكِمُ:
وَعَلَى هَذَا عَهْدُنَا فِي أَسْفَارِنَا وَأَوْطَانِنَا كُلِّ مَنْ يَنْسَبُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ
الْإِلْحَادِ وَالْبِدْعِ لَا يَنْظُرُ إِلَى الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَّا بَيْنَ الْحَقَارَةِ وَبِسْمِهَا
الْحَشْوِيَّةِ، سَمِعْتُ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ ابْنَ إِسْحَاقَ الْفَقِيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ رَجُلًا
فَقَالَ الشَّيْخُ: حَدَّثَنَا فَلَانٌ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: دَعْنَا مِنْ «حَدَّثْنَا» إِلَى مَتَى
«حَدَّثَنَا»^(٢) فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: قُمْ يَا كَافِرٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَدْخُلَ دَارِي
بَعْدَ هَذَا ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا فَقَالَ: مَا قُلْتَ قَطُّ لِأَحَدٍ: لَا تَدْخُلَ دَارِي
إِلَّا لِهَذَا، وَصَحَّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا حَدَّثْتَ الرَّجُلَ
بِسُنَّةٍ فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا أَوْ أَجَبْنَا مِنَ الْقُرْآنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ^(٣) قَالَ
الْأَوْزَاعِيُّ^(٤) وَذَلِكَ أَنَّ السُّنَّةَ قَدْ جَاءَتْ قَاضِيَةً عَلَى الْكِتَابِ وَيُجِبِيهِ
الْكِتَابُ قَاضِيًا عَلَى السُّنَّةِ^(٥) وَكَانَ الزَّهْرِيُّ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرُوهَ لِمَجْلَعٍ

• وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ عِيَّاشٍ: أَنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ خَيْرَ النَّاسِ

يَقِيمُ أَحَدُهُمْ بِيَابِي وَقَدْ كَتَبَ عَنِّي فُلُوشَاءُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَقُولَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ
جَمِيعَ حَدِيثِهِ فَعَلَّ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَ، (مَعْرِقَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٣)

١ - فِي ج «إِلَيْهِمْ» ٢ - فِي الْأَصْلِ «إِلَى مَتَى حَدَّثْنَا» قَطُّ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ
كِتَابِ مَعْرِقَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ٤ ٢ - قَالَ الْخَطِيبُ فِي
الْكَفَايَةِ: عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا حَدَّثْتَ الرَّجُلَ بِالسُّنَّةِ فَقَالَ:
دَعْنَا مِنْ هَذَا وَحَدَّثْنَا مِنَ الْقُرْآنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ مِثْلُ ص ١٦.

٣ - لَيْسَ «قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ» فِي ج.

٤ - وَفِي ج «وَيُجِبِيهِ» الْكِتَابُ قَاضِيًا عَلَى الْكِتَابِ وَلَمْ يُجِبِيهِ الْكِتَابُ قَاضِيًا
عَلَى السُّنَّةِ، وَرَوَى الْخَطِيبُ فِي الْكَفَايَةِ بِسَنَدِهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ مَكْحُولٍ •

ابن أبي فروة يقول : قال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ (١)
 فقال الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرك على الله ؟ ألا
 تستد حديثك ؟ تحدثنا بأحاديث ليس (٢) لها خطم ولا أزيمة .

اللامعة الخامسة في ألفاظ مصطلحة فيما بينهم

تجوزى مجرى المبادئ في هذا الفن

فإنها المتن وهو في اللغة ما يقوم به الشيء ويتقوى به ، وفي
 اصطلاحهم ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام ، واختلف في متن
 الحديث أهو قول الصحابي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا ، أو هو
 مقولة رسول الله ﷺ بحسب ، والاول أظهر . والثاني على أنواع
 المتن ، وأنواعه سوى ما سيجئ إثنا عشر نوعاً ، ستة باعتبار ضرب
 الثلاثة أى القول والفعل والتقرير في اثنين ، أى ما قبل الوحي وما
 بعد الوحي ، ثم ضرب الستة في اثنين أى ما يخص (٣) به عليه الصلوة
 والسلام ، وما يعمه وغيره :

قال : القرآن احوج إلى السنة من السنة إلى القرآن ؛ قال يحيى بن أبي كثير
 السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب قاضية على السنة ، وقال الفضل
 بن زياد : سمعت أحمد بن حنبل - وسئل عن الحديث الذي روى أن السنة
 قاضية على الكتاب قال : ما أجبر على هذا أن أقوله ، ولكن السنة
 تفسر الكتاب وتعرف الكتاب وتبينه ص ١٤ و ١٥ .

١ - التكرار من معرفة علوم الحديث ، وفيه « لا تسند » بغير مرة
 الاستفهام ص ٦ .

٢ - في ج « ليست » ٣ - في ج « يختص »

ومنها الحديث، وهو في اللغة ضد القديم، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره، وفي اصطلاحهم قول رسول الله ﷺ، وحكاية فعله وتقريره، والسنة ترادفه عندهم ومنها الخبر، وهو في اللغة كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء في الخارج. وهو إما صدق أو كذب، ولا ثالث على المختار، وفي اصطلاحهم هو يرادف الحديث، فيقال: قد جاء في الخبر أى في الحديث.

وأما الأثر فمن اصطلاحات الفقهاء، فإنهم يستعملونه في كلام السلف، والخبر في حديث الرسول ﷺ خاصة، وقيل: الخبر يبين الحديث ويرادف الأثر، وقيل: بل يعنها عموماً مطلقاً^(١)

ثم الخبر بمعنى الأعم ينقسم تارة إلى متواتر وأحاد، فالمتواتر هو خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواترهم على الكذب كالمخبرين على وجود مكة وغروة بدر، وهو يفيد العلم اليقيني والأحاد كل ما لم يفته إلى حد التواتر، وبينهما تقابل العدم والمملكة، وقيل: ما يفيد الظن، وذلك قسمان مستفيض وهو ما زاد نقله على ثلاثة، وغير مستفيض، وهو ما رواه ثلاثة أو أقل، وتارة إلى المختصر والمستقصى، فالمختصر هو الخبر الذي روى بعضه وترك بعضه،

١ - في تدريب الراوى: وأما المتن فهو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني قاله الطيبي، وقال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، من المباشرة وهي المباشرة في الغاية لانه غاية السند، أو من مثبت الكش إذا شقت جلدة بيضته واستخرجها، فكان المسند استخراج المتن بسنده، أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض لان المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس أى شدتها بالعصب لأن

والمستقصى الذى روى كله فلو روى مع الاسناد و الروايات يقال له المستوفى ومنها المسند والاسناد، فالسند إخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سند أى معتمد فسمى سنداً لاعتقاد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه، والاسناد رفع الحديث إلى قائله، وبعضهم يستعملونها بمعنى واحد وهو حكاية طريق المتن مطلقاً.

اللامعة السادسة فى بيان وضعه وتدوينه والتصنيف فيه

لأعلم أن أول من صنف فى الحديث ابن جريج، وقيل: مالك: وقيل الريح بن صبيح، ثم انتشر تدوينه وجمعه وظهرت فوائد ذلك ونفعه، والعلماء المرجوع إليهم فى هذا الفن الذين علوه وعلوه تحقيقاً لا تقليداً وفقهوا وتبحروا فيه تدقيقاً وتسديداً ثلاثون رجلاً من أكمل العلماء رحمهم الله تعالى أولهم وأفضلهم ١- محمد بن مسلم الزهري ٢- يحيى بن سعيد الأنصارى، ٣- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي. ٤- سفيان بن عيينة الهلالى، ٥- عبدالله بن المبارك الخنظلى، ٦- يحيى ابن سعيد القطان، ٧- عبدالرحمن بن مهدي، ٨- يحيى بن يحيى التميمي،

المسند يقوى الحديث بسنده وأما الحديث فأصله ضد القديم وقد استعمل فى قليل الخبر وكثيره لأنه يحدث شيئاً فشيئاً، وقال ابن حجر فى شرح البخارى: المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم، وقال الطيبي: الحديث أعم من أن يكون قول النبي ﷺ والصحابي والتابعي وفعلهم وتقريرهم، وقال ابن حجر فى شرح النخبة. الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي

- ٩- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ١٠- علي بن عبدالله المديني،
 ١١- يحيى بن معين، ١٢- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ١٣- محمد بن
 يحيى الذهلي، ١٤- محمد بن إسماعيل البخاري صاحب أصح الصحاح،
 ١٥- أبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم الرازي، ١٦- أبو حاتم الرازي،
 ١٧- إبراهيم بن اسحاق الحربي، ١٨- مسلم بن الحجاج النيسابوري،
 ١٩- عثمان بن سعيد الدارمي، ٢٠- أبو عبدالله العبدى، ٢١- أبو عيسى
 الترمذى، ٢٢- أبوبكر الجارودى، ٢٣- أبو عبدالله المروزى،
 ٢٤- أبو عبدالرحمن النسائي، ٢٥- أبوبكر بن خزيمة، ٢٦- أبو
 داود السجستاني ٢٧- عبدالوهاب العبدى، ٢٨- موسى بن هارون،
 ٢٩- الحسن بن علي الميموني، ٣٠- محمد بن عقيل البلخي، هكذا
 أورده الحاكم أبو عبدالله في كتاب معرفة علوم الحديث^(١).

• **الخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث،**
وبالتواريخ ونحوها إخباري، وقيل: بينها عموم وخصوص مطلق فكل
حديث خبر ولا عكس، وقيل: لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا
بشرط التقييد وقد ذكر المصنف (أى النوى فى التقريب) أن المحدثين
يسمون المرفوع والموقوف بالآثر، وأن فقهاء خراسان يسمون الموقوف
بالآثر والمرفوع بالخبر، ويقال: ائثر بمحدث بمعنى رويته، ويسمى
المحدث أثرًا نسبة للآثر ص ٦٠.

- ١- فى حاشية الأصل، وأول من صنف الصحيح المجرد الإمام البخارى ثم
 مسلم وكتاباهما أصح كتب بعد كتاب الله تعالى، وأما قول الشافعى. ما
 أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من مؤطا مالك. فقبل وجود الكتابين.
 وفى التدريب: أول من صنف فى الصحيح المجرد صحيح الإمام محمد بن إسماعيل

البخارى والسبب في ذلك ما رواه عنه إبراهيم بن معقل النسفي قال: كنا عند اسحق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً الصحيح من سنة النبي ﷺ قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح، وعنه أيضاً قال: رأيت النبي ﷺ وكانى واقف بين يديه ويدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: انت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح، قال: والفقه في بضع عشرة سنة وقد كانت الكتب قبله بمجموعة مزوجاً فيها الصحيح بغيره، وكانت الآثار في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدونة، ولا مرتبة لسيلان أذهانهم وسعة حفظهم، ولأنهم كانوا نهوا أولاً عن كتابتها كما ثبت في صحيح مسلم خشية اختلاطها بالقرآن ولأن أكثرهم كان لا يحسن الكتابة فلما انتشر العلماء في الامصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ودونت مزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وغيرهم، فأول من جمع ذلك ابن جريج بمكة، وابن اسحاق أو مالك بالمدينة، والريعي بن صبيح أو سعيد بن أبي عروبة، وأحمد بن سلة بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة والاوزاعي بالشام، وهشيم بواسط، ومعمربالين، وجريير بن عبد الحميد بالري، وابن المبارك بخراسان، قال العراقي وابن حجر: كان هؤلاء في عصر واحد فلا ندري أيهم سبق. ص ٣٩ و ٤٠

- ١ - قال الحاكم في النوع العشرين من علم الحديث من كتابه معرفة علوم الحديث: فأما فقهاء الاسلام أصحاب القياس والرأى والاستنباط والمجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشية الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث اذ هو نوع من انواع هذا العلم ثم أسماهم على هذا الترتيب وعلى هذا النمط. ١ - محمد بن مسلم الزهري ٢ - يحيى بن سعيد الأنصاري، ٣ - عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي

- ٤- سفيان بن عيينة الهلالى ، ٥- عبدا لله بن المبارك الحنظلى ، ٦- يحيى بن سعيد القطان . ٧- عبدالرحمن بن مهدى . ٨- يحيى بن يحيى التميمى . ٩- أحمد بن محمد بن حنبل . ١٠- على بن عبدا لله بن جعفر المدينى . ١١- يحيى بن معين صاحب الجرح والتعديل ١٢- اسحق بن ابراهيم الحنظلى . ١٣- محمد بن يحيى الذهلى . ١٤- محمد بن اسمعيل البخارى . ١٥- أبو زرعة عيدا لله بن عبدالكريم ١٦- أبو حاتم محمد بن ادريس الحنظلى ١٧- ابراهيم بن اسحق الحربى البغدادى ١٨- مسلم بن الحجاج القشيري ١٩- أبو عبدا لله محمد بن ابراهيم العبدى ٢٠- عثمان بن سعيد الدارى ٢١- أبو عبدا لله محمد بن نصر المروزى ٢٢- أبو عبدالرحمن احمد بن شعيب النسائى ٢٣- أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة ، ثم قال : قد اختصرت هذا الباب وتركت أسامى جماعة من أئمتنا كانت حقهم أن أذكرهم في هذا الموضع ففهم ٢٤- ابو داود السجستانى ٢٥- محمد بن عبدالوهاب العبدى ٢٦- أبو بكر الجارودى ٢٧- ابراهيم بن أبى طالب ٢٨- أبو عيسى الترمذى ٢٩- موسى بن هارون البزاز ٣٠- الحسن بن على المعمرى ٣١- على بن الحسين بن الجنيد ٣٢- محمد بن داره ٣٣- محمد بن عقيل البلخى وغيرهم من مشائخنا رضى الله عنهم .

ص ٦٣-٨٥ ملخصاً

❦ اللامعة السابعة في عدد ما ثبت من الأحاديث ❦

قال ابن الجوزي : إن حصر الأحاديث يبعد إمكانه غير أن جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها^(١) في أعداد ، وقال الشيخ أبو المكارم : أن المتون الموجودة اليوم تبلغ مائة ألف ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : صح من الأحاديث سبع مائة ألف وكسر ، وقرء عليه مسنده فقال : هذا كتاب قد جمعتہ واتقنته^(٢) من أكثر من سبع مائة ألف وخمسين ألفاً فما اختلف المسلمون^(٣) فيه من الحديث فارجعوا اليه وما لم تجدوا فيه فليس بحجة ، فان قيل : كل ما يحوى مسنده أربعون ألف حديث : منها عشرة آلاف مكررة فكيف يقول : صح سبع مائة ألف وكسر مع هذا فأجيب بأن المراد من هذا العدد الطرق لا المتون ، وقيل : بل المتون لا الطرق فذهبت بموت حافظيها ، وقوله : « ما لم تجدوا فيه فليس بحجة » الظاهر أنه موضوع على أحمد ، لأن في الصحيحين من الأحاديث ما لم يوجد في المسند مع الإجماع على حجتها^(٤) والموجود في كل واحد من الصحيحين نحو أربعة آلاف حديث بغير تكرار ، وأما المكرر ففي البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً وفي صحيح مسلم أكثر من ذلك ، وأما قول البخاري : خرجت صحيحي

١- في ج « وحصروها »

٢- في ج « واتقنته والتقطته »

٣- في ج « المتون » .

٤- في الاصل : حجتها .

هذا من زهاء ست مائة ألف حديث فالمراد به الشمول الست مائة^(١) الصحيح، والحسن، والضعيف، أو الطرق لا المتون، أوضم الآثار مع الاخبار، وقد كان السلف يطلقون الحديث على الجميع.

١- وبعده في التقريب: ثم ان الزيادة في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة كسنن أبي داؤد، والترمذي، والنسائي وابن خزيمة، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي وغيرها منصوحاً على صحته، ولا يكفي وجوده فيها الا في كتاب من شرط الاختصار على الصحيح، واعتنى الحاكم بضبط الزائد عليها، وهو متساهل فاصححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكناً بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم وابن حبان.

❦ القسم الأول في المتن وأقسامه وأنواعه ❦

(وفيه بابان)

❦ الباب الأول في أقسامه ❦

إعلم أن متن الحديث من حيث أنه قول الرسول^(١) ، أو فعله أو تقريره لا يدخل في اعتبار الإقسام إلا في اعتبار أقسام كتاب الله تعالى مثل الخاص والعام والمشارك والمأول إلى عشرين قسمًا كما عرف . وأما اكتسابه صفة القوة والضعف والاتصال والقطع فبحسب أوصاف الرواة والأسناد فلي هذا ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف فنذكرها في ثلاثة فصول .

❦ الفصل الأول في الصحيح ❦

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم^(٢) عن شذوذ وعلة^(٣) فروع تسعة (الأول) إذا قيل في حديث : إنه صحيح فعناه ما ذكرنا ولا يلزم أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر ، وكذا إذا

١- في ج « رسول الله » ٢- في الاصل « المسلم »

٣- وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وما فيه علة قاذحة وما في روايته نوع جرح (كذا في مقدمة ابن الصلاح ص ٨) وقال العراقي : وأما السلامة من الشذوذ والعلة فقال ابن دقيق العيد في الاقتراح : إن أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح ،

قيل إنه غير صحيح فعناه أنه لم يصح إسناده على هذا الوجه^(١) المعتبر، لا أنه كذب في نفس الأمر، (الثاني) أول من صنف في الصحيح المجرد الإمام البخاري، ثم مسلم و كتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وأما قول الشافعي: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من مؤطا مالك، فقبل وجود الكتاتين، ثم البخاري أصحها صحيحاً عند الجمهور^(٢) (الثالث) الصحيح سبعة أقسام فأعلاها ما اتفق عليه البخاري

قال: وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء، قال العراقي: والجواب أن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا عند غيرهم من أهل علم آخر، وكون الفقهاء والاصوليين الذين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحد عند من يشترطهما، ولذا قال ابن الصلاح بعد الحد: فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، تدريب ص ٢٣ . ١ - في ج ٢ على الوجه المعتبر،

٢- قال ابن الصلاح في المقدمة: وأما ما روينا عن أبي علي النيسابوري استاذ الحاكم أبي عبدالله الحافظ أنه قال: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج فهذا قول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري أن كان المراد به أن كتاب مسلم يرجح بانه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير مزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الاشياء التي لم يسندھا على الوصف المشروط في الصحيح، فهذا لا بأس به وليس يلزم منه من أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع الى نفس الصحيح على كتاب البخاري، وأن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله ص ١٠

ومسلم، ثم ما تفرد^(١) به البخارى، ثم ما تفرد^(٢) به مسلم، ثم ما هو على شرطها^(٣) ثم ما هو على شرط البخارى^(٤) ثم ما هو على شرط مسلم^(٥) ثم ما صححه غيرهما من الأئمة^(٦) وقال الحاكم أقسامه عشرة، خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها، فالأول من المتفق عليه اختيار البخارى ومسلم، وهو أن لا يذكر إلا ما رواه الصحابي المشهور وله راويان ثقتان فأكثر، ثم كذلك في كل درجة^(٧) واعترض عليه بإخراجها حديث المسيب في وفاة أبي طالب، ولم يرو عنه غير ابنه، ومثله فيها كثير، واجيب بأن المراد بقوله: له راويان. أن يكون له راويان في نفس الأمر يرويان عنه الأحاديث في الجملة، لا أن يشتركا في كل حديث، كما في رواية أئمة القراءة، (الرابع)

١- في ج « ما انفرد به » ٢- ومع ذلك لم يخرجاه.

٣- ولم يخرججه. ٤- ولم يخرججه.

٥- وليس على شرط واحد منها، وذكر الحاكم في معرفة علوم الحديث أن الصحيح لا يعرف بروايته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع وليس لهذا العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخارى ومسلم صاحب الحديث التنقيح عن علة ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علة، ص ٥٩ و ٦٠.

٦- ذكره في المدخل، ولفظ الحاكم في معرفة علوم الحديث: وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة وهو أن يروى عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة ص ٦٢ وهذا القول يتنافى شروط البخارى ومسلم.

الكتب المخرجة على الصحيحين لم يلزم^(١) موافقتها لفظاً فليس لناقل الحديث منها نسبه إليهما ما لم يقابله ، إلا إذا كتب مصنفوها بعد إيراد الحديث ، أخرجه بلفظه ،^(٢) أو « بهذا اللفظ » ،^(٣) وأما الكتب المختصرة منها فالزمت^(٤) ذلك^(٥) (الخامس) الموجود في كل من الصحيحين بغير تكرار نحو أربعة آلاف حديث ، وأما مع المكرر ففي البخارى سبعة آلاف حديث ومأتان وخمسة وسبعون حديثاً في رواية الفريرى ، وفي النيسابورى أكثر من ذلك ، واعلم أنه من خرج له البخارى من الرواة دون مسلم أربع مائة وأربعة وثلاثون شيخاً ، ومن خرج له مسلم دون البخارى ست مائة وخمسة وعشرون شيخاً ، (السادس) قولهم : هذا حديث صحيح متفق عليه ، أى اتفق عليه البخارى ومسلم ، لا كل الأئمة لكنه يستلزم اتفاق الأئمة أيضاً لتلقيهم بالقبول ، (السابع) ما روياه أو واحد ، وهو مقطوع بصحته ، أى

- ١- في ج : على ستمها لم يلزم . ٢- في الاصل : أخرجه بلفظه .
 - ٣- قال السيوطى : موضوع المستخرجة - كما قال العراقى - ان يأتى المصنف الى الكتاب فيخرج احاديثه باسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه او فوفه تدريب ص ٥٦ ؛
 - ٤- في ج : فالزمت .
 - ٥- قال السيوطى : بخلاف المختصرات من الصحيحين فانهم نقلوا فيها الفاظها من غير زيادة ولا تغير ، فلك ان تنقل منها وتزود ذلك للصحيح ولو باللفظ ، وكذا الجمع بين الصحيحين لعبد الحق ، واما الجمع لابي عبد الله الحميدى الاثدلى ففيه زيادة الفاظ وتباعد على الصحيحين بلا تمييز .
- تدريب ص ٥٧ ؛

يفيد العلم القطعى نظراً لا ضرورة، وقيل: بل لا يفيد إلا الظن،
وعليه الاكثرون، (الثامن) من رأى في هذا الزمان^(١) حديثاً صحيح
الاسناد فى كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قيل: لا
يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأعصار^(٢) وقيل: بل يجوز الحكم
لمن تمكن^(٣) وقويت معرفته (التاسع) الشيخان لم يستوعبا الصحيح فى
صحيحهما ولم يلزما^(٤) ذلك^(٥).

- ١- فى ج: هذه الازمان. ٢- قال السيوطى: لانه ما من اسناد من
ذلك إلا ونجد فى رجاله من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه عرياً بما
يشترط فى الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان: قال فى المنهل الروى:
مع غلبة الظن انه لو صح لما امله أئمة الأعصار المتقدمة لشدة لخصهم
واجتهادهم ومن القائلين بجواز الحكم ابن الصلاح فى مقدمته، وقال العراقى:
وهو الذى عليه عمل أهل الحديث فقد صحح جماعة من المتأخرين احاديث
لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً، فن المعاصرين لابن الصلاح ابوالحسن
على بن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب «كتاب الوم والايهام»
ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسى جمع كتاباً سماه
«المختارة» التزم فيه الصحة وذكر فيه احاديث لم يسبق إلى تصحيحها.
ص ٧٩ و ٨٠ ملخصاً: ٣- فى ج يتمكن. ٤- فى ج: لم يلتزما.
٥- قال البخارى: ما ادخلت فى كتاب الجامع الا ما صح وتركت من
الصحيح لملال الطول، وقال مسلم: ليس كل شئ عندى صحيح وصنفته
هنا يعنى فى كتابه الصحيح، انما وضعت هنا ما اجمعوا عليه، قلت
اراد - والله اعلم - انه لم يضع فى كتابه الا الاحاديث التى وجد عنده
فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها فى بعضها عند
بعضهم، مقدمة ابن الصلاح ص ١٠:

❦ الفصل الثاني في الحسن ❦

قد أكثر الناس في تعريف الحسن فقال الترمذى: هو ما لا يكون في اسناده متهم. ولا يكون شاذاً؛ ويروى من غير وجه نحوه. وقال الخطابي: هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله^(١) وقال الطيبي: هو مسند من قرب من درجة الثقة، او مرسل ثقة، وروى كلاهما من غير وجه، وسلم عن شذوذ و علة.

فروع أربعة (١) الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه ولهذا أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفرده. (٢) جامع الترمذى أصل في معرفة الحسن وهو الذى شهره، ويختلف النسخ منه في قوله «حسن» أو «حسن صحيح» فينبغى أن يعتق بمقابلة النسخ منه بأصول معتمدة، وقوله حديث حسن صحيح^(٢) أى روى بإسنادين أحدهما يقتضى الصحة والآخر يقتضى الحسن، أو المراد بالحسن الحسن اللفوى، وهو

١- زاد ابن الصلاح: وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء ص ١٥، وقال السيوطى: ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة ولهذا ادرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بانه دون الصحيح .. المبين اولاً، ولا يدع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة كما في المرسل اذا ورد من وجه آخر مسند، او واقفه مرسل آخر بشرطه. تدريب ص ٩١؛

٢- في الاصل «حديث حسن أى روى بإسنادين» وفي ج: حديث حسن أى صحيح بإسنادين ..

ما تميل إليه النفس ويستحسنه، أو المشوب صحة وحسناً، (٣) إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط مشهوراً بالصدق والستر وقد روى حديثه من غير وجه قوى ارتفع من الحسن إلى الصحيح^(١) (٤) إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الآمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال، وأما إذا كان لفسق الراوى فلا يؤثر موافقة غيره.^(٢)

- ١- قال ابن الصلاح: إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح ثم مثله بحديث السواك عن محمد بن عمر وعن أبي سلة عن أبي هريرة، وقال: فلما انضم إلى ذلك كونه روى من وجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك التقصير اليسير فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح ص ١٧؛
- ٢- قال ابن الصلاح: لعل الباحث الفهم يقول: أنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بإسناد كثيرة من وجوه عديدة مثل الحديث «الأذنان من الرأس»، ونحوه فلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم في نوع الحسن وجواب ذلك أنه ليس كل ضعيف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعيف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه بما قد حفظه ولم يحتل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من هـ

الفصل الثالث في الضعيف

هو ما لم يجمع شروط الصحيح والحسن^(١) ويتفاوت درجته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة كما يتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها، وقسمه أبو حاتم بن حبان إلى قريب خمسين قسماً، (فروع أربعة) (١) يجوز التساهل عندم في أسانيد الضعيف وروايته^(٢) سوى الموضوع وروايته^(٣) من غير بيان الضعف لكن إنما يجوز ذلك في المواضع والتقصص فضائل الأعمال لا في صفات الله تعالى وأحكام الحلال والحرام، فإن في ذلك لا يجوز روايته مع العلم به إلا ميئناً له^(٤) وظاهر هذا الكلام يمنع ثبوت التذب والكراهة بالضعاف، ولذا قال البغوي^(٥) يستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف لكن لا ظهران الأحكام الخمسة لا يثبت شيء منها إلا بالصحيح والحسن، غير أن رواية الضعيف يجوز في فضائل^(٦) ما ثبت بهما وهذا يحمل كلام النووي معناه أنه إذا ثبت

• حيث الارسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله امام حافظ اذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوى متها بالكذب او كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فانه من تفائس العزيرة. ص ١٧؛ ١ - قيل: ان الاقتصار على الثاني اى الحسن اولى لان ما لم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح ابعد ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد، تدريب ص ١٠٥؛ ٢ - في ج: وروايته ٣ - في ج: حاله ٤ - في ج: النووى ٥ - في ج: فضل

مندوب أو مكروه بحديث صحيح أو حسن أو غيرهما من الأدلة الأربعة يجوز لنا رواية حديث ضعيف في الترغيب فيه أو الترهيب عنه والله أعلم^(١) وأما ما ذهب إليه أبو داؤد من جواز العمل بالحديث الضعيف وتقديره على القياس فذلك مذهبه (٢) الضعيف إذا كان موضوعاً فلا يجوز العمل به إجماعاً ولا يجوز روايته إلا مع بيان الوضع، ثم لو عمل أحد بمجرد الموضوع على تصور صحته وثبوته فثاب لأن الأعمال

١ - قال ابن الصلاح: إذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتغنى أنه بذلك الاسناد ضعيف، وليس لك أن تقول: هذا ضعيف، وتغنى به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد، فقد يكون مروياً باسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد، ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله وأحكام الشريعة في الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواظظ والقصاص وفنائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد، وعن رويناه عنه التخصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما، وإذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه: «قال رسول الله ﷺ كذا وكذا» وما أشبه هذا من الالتفاف المجازمة بأنه ﷺ قال ذلك، وإنما تقول فيه: «روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا أو بلغنا عنه كذا وكذا» أو «ورد عنه» أو «جاء عنه» أو «روى بعضهم» وما أشبه ذلك هكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه، وإنما تقول: «قال رسول الله ﷺ» فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أو ضحاه، والله أعلم ص ٤٩.

باليات ، ثم بعد ذلك إن بين له ثقة وضعه يجب عليه تركه فإن عمل به بعد العلم بوضعه يكون آثماً فاسقاً ، (٣) إن علم الحديثي أن أحداً يعمل بموضوع على ظن الصحة أو الحسن يجب عليه تبليغ العلم وبيان الوضع فإن كتمان العلم حرام ، فإن قيل : لو تمسك العالم بأنه قبل العلم والإعلام لم يكن فاعل حرام فيقول : اسكت عنه ليكون على عمله ، قلنا : فلو صح هذا تصح السكوت من الأنبياء عليهم الصلوة والسلام والعلماء أيضاً ليكون الخلق على ما هم فيه ، وهذا خلاف إجماع المسلمين ، (٤) قولهم : « حديث حسن ، أو صحيح ، أو ضعيف ، أو حديث صحيح الإسناد ، أو حسن الإسناد ، أو ضعيف الإسناد ، فالمحكوم عليه في الأول المتن ، وفي الثاني الإسناد ، إن قاله حافظ معتمد فينبغي أن يحتاط الطالب في ذلك فلا يقول في صحيح الإسناد : إن المتن صحيح لجواز عدم صحته لعملة ، ولا في ضعيف الإسناد : إنه ضعيف لجواز مجيئه بإسناد آخر صحيحاً .

الباب الثاني في أنواعه

وهي ثلاثون نوعاً ، منها ما يشترك فيه الأقسام الثلاثة (أ) ، الصحيح والحسن والضعيف (١) ومنها ما يختص بالضعيف ، فالضرب الأول ثمانية عشر نوعاً ١ - المسند ٢ - المتصل ٣ - المرفوع ٤ - المعلن ٥ - المعلق ٦ - الفرد ٧ - المذرج ٨ - المشهور ٩ - الغريب ١٠ - العزيز ١١ - المصحف ١٢ - المسلسل ١٣ - زيادات الثقات ١٤ - الاعتبار بالشواهد والمتابعات ١٥ - مختلف الحديث ١٦ - الناسخ والمنسوخ

١٧- غريب اللفظ وفقهه ١٨- الاسناد العالى، والضرب الثانى
اثنا عشر نوعا ١- الموقوف ٢- المقطوع ٣- المرسل ٤- المنقطع
٥- المعضل ٦- الشاذ ٧- المنكر ٨- المعلل ٩- المدلس ١٠- المضطرب
١١- المقلوب ١٢- الموضوع، فيجئ حدودها وأقسامها وبعض أحكامها
فى مقصدين.

المقصد الأول فى أنواع الضرب الأول

(المسند) هو ما اتصل سنده من راويه إلى متناه، وأكثر ما
يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره، قاله الخطيب، وقال الحاكم
هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وقال ابن عبد البر: هو ما
رفع إلى النبي ﷺ متصلاً كان أو منقطعاً فهو على الأقوال الثلاثة
ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف^(١) (المتصل) ويسمى الموصول أيضاً
وهو كل ما اتصل لإسناده وكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن

١- قال الحاكم وغيره: لا يستعمل الا فى المرفوع المتصل بخلاف الموقوف
و المرسل و المعضل و المدلس، وحكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل
الحديث وهو الأصح، وليس يبيد من كلام الخطيب وبه جزم ابن
حجر فى النخبة فيكون أنخص من المرفوع، قال الحاكم: من شرط
المسند ان لا يكون فى اسناده «أخبرت عن فلان» ولا «حدثت عن
فلان» ولا «بلغنى عن فلان» ولا «أظنه مرفوعاً» ولا «رفعه فلان»
تدريب ص ١٠٨ وقال ابن الصلاح وحكى ابو عمر و ابن عبد البر عن
قوم أن المسند لا يقع الا على ما اتصل مرفوعاً الى النبي ﷺ، قلت:
وبهذا قطع الحاكم ابو عبدالله الحافظ ولم يذكر فى كتابه غيره. ص ٢١

فوقه سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أو موقوفاً على غيره^(١) (المرفوع) هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعاً، وقيل: ما أخبر به الصحابي خاصة عن فعله ﷺ وقوله^(٢) فقد ظهر الفرق بين المتصل والمرفوع والمستند، فإن المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل، والمستند والمرفوع على قول ابن عبد البر سواء، وعلى قول الحاكم لا يكون المستند إلا متصلاً.

(تذنيب) قول الصحابي: «أمرنا بكذا» أو «نهينا عن كذا» أو «من السنة كذا» سواء قاله في حال حياته ﷺ أو بعده فإنه قسم من المرفوع^(٣) وكذا لو قال: «كنا نفعل كذا» أو «كنا لا ندرى^(٤)» بإسبا بكذا وأضافه إلى زمنه ﷺ، وإن لم يصفه فوقوف، وقيل: بل الكل موقوف، وهو بعيد، وإذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي:

١ - قال النووي: مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان، وقال السيوطي: هذا اللفظ الأخير زاده المصنف (النووي) على ابن الصلاح وتبعه ابن جماعة فقال: «على غيره» فشمّل أقوال التابعين ومن بعدهم، وابن الصلاح قصره على المرفوع والموقوف. تدريب ص ١٠٨

٢ - في ج: عن فعله وقوله ﷺ.

٣ - قال النووي: وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور، وقال ابن الصلاح: إن قول الصحابي «أمرنا بكذا» أو «نهينا عن كذا» من نوع المرفوع والمستند عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من ينتهي إليه الأمر والنهي وهو رسول الله ﷺ. تدريب ص ٢٤ ٤ - في ج لا نرى.

«يرفعه، أو «ينميه، أو «يلغ به أو «يرويه، فهذا وشبهه مرفوع أيضا، (المعنن) هو الذى يقال فى سنده: «فلان عن فلان، قيل: هو مرسل وقيل: منقطع، والصحيح الذى عليه الجمهور أنه متصل إذا أمكن لقاءهما مع براءتهما عن التدليس^(١) (المعلق) هو ما حذف من مبدء إسناده واحد فاكتر، كقول الشافعى رحمه الله «قال نافع، أو كقول مالك: «قال ابن عمر: قال النبى ﷺ، ولم يستعملوه فيما سقط وسطه^(٢) أو آخره، (الفرد) وهو قسمان، أحدهما فرد عن جميع الرواة ويسمى فرداً مطلقاً، وهو ثلاثة أقسام، الأول أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، والثانى أن لا يكون مخالفاً أصلاً لما رواه سائر الثقات، والثالث أن يكون بين هاتين المرتبتين كزيادة لفظة فى حديث مثلاً لم يذكرها سائر رواة^(٣) فحكم الأول الرد، والثانى القبول، والثالث

- ١- قال ابن الصلاح فى الاسناد المعنن: والصحيح والذى عليه العمل انه من قيل الاسناد المتصل والى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح فى تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد ابو عمرو بن عبد البر الحافظ يدعى اجماع أئمة الحديث على ذلك، وهذا بشرط ان يكون الذين اضيفت العننة اليهم قد ثبتت ملاقة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس وكثر فى عصرنا وقاريه بين المنتسبين الى الحديث استعمال «عن» فى الاجازة فاذا قال احدهم: «قرأت على فلان عن فلان» أو نحو ذلك فظن به أنه رواه عنه بالاجازة، ولا يخرج ذلك من قيل الاتصال على ما لا يخفى ص ٢٩؛ ٢- فى ج: وسط الاسناد.
- ٣- قال ابن الصلاح: الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة فى حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث، مثاله ما روى مالك

إن كانت الزيادة مغيرة للاعراب^(١) فكا لأول وإلا فكالثاني، وقيل إن لم تغد حكماً شرعياً فكا لأول وإن أفادت فكا لثاني، وقيل: تقبل مطلقاً، وقيل لا تقبل مطلقاً، وقيل: تقبل في اللفظ دون المعنى، وثانيها فرد بالنسبة إلى جهة خاصة كقولهم تغرد به أهل مكة أو أهل المدينة أو أهل البصرة عن أهل الكوفة أو فلان عن فلان ونحوها، ولا يقتضى هذا القسم ضعف الحديث إلا أن يراد بتفرد المدنيين مثلاً انفراد واحد منهم فيكون كالقسم الأول، (المدرج) أقسام ثلاثة، (الأول) ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام غيره بأن يذكر الراوى فيه كلاماً لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلاً فتوهم أنه من الحديث، وذلك على وجوه ثلاثة^١ أن يكون الإدراج في أول الحديث كقوله «اسبغوا الوضوء» في حديث أبي هريرة^(٢) ٢- وأن يكون في وسطه كقوله: «انثييه»، أو «رفقيه»، في حديث

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى «من المسلمين»، فذكر أبو عيسى الترمذى أن ما لكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله «من المسلمين»، وروى عبد الله بن عمر وإيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فاخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم الشافعى وأحمد رضى الله عنهم (ص ٤١؛) وقال: وقد قال مسلم بن الحجاج: للزهري تسعين حرفاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد بإسانيد جياد. ص ٣٦؛

١- في حاشية الاصل: أى سائر العربية من حيث الاعراب.

٢- قوله «اسبغوا الوضوء» مدرج من قول أبي هريرة كما بين في رواية البخارى.

بسة^(١) ٣- وأن يكون في آخره كقوله : « اذا قلت هذا فقد قضيت صلوته وإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد ، في حديث عبد الله بن مسعود ، ^(٢) ثم الكل من الثلاثة إما بالتوم أو بالتعد يصير ستة ، وكل من الستة إما كلام نفسه أو كلام غيره يكون اثنا عشر وجهاً .

• عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : اسبغوا الوضوء فان ابا القاسم عليه السلام قال : ويل لاعتقاب من النار . تدريب ص ١٧٥ .
١- قال السيوطي : ومثال المدرج في الوسط ما رواه الدارقطني في السنن من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام عن عروة عن ابيه عن بسرة بنت صفوان قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من مس ذكره أو أثبته أو رغبه فليتوضأ ، قال الدارقطني : كذا رواه عبد الحميد عن هشام وهم في ذكر الاثني والرفع (بضم الراء وفتحها ، واحد الارفاغ وهي اصول المغابن كالآباط وغيرها من مطاوى الاعضاء ، وما يجتمع فيه الوسخ والعرق) و ادرجه لذلك في حديث بسرة ، والمحفوظ أن ذلك قول عروة ، وكذا رواه الثقات عن هشام ، منهم ايوب وحماد بن زيد وغيرهما ، ثم رواه من طريق ايوب بلفظ « من مس ذكره فليتوضأ » قال : وكان عروة يقول : اذا مس رغبه او اثبته او ذكره فليتوضأ .
تدريب ص ١٧٥ ؛

٢- قال السيوطي : مثال ذلك ما رواه ابو داود : ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ، ثنا زهير ، ثنا الحسن بن حر عن القاسم بن عيمرة قال : أخذ علقمة يدي لحدثني ان عبد الله بن مسعود اخذ يده وان رسول الله ﷺ اخذ بيد عبد الله بن مسعود فعلنا التشهد في الصلوة الحديث ، وفيه اذا قلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلوته وان شئت ان تقوم فقم ، وان

(القسم الثاني) ما أدرج في الحديث من حديث آخر، وهذا على وجوه ثلاثة، (الاول) أن يكون عنده متان بإسنادين فيذكر أحدهما بإسناده ويذكر فيه بعضاً من المتن الآخر كقوله: «ولا تناقضوا» في حديث أنس^(١) وإنما هو من حديث أبي هريرة، (والثاني) أن يروى متين جمعاً بإسنادهما هو ظاهر، (الثالث) أن يكون متن الحديث عنده بإسناده إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويهما معاً بإسناد المتن، كذكر رفع الأيدي في حديث صفة صلوة رسول الله ﷺ عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، وإنما هذا الطرف وهو ذكر رفع الأيدي فيما يرويه عاصم المذكور عن عبد الجبار ابن وائل، عن بعض أهله عن وائل^(٢) وكل من هذه الثلاثة أيضاً

بـ تقعد فاقعد، فقوله «إذا قلت إلى آخره» وصله زهير بن معاوية بالحديث المرفوع في رواية أبي داود هذه، وفيما رواه عنه أكثر الرواة، قال الحاكم: وذلك مدرج في الحديث من كلام ابن مسعود، وكذا قال البيهقي والخطيب، وقد رواه شعبة بن سوار عن زهير فقصه فقال: قال عبادة: إذا قلت ذلك إلى آخره. تدريب ص ١٧٣ و ١٧٤؛

١- مثال ذلك حديث رواه سعيد بن أبي مرزوق عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: لا تبأ غضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا ولا تناقضوا، فإن قوله «ولا تناقضوا» مدرج أدرجه ابن أبي مرزوق من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تناقضوا، ولا تحاسدوا، وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس في الاول «ولا تناقضوا» وهي في الثاني. تدريب ص ١٧٦؛

٢- وروى أبو داود من رواية زائدة وشريك والنسائي من رواية سفيان

إما بالتوم أو بالتمد بصير ستة أوجه ، (القسم الثالث) أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في سنده أو مته فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف ، وهذا ايضاً على وجوه ثلاثة ١- اختلافهم في السند فقط كواصل عن أبي وائل عن عبد الله ، قلت : يا رسول الله ! أى الذنب اعظم الحديث ، فى رواية شعبة ، وواصل عن أبى وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله ، الحديث فى رواية عبد الرحمن بن مهدي ٢- اختلافهم فى المتن فقط ٣- اختلافهم فى السند والمتن معاً ، وكل من الثلاثة إما بالتوم أو بالتمد يصير ستة أوجه ، فظهر أن وجوه الإدراج أربعة وعشرون ، والحكم ان تتمد الكل حرام ، وقد صنف فيه الخطيب كتاباً شفى وكفى ، (المشهور) هو ماشاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم ، أو عندهم وعند غيرهم ، فهو قسمان . مثال الأول حديث القنوت بعد ركوع الفجر ، ومثال الثانى حديث غسل الجمعة ^(١) ومن جملة المشهور (المتواتر) المعروف فى الفقه وأصوله ،

• بن عينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر فى صفة صلوة رسول الله ﷺ قال فيه : ثم جثتم بعد ذلك فى زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب ، فقوله : « جثتم الى آخره » ليس هو بهذا الاسناد ، وإنما ادرج عليه وهو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل ، وهكذا رواه مينا زهد بن معاوية وابوشجاع بن الوليد بمبرأ قصة تحريك الأيدي وصلاتها من الحديث وذكرا امثالهما . تدريب ص ١٧٦ و ١٧٧ ؛

١- قال الحاكم : والمشهور من الحديث غير الصحيح قرب حديث مشهور لم يخرج فى الصحيح ، وحديث القنوت بعد ركوع الفجر هو الذى روى

وهو قليل لا يكاد يوجد^(١) مثاله حديث «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»^(٢) وأقل عدد المشهور ثلاثة ، وأقل عدد المتواتر عشرة في قول ، فكل متواتر مشهور من غير عكس ، (الغريب) و (العزیز) الغريب هو الذي انفرد به العدل الضابط ممن يجمع حديثه ، كما إذا انفرد عن الزهري رجل ممن يجمع حديثه ويقبل ، فإن كان

عن أبي مجلز عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رجل وذكوان ، وحديث غسل الجمعة وهو قوله ﷺ من أتى الجمعة فليغتسل .

١- قال ابن الصلاح : ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص بمعناه الخاص وإن الخطيب الحافظ قد ذكره في كلامه ما يشعر بأنه أتبع فيه غير أهل الحديث ، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد في رواياتهم فانه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، ولا بد في أسناده من استمرار هذا الشرط في روايته من أدلة إلى انتهاء . ص ١٣٥ ؛

٢- نقله من الصحابة رضى الله عنهم العدد الجم ، وهو في الصحيحين مروى عن جماعة منهم ، وذكر أبو بكر الرازي الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحو من أربعين رجلا من الصحابة ، و ذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه ﷺ اثنا عشر وستون نفساً من الصحابة ، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة ، قال : وليس في الدنيا حديث اجتمع على رواية العشرة غيره ، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلا هذا الحديث الواحد ، قلت : وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد ، وفي بعض ذلك عدد التواتر ثم لم يزل عدد روايته في ازدياد ، وهلم جرا على التوالي والاستمرار . ص ١٣٥ و ١٣٦ ؛

رواه عنه اثنان أو ثلاثة ، وقيل : اثنان فقط سمي عزيزاً ، وإن رواه جماعة سمي مشهوراً ، ومن الغريب القسم الأول من الافراد ، لا الثاني وينقسم الغريب متناً واسناداً كما انفرد به واحد من رواته ، وإلى غريب اسناداً فقط كحديث روى عنه جماعة من الصحابة انفرد به واحد بروايته عن صحابي آخر ، وفي مثله يقول الترمذى : غريب من هذا الوجه^(١) ولا يوجد غريب متناً فقط إلا إذا اشتهر الفرد فرواه عن المنفرد به كثيرون فحينئذ صار غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفيه ، كحديث « إنما الأعمال بالنيات »^(٢) (المصحف) هو تغيير لفظ أو معنى إما تصحيف سمع أو بصر ، ويكون في المتن والسند ، فهذا ستة أقسام . ١- اللفظي سمعاً في السند كواصل الأهدب في عاصم

١- قال ابن الصلاح : وينقسم الغريب أيضاً من وجه ، فمنه ما هو غريب متناً واسناداً وهو الحديث الذي انفرد بروايته راو واحد ، ومنه ما هو غريب اسناداً لا متناً كالحديث الذي منته معروف مروى عن جماعة من الصحابة إذا انفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن منته غير غريب ، ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة ، وهذا الذي يقول فيه الترمذى : غريب من هذا الوجه ، (مقدمة ص ١٣٦) وعن القاضي أبي يوسف : من اتبع الغرائب كذب ،

ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ، ومن طلب الدين بالكلام تزندق .

٢- لا يوجد ما هو غريب متناً وليس غريباً اسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن فرد به فرواه عنه عدد كثيرون فانه يصير غريباً مشهوراً و غريباً متناً وغير غريب اسناداً ، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد فان اسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول ، متصف بالشهرة في طرفه الآخر :

الأحول وعكسه ، وهذا القسم على وجهين ، أن يكون بلا تقديم وتأخير كما مر من المثالين ، وأن يكون بهما كسبرة بن الربيع في ربيع بن سبرة ، ٢- اللفظي كذلك في المتن كتشقيق الخطب في تشقيق الخطب^(١) ٣- اللفظي بصرأ في السند كابن مراجم بالراء والجيم صحفه ابن معين بالزاء والحاء^(٢) ، ٤- اللفظي بصرأ في المتن كقوله « ستأ من شوال » صحفه الصولى فقال : « شيئاً » بالمعجمة^(٣) ، ٥- المعنوى في كفهم القبلة من العنزة دون الحرية^(٤) ٦- المعنوى في السند كقوله : جابر

كحديث « إنما الأعمال بالنيات » وكسائر الفرائب التى اشتملت عليها التصانيف المشتهرة ، مقدمة ص ١٣٧ ؛

١- روى عن معاوية بن أبي سفيان قال : لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر ، ذكر الدار قطنى عن وكيع أنه قال مرة بالحاء المهملة ، وأبو نعيم شاهد فردّه عليه بالحاء المعجمة المضمومة مقدمة ١٤٢ ؛

١- حديث شعبة عن العوام بن مراجم عن ابى عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله ﷺ : لتودن الحقوق الى أهلها الحديث ، صحف فيه يحيى بن معين فقال : « ابن مزاحم » بالزاء والحاء فرد عليه وإنما هو « ابن مراجم » بالراء المهملة والجيم ، مقدمة ص ١٤٠ ؛

٣- عن الدارقطنى ان ابا بكر الصولى املاً في الجامع حديث ابى أيوب « من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال » فقال فيه . « شيئاً » بالسين والياء ؛ مقدمة ص ١٤٣

٤- عن الدار قطنى : ان محمد بن المتى ابا موسى العنزي قال لهم يوماً : نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة قد صلى النبي ﷺ إلينا ، يريد ما روى أن ﷺ صلى الى عنزة ، يوم انه صلى الى قبلتهم ، وإنما العنزة هنا حرية نصبت بين يديه فصلى إليها ؛

بن عتيك في جبر بن عتيك ومنها قسم سابع لا يبعد أن يجعل مركبا من اللفظي بصر او المعنوي في المتن كتصحيح العنزة باسكان النون من العنزة، وفهم المعز منها كما قال الحاكم عن أعرابي: أنه زعم أن رسول الله ﷺ كان اذا صلى نصبت بين يديه شاة^(١) ومنه تصحيح «على حديثي»،^(٢) من قول مجاهد: «على جديلة» في تفسير قوله تعالى «على شاكلته»، قال شمر: ما رأيت تصحيحا أشبه بالصواب مما قرأه مالك بن سليمان فإنه صحف قوله «جديلة»، فقال «جديله»، وهذا فن جليل إنما يحققه الحذاق، والدار قطنى منهم، وله فيه تصنيف مفيد، وكذا الخطابي، (المسلسل) هو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة، إما في الراوى قولاً كحديث القسم، أو فعلاً كحديث التشييك باليد،^(٣) أو في الرواية كاتفاق أسماء الرواة

١- قال الحاكم: سمعت أبا منصور بن أبي محمد الفقيه يقول: كنت بعدن اليمن يوماً، وأعرابي يذاكرنا فقال: كان رسول الله ﷺ اذا صلى نصب بين يديه شاة، فأنكرت عليه لجاء بجزء فيه: كان رسول الله ﷺ اذا صلى نصب بين يديه عنزة، فقال: ابصر كان رسول الله ﷺ اذا صلى نصب بين يديه عنزة، قلت: اخطأت إنما هو «عنزة» أى عصاً
معرفة ص ١٤٨ و ١٤٩؛

٢- في ج: على مديله من قول مجاهد على جديله.

٣- ذكرهما الحاكم فقال: النوع السابع من المسلسل أني شهدت على أبي بكر محمد بن داود الصوفي أنه قال: شهدت على بن الحسن بن سالم أنه قال: شهدت على يحيى بن حكيم أنه قال: شهدت على أبي قتيبة أنه قال: شهدت على أبي زهير بن أبي خيشمة أنه قال: شهدت على عبد الملك بن

واتفاق أسماء آبائهم أو توافق صفاتهم وهياتهم، أو نسبتهم أو غير ذلك إلى أقسام كثيرة، ومن فوائد المسلسل زيادة الضبط، فقلنا يقع الخلل في وصف المسلسل، وقد ينقطع التسلسل في وسط الإسناد وذلك نقص فيه كالمسلسل بأول حديث سمعته على ما هو الصحيح فيه، (زيادة الثقة) وهي مقبولة مطلقاً عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين، وقيل: لا تقبل مطلقاً، وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً، ولا تقبل من رواه مرة ناقصاً، وهي في الأقسام والأحكام كالفراد المطلق كما مر.

(الإعتبار بالمتابعات والشواهد) وهي أمور يتعرفون بها حال الحديث من حيث الإصالة وعدمها، والاعتبار هو النظر في حال الحديث هل تفرد به رواه^(١) أم لا؟ وهل هو معروف أم لا؟ و

أبي بشير أنه قال: شهدت على عكرمة أنه قال: شهدت على ابن عباس أنه قال: شهدت على أبي بكر أنه قال: كل السمكة الطافية، وذكر حديث التشبيك باليد فقال: والنوع الثامن من المسلسل شبك يدي أحمد بن الحسين المقرئ، وقال شبك يدي أبو عمر عبدالعزيز بن همر بن الحسن بن بكر بن الشرود الصنعاني وقال: شبك يدي أبي وقال: شبك يدي أبي وقال: شبك يدي إبراهيم بن أبي يحيى وقال إبراهيم: شبك يدي صفوان بن سليم وقال صفوان: شبك يدي أبو هريرة: وقال أبو هريرة شبك يدي أبو القاسم عليه السلام وقال: خلق الله الأرض يوم السبت والجبال يوم الأحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء والدواب يوم الخميس وآدم يوم الجمعة معرفة ص ٣٣ و ٣٤؛

وطريق الاعتبار في الاخبار أن يقال مثلاً : روى حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فإذا نظر أن حماداً رواه ولم يتابع عليه فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين (فإن وجد علم أن للخبر أصلاً يرجع إليه ^(١)) وإن لم يوجد ذلك فتتقنه غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة ، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ فأى ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً ، وإلا فلا . والمتابعة أن يرويه غير حماد عن أيوب ، وهو المتابعة التامة ، أو غير أيوب عن ابن سيرين ، أو غير ابن سيرين عن أبي هريرة ، أو غير أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وكل هذا يسمى متابعة غير تامة لبعدها ، ويسمى الحاكم المتابعة ^(٢) شاهداً في المدخل ، والشاهد أن يروى حديث بمعنى حديث لا بلفظ ^(٣) ، لا اعتبار هو الاجتهاد في حال الحديث ليطالع على المتابعات والشواهد .

- ١- ليس في الاصل و الزيادة من مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩ ؛ ولا بد منه ثم وجدته هكذا في ج . ٢- في ج : المتابع .
- ٣- فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه عن الوجوه المذكورة لكن روى حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعه ، فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ ، وينقسم ذلك الى مردود ، ومنكر ، وغير مردود ، كما سبق ، وإذا قالوا في مثل هذا : « تفرد به أبو هريرة وتفرّد به عن أبي هريرة ابن سيرين و تفرد به عن ابن سيرين أيوب وتفرّد به عن أيوب حماد بن سلمة » كان ذلك اشعاراً بانتفاء وجوه المتابعات فيه ، ثم اعلم انه قد يدخل في باب المتابعة و الاستشهاد رواية من لا يحتاج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء ،

(مختلف الحديث) وهو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيجمع بينهما أو يرجح أحدهما، وهو فن مهم يضطر إليه جميع طوائف العلماء، وإنما تملك القيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول، النواصون على المعاني والبيان، وقد صنف الإمام الشافعي فيه كتابه المعروف به^(١)، ولم يقصد استيعاباً به بل ذكر جملة تنبه العارفين على طريق الجمع بين الأحاديث في غير ما ذكره، ثم صنف فيه ابن قتيبة فأحسن في بعض ومن جمع الأوصاف المذكورة لم يشكل عليه شيء من ذلك إلا النادر، وقال ابن خزيمة: لأعرف صحيحين^(٢) متضادين فمن كان عنده فليأتني لأولف بينهما، (و المختلف قسماً) أحدهما أن يمكن الجمع بينهما فتعين المصير إلى ذلك ويجب العمل بهما كحديثي «لا عدوى» و «لا يورد»^(٣) والثاني أن لا يمكن الجمع بوجه فإن علمنا أحدهما ناسخاً قد مناه، والآخرنا بالراجح منها كالترجيح لصفات الرواة وكثرتهم في خمسين وجهاً من أنواع الترجيح جمعها

• وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات

والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره

في الضعفاء «قلان يعتبر به، وقلان لا يعتبر به» . مقدمة ص ٣٩؛

١- في الأصل «كتاباً» وفي حاشية أي كتاب مختلف الحديث، وقال في

التدريب . ولم يقصد رحمه الله استيفاء ولا لإفراده بالتأليف بل ذكر جملة

منه في كتاب الام ص ٣٨٧؛ ٢- في ج: حديثين صحيحين

٢- حديث «لا عدوى ولا طيرة» مع حديث «يورد عمرض على مصح»

وحديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد» وجه الجمع بينهما ان هذه

الامراض لا تسدى بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض

الامام ابوبكر الحازمي في كتابه (الاعتبار في^(١)) الناسخ والمنسوخ.

(الناسخ والمنسوخ) الناسخ كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق، والمنسوخ كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وهذا فن صعب مهم، قد أدخل فيه بعضهم ما ليس منه لخطأ معناه، وقد كان للشافعي فيه يد طولى، وسابقة أولى، فنه ما عرف بتصريح رسول الله ﷺ، كحديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ومنه ما عرف بقول الصحابي كقوله «كان آخر الامرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، ومنه ما عرف بالتاريخ، ومنه ما عرف بدلالة الإجماع كحديث «قتل شارب الخمر في الرابعة، و الإجماع لا ينسخ ولا يفسخ لكن يدل على الناسخ^(٢).

بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الاسباب، ففي الحديث الأول نفي النبي ﷺ ما كان يعتقد الجاهل من ان ذلك يعدى بطبعه ولهذا قال: «فن أعدى الاول»، وفي الثاني اعلم بان الله سبحانه جميل ذلك سبباً لذلك وحذر من الضرر الذي يطلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى. مقدمة ص ١٤٣؛

١- ليس في الاصل ولا بد منه.

٢- في الاصل: يدل الناسخ، وقال ابن الصلاح: وهو عبارة عن رفع الشارع حكماً منه لتقدماً بحكم منه، وهذا حد وقع لنا سالم من اعتراضات وردت على غيره، وحديث زيارة القبور روى مسلم عن بريدة ان رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وحديث ترك الوضوء مما مست النار اخرجاه النسائي عن جابر بن عبد الله قال «كان آخر الامرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وما

(غريب اللفظ وفقهه) أما لفظه فهو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها ، وهو فن مهم والخوض فيه صعب ، وكان السلف يتشبثون فيه أشد تثبث ، وينبغي أن لا يقلد فيه إلا مصنف إمام جليل ، فقد أكثر أئمة التصنيف فيه ، قيل : أول من صنف فيه نصر بن شميل ، وقيل : أبو عبيدة ، وبعدهما أبو عبيد فاستقصى وأجاد ، وأفاد ، ثم ابن قتيبة ما فات أبا عبيد ، ثم الخطابي ما فاتهما ، والفائق فيه فائق^(١) وأما فقهه فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه ، وهذا آداب الفقهاء الأعلام كالأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى . (الإسناد العالي) وسيجئ بأقسامه الأربعة في القسم الثاني إذ هو أليق به إنشاء الله تعالى .

عرف بالتاريخ كحديث شداد بن اوس وغيره ان رسول الله ﷺ قال : أظفر الحاجم والمجوم ، وخديث ابن عباس ان النبي ﷺ احتجم وهو صائم بين الشافعي ان الثاني ناسخ للاول من حيث انه روى في حديث شداد انه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان فقال : أظفر الحاجم والمجوم ، وروى في حديث ابن عباس انه ﷺ احتجم وهو محرم صائم فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان والثاني في حجة الوداع سنة عشر . مقدمة ص ١٤٠

١- أول من صنف الغريب في الاسلام النصر بن شميل ، ومنهم من خالفه فقال : أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وكتاباهما صغيران ، وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور بجمع وأجاد ، واستقصى فوقع من اهل العلم بموقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن ، ثم تبع القتيبي ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور ، ثم تبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع كتابه المشهور ، فهذه الكتب الثلاثة

المقصد الثاني في أنواع الضرب الثاني

(الموقوف) هو عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول أو فعل أو نحو ذلك متصلاً كان أو منقطعاً^(١) وقد يستعمل في غيره مقيداً، مثل وقفة معمر على همام، ووقفة مالك على نافع، ويسمى فقهاء خراسان الموقوف بالآثر والمرفوع بالخبر والمحدثون كليهما بالآثر،

(المقطوع) هو ما وقف على التابعي قولاً أو فعلاً، واستعمله الشافعي والطبراني رحمهما الله تعالى في المنقطع^(٢) وسيأتي، (المرسل) هو قول التابعي الكبير: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا، فهذا ياتطبق علماء الطوائف مرسل، وأما قول من دون التابعي هذا القول فختلف فيه، قال الحاكم وجماعة من أهل الحديث: لا يسمى مرسل بل المرسل مختص بالتابعي، وعلى هذا فإن سقط قبله واحد فهو

امهات الكتب المؤلفة في ذلك ووراثتها جامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة، ولا ينبغي ان يقلد منها الا ما كان مصنفوها أئمة أجلة . (مقدمة ص ١٣٧) ومنها كتاب النهاية لابن أثير، وجمع بحار الانوار لطاهر الفتى، وكتاب أبي عبيد القاسم بن سلام طبع اول مرة في حيدرآباد في ١٣٨٥ هـ .

- ١- فيكون الموقوف الموصول، والموقوف غير الموصول .
- ٢- المقطوع غير المنقطع، ويقال في جمعه المقاطع والمقاطيع، قال الخطيب المقاطع هي الموقوفات على التابعين، وقال ابن الصلاح: قد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الامام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما . مقدمة ص ٢٣ :

منقطع، وإن كان أكثر (فمضل) ومنقطع أيضاً، والمشهور في الفقه وأصوله أن الكل مرسل، وبه قطع الخطيب، قال: إلا أن أكثر ما يوصف بالارسل من حيث الاستعمال رواية التابى عن النبي ﷺ^(١) وأما قول الزهرى وغيره من التابعى الصغير: قال النبي ﷺ فالمشهور عند من خصه بالتابى أنه مرسل كالتابى الكبير، وقيل: بل منقطع، وأما إذا قال: «فلان عن رجل عن فلان»، فقال الحاكم: منقطع ليس مرسلاً، وقال غيره: مرسل.

(فروع ثلاثة) ١- قيل: يحتاج بالمرسل مطلقاً، وقيل: لا يحتاج مطلقاً، والأولى التفصيل فإن صح مخرجه لمجيئه من وجه آخر مستنداً أو مرسلاً عن غير رجال الأول فهو حجة، وعليه جماهير العلماء والمحدثين، ولذلك احتج الشافعى بإسرائيل ابن المسيب لما وجدت مسانيد من وجوه آخر. ولا يختص ذلك عنده بإسرائيل كما يتوهم بعض الفقهاء من أصحابنا، فإن قيل: إذا وجد المسند فالعمل به لا بالمرسل، قلنا: المرسل الذى يعمل به ما كان راويه ثقة متقناً ليس فيه إلا الارسل بخلاف المسند فإن راويه ليس كراويه لجعل الأول أصلاً، والثانى تابعاً أولى من العكس. ٢- المرسل الذى وصف بمجيئه من وجه آخر مستنداً أو مرسلاً صحيح عند أبى حنيفة وجماعة، وضعيف عند الشافعى وجماعة رحمهم الله تعالى، والأول أصح وعليه الجماهير لما أنه عارض على هذين صحيح آخر وجوههما عليه إذا تعذر الجمع^(٢). ٣- مرسل

١- وأما ما رواه تابعى التابى عن النبي ﷺ فيسمونه المضل. مقدمة ص ٢٥

٢- قال الخطيب: وقد اختلف العلماء في وجوب العمل بما هذه حاله فقال

الصحابي محكوم عليه بالصحة على الصحيح ، وقيل : إنه مرسل كثيره
إلا أن تبين الرواية عن صحابي فحينئذ هو في حكم الموصول ، إذا
الجهالة بالصحابي غير قاذحة^(١).

(المنقطع) هو الذي لم يتصل لإسناده على أى وجه كان ، سواء
ترك الراوى من أول الاسناد ، أو أوسطه ، أو آخره ، هذا هو الذي
عليه الجمهور من الفقهاء والمحدثين ، غير أن أكثر ما يوصف بالانقطاع
رواية من دون التابعى عن الصحابي ، كما لك عن ابن عمر ، وقيل :
هو ما اختل فيه رجل قبل التابعى^(٢) محذوفا كان أو مبها كرجل
ونحوه وقيل : ما روى عن تابعى أو عن دونه (موقوفا عليه)^(٣)

بعضهم : إنه مقبول ويجب العمل به إذا كان المرسل ثقة عدلا ، وهذا
قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة وأهل العراق وغيرهم ، وقال محمد
بن ادریس الشافى رضى الله عنه وغيره من أهل العلم : لا يجب العمل به
وعلى ذلك أكثر الأئمة من حفاظ الحديث وتقاد الأثر . (الكفاية في
علم الرواية ص ٣٨٤) ١- قال بعضهم : لا تقبل مراسيل الصحابة لا
لشك في عدالتهم ولا لأن فيهم من خرج عنها بجرم كان منه ولكن لأنه
قد يروى الراوى منهم عن تابعى وعن أعرابي لا تعرف صحته ولا
عدالة فلذلك يجب العمل بترك مرسله ، ولو قال : لست أروى لكم إلا
عن نمامى من الرسول ﷺ أو من صحابي لوجب علينا قبول مرسله ،
وقال آخرون : مراسيل الصحابة كلهم مقبولة لكون جميعهم عند ولا
مرضين وإن الظاهر فيما أرسله الصحابي ولم يبين السماع فيه أنه سمعه من
رسول الله ﷺ أو من صحابي سمعه عن النبي ﷺ . الكفاية ص ٣٨٥ ؛

٢- في ج . عن الصحابي . ٣- الزيادة من ج .

قولا أو فعلا^(١).

(المعضل) بفتح الضاد، هو ما سقط من سنده اثنان فأكثر، كقول مالك: قال رسول الله ﷺ، فهو أخص مطلقاً من المنقطع كالمرسل، وبينهما تبائن كما بين الانسان والفرس^(٢)، وأما عند الفقهاء في المشهور فين الثلاثة مساواة كما فهم مما تقدم، وقيل: قول الراوى: «بلغنى» كقول مالك: «بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: للملوك طعامه وكسوته، الحديث، يسمى معضلاً عند أصحاب الحديث^(٣)».

١- في ج بعده: وهذا ضعيف، وقال السيوطى: الانقطاع قد يكون ظاهراً وقد يخفى فلا يدركه الا اهل المعرفة وقد يعرف بمجئيه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر. (تدريب ص ١٢٧)

٢- المعضل لقب لنوع من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضل وقوم يسمونه مرسلًا، وأصحاب الحديث يقولون: أعضله، فهو معضل بفتح الضاد، وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة. (مقدمة ص ٢٨)

٣- قال ابن الصلاح: مثال المعضل ما يرويه تابعى قائلًا فيه: «قال رسول الله ﷺ، وكذلك ما يرويه من دون تابعى التابعى عن رسول الله ﷺ، أو عن أبى بكر وعمر وغيرهما، غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم وذكر أبو نصر السجزي الحافظ قول الراوى: «بلغنى» نحو قول مالك: «بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: للملوك طعامه وكسوته، الحديث، وقال: اى السجزي: أصحاب الحديث يسمونه المعضل، قلت وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، ونحو ذلك كله من قيل المعضل. مقدمة ص ٢٨؛

(البزاز) ما رواه ثقة مخالفا لما رواه الناس ، وعليه الشافعي و جماعة^(١) وقيل : هو ما ليس له إلا إسناد واحد يشد به ثقة أو غيره ، فما كان عن غير ثقة فتروك ، وما كان عن ثقة ، توقف فيه ولا يحتاج به ، وعليه الخليل وجماعة ، وقيل : ما انفرد به ثقة من ثقة وليس له أصل بمتابع ، وعليه الحاكم وجماعة^(٢) والآخران منقوضان بافراد العدل الضابط كحديث « إنما الأعمال بالنيات » والنهي عن بيع الولاء وغير ذلك في الصحيح^(٣) .

(المنكر) ما هو تفرد به من ليس ثقة ولا ضابط^(٤) .

- ١- من علماء الحجاز .
- ٢- قال الحاكم : الشاذ هو غير المعلول فان المعلول ما يوقف على علته انه دخل حديث في حديث ، أو وهم فيه راو ، أو أرسله واحد فوصله واهم ، فأما الشاذ فانه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الشقة ، وقال الشافعي : ليس الشاذ من الحديث أن يروى الشقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ ، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث . معرفة ص ١١٩
- ٣- حديث « إنما الأعمال بالنيات » حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ، ثم تفرد محمد بن إبراهيم ، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث ، و أوضح من ذلك في ذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته ، تفرد به عبد الله بن دينار ، وهو أيضاً مخرج في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة ، وفي غرائب الصحيح أشباه ذلك غير قليلة . مقدمة ص ٣٧
- ٤- في ج : بثقة ولا ضابط ، قال الحافظ ابن حجر : إن بين الشاذ والمنكر

(المعلل) هو الذى اطلع فيه على ما يقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة منه، ولا يطلع عليه إلا أهل الخبرة والفهم الثاقب لحقاء العلة وغموضها، فإن العلة عندهم عبارة عن سبب خفي غامض قادح، وتتطرق إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة، وتدرك بتفرد الراوى، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على وهم بأرسال أو وقف أو دخول حديث في حديث أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيتوقف، والطريق إلى معرفة ذلك جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم، ويقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد يقع في المتن فيما وقع في الإسناد، وقد يقدر فيه وفي المتن أيضاً كالإرسال والوقف، وقد يقدر^(١) في الإسناد خاصة (ويكون المتن حينئذ صحيحاً محتجاً به^(٢)) كحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار «اليعان بالخيار، غلط فيه يعلى، إنما هو عبدالله بن دينار^(٣) والله أعلم.

عموماً وخصوصاً من وجه لان بينها اجتماعاً في اشتراط المخالفة وافتراقاً في ان الشاذ راويه ثقة او صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سوى بينها، (شرح نخبه الفكر ص ٢١) وقال ابن الصلاح: المنكر ينقسم قسمين، الاول هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، والثاني هو الفرد الذى ليس في راويه من الثقة والاتقان، ما يتحمل معه فقرده.

(مقدمة ص ٣٨) ١- في الاصل: وقد يقع. ٢- الزيادة من ج.

٣- رواه الثقة يعلى بن عبيد، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «اليعان بالخيار، الحديث، فهذا الاسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل

(المدلس) ما أخفى عيبه، وهو قسبان، أحدهما ما يقع في الإسناد بأن يروى عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه^(١)، وربما لم يسقط شيخه أو أسقط غيره ضعيفا أو صغيرا تحسیناً للحديث، وثانيهما في الشيوخ، ويسمى الأول تدليس الإسناد، والثاني تدليس الشيوخ، وهو أن يروى عن شيخه حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف لغرض تحمله عليه لكنه صدق في نفس الأمر، فالأول مكروه جدا، ذمه أكثر العلماء^(٢) واختلفوا في قبول رواية من عرف بذلك، والصحيح أنه إن رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فرسل خفي^(٣)، وإن بينه فيه «سمعت وحدثنا وأخبرنا» وشبهها فقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير كقتادة والسفيانين

والعلة من قوله «عن عمرو بن دينار» وإنما هو «عن عبدالله بن دينار» هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه فوم يعلى بن عبيد وعدل عن «عبدالله» إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة. مقدمة ص ٤٣.

١- قال ابن الصلاح: تدليس الإسناد أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: «أخبرنا فلان» ولا «حدثنا» وما أشبهها، وإنما يقول: «قال فلان» أو «عن فلان» ونحو ذلك. (مقدمة ص ٣٤)

٢- وكان شعبة من أشد من ذم له، أنه قال: التدليس آخر الكذب، وقال: لأن أئني أحب إلى من أن أدلس، وهذا من شعبة افراط عمول على المبالغة في الزجر عنه والتفكير. مقدمة ص ٣٥؛

وغيرهم^(١) والثاني كراهته أخف، ويتفاوت الكراهة بحسب الغرض الحامل عليه ككون المغير اسمه ضعيفاً أو صغيراً أو غير متبحر أو متأخر الوفاة أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره، ويسمح الخطيب وغيره بهذا ولكن قال سليمان المنقري^(٢): التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد^(٣).

(المضطرب) هو الذى يختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، ويقع الاضطراب تارة في الاسناد، وفي المتن أخرى، وفيها من راو واحد أو أكثر، ثم إن أمكن الترجيح بحفظ رواية إحدى الروایتين أو أكثر صحة المروى عنه أو غير ذلك، فالحكم للراجح، ولا اضطراب حينئذ، وإلا فضطرب يستلزم الضعف^(٤).

١- كالأعمش وهشام بن بشير، قال العراقي: وهو قاذح في من تعمد فعله، وقال شيخ الاسلام ابن حجر: لا شك انه جرح وان وصف به الثوري والأعمش فلا اعتذار انهما لا يفعلانه الا في حق من يكون ثقة عندهما، ضعيفاً عند غيرهما، تدريب ص ١٤١؛

٢- في ج المنقري.

٣- روى الحاكم بسنده قال سليمان بن داود المنقري: سمعت عبدالصمد بن عبدالوارث يحدث عن أبيه قال: التدليس ذل، قال سليمان التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد. معرفة ص ١٠٣؛

٤- قال السيوطي: وقع كلام شيخ الاسلام ابن حجر: ان الاضطراب قد يجمع الصحة، وذلك بان يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وایه

(المقلوب) هو أن يكون حديث مشهور عن راو فيجعل^(١) عن راو آخر ليرغبوا فيه لغرابته، كحديث مشهور عن «سالم» جعل عن «نافع» ليصير بذلك مرغوباً فيه^(٢) وقد يختبر به الحديثي، كما روى أن البخاري قدم بغداد فقلب عليه أهلها مائة حديث امتحانا فردها على وجوها فاذعنوا له بالفضل.

(الموضوع) هو المختلق المصنوع فهو أدره أقسام الحديث، ويعرف بإقرار واضعه، أو معنى إقراره على ما قالوا^(٣) أو قرينة في الراوي أو المروي كركاكة اللفظ أو المعنى أو كليهما إلى غير ذلك من أسباب معرفة الوضع، وموضع تفصيلها المبسوطات.

ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين احاديث كثيرة بهذه المثابة وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره فقال: وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن. تدريب ص ١٧٣؛

١- في ج: ويسنده.

٢- وعن كان يفعل ذلك من الوضعاء حماد بن عمرو النصيبى، وابو اسمعيل ابراهيم بن ابي حية اليسع، وبهلول بن عبيد الكندى، قال ابن دقيق العيد وهذا هو الذى يطلق على راويه انه يسرق الحديث، قال العراقي: ولهذا كره اهل الحديث تتبع الغرائب فانه قلما يضح منها. تدريب ص ١١٩؛

٣- قال العراقي: كان يحدث بحديث عن شيخ ويسأل عن مولده فيمذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة اقراره بالوضع لان ذلك الحديث لا يعرف إلا عن ذلك الشيخ ولا يعرف إلا برواية هذا عنه. تدريب ص ١٧٩؛

(فروع ثمانية) ١- لا يحل رواية الموضوع مع العلم به في
 اى معنى كان إلا مع يان حاله، وقد مر في المقدمة. ٢- إذا غلب
 على ظنه وضع حديث يحرمه روايته كما لو علم وضعه إلا ميبناً حاله.
 ٣- ينبغي للراوى أن ينظر في الحديث الذى يريد روايته فان كان
 ضعيفاً لا يقول فيه: قال رسول الله ﷺ، أو فعل أو أمر، أو نهى
 أو نحو ذلك من صيغ الجزم، بل يقول: نسب هذا إلى رسول الله
 ﷺ، أو روى عنه أو حكى لكنه موضوع فيما عرف من الأصول.
 ٤- الموضوع قد يكون موضوعاً في نفسه، وقد يكون موضوعاً على
 رسول الله ﷺ وهو كلام لغيره، والأمر الأول أشد واقبح. ٥- أقسم
 وضاعو الحديث قسمين (القسم الأول) جماعة يضعون من عند
 انفسهم، وهم خمس طوائف. ١- الزنادقة فقصودوا إفساد الشريعة وإبطاله.
 ٢- المبتدعة فقصودوا نصرة مذاهبهم الرديئة. ٣- المتزهدة، والمتكشفة
 فقصودوا إكمال الشريعة ظناً منهم أنها ناقصة، فلهذا يكونون شرار
 الطوائف^(١). ٤- القصاص والشحاؤون فقصودوا ترقيق القلوب لطلب
 المنافع العاجلة. ٥- قوم كان يعرض لهم أغراض فيضعون بحسب
 تلك الأغراض كالتقرب إلى السلاطين والتفصى عن جواب السائلين،
وقصد الاغراب ومصحح الاحباب وذم الاعداء ونحوها. (القسم الثانى)

١- قبلت موضوعاتهم ثقة بهم وركبوا اليهم لما نسبوا اليه من الزهد والصلاح
 ولهذا قال يحيى القطان: ما رأيت الكذب في احد اكثر منه في من
 ينسب إلى الخير اى لعدم علمهم بفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم،
 اولان عندم حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصدق
 ولا يهتمون لتمييز الخطأ من الصواب. تدريب ص ١٨٤؛

جماعة يقومون فيه باعتبارات شتى كقوم اختلطت عقولهم فخلطوا ، وقوم
 كثير خطأهم (لعدم الحفظ ووجود الغفلة فأخطئوا^(١)) وقوم رويوا عن
 الكذابين فدلسوا ، وقوم لا حديث لهم فسرخوا . ٦- الكذب على
 رسول الله ﷺ حرام وفاحشة عظيمة وموبقة كبيرة لقوله ﷺ : من
 كذب على متعمداً فليتبوء مقعده من النار ، وهذا حديث صحيح متواتر
 رواه اثنان وستون^(٢) نقلاً من الصحابة عنه ﷺ ، منهم العشرة
 المبشرة رضى الله عنهم ، ولا فرق في تحريم الكذب عليه بين ما كان
 في الأحكام وبين ما كان في الترغيب والترهيب ، وكل ذلك حرام
 من أكبر الكبائر بإجماع المسلمين خلافاً للكرامية المبتدعة^(٣) في
 زعمهم الباطل أنه يجوز الوضع في الترغيب والترهيب والنصائح . و
 تابعهم عليه كثيرون من الجهلة المتقشفة قائلين : إنه كذب له عليه جهلا
 منهم بكلام العرب ، متمسكين بما جاء في رواية أخرى في هذا الحديث
 . من كذب على متعمداً ليضل به فليتبوء مقعده من النار ، وأجيب
 بأن قوله « ليضل به » زيادة باطلة ، نص عليه الحفاظ ، ولئن سلم
 فاللام فيه للصيرورة والعاقبة أو هو للتأكيد لا للتعليل . ٧- اختلفوا
 في أنه هل يكفر عامد هذا الكذب من غير أن يستحله ، فعند الجمهور

١- من ج ، وليس في الاصل .

٢- وفي ج وقيل : ماثنان .

٣- الفرقة الكرامية المبتدعة منسوبة الى محمد بن كرام تبشديد الراى على
 الاشهر السجستاني المتكلم وكان ابن كرام زاهدا عابداً غير أنه كما قال
 ابن حبان : النقط من المذاهب أردأها ومن الاحاديث أوهاها .

في المشهور انه لا يكفر، وقال الجويني^(١) إنه يكفر، وقال الذهبي :
 إن كان في الحلال والحرام يكفر اجماعاً، وإن كان في الترغيب
 والترهيب لا يكفر عند الجمهور. ٨- اختلفوا في قبول رواية التائب
 من الكذب عليه (عليه الصلوة والسلام) بعد ما اتفقوا على ردها
 قبل التوبة^(٢) قليل : لو تاب وحسنت توبته قبلت روايته بعدها وقيل :
 لا تقبل أبداً، والاول هو المختار عند المتأخرين، والآخر عند
 المتقدمين.

٤- في الاصل «جوفى»، وهو الشيخ ابو محمد الجويني.

٥- في الاصل : بعدما اتفقوا على رد قبول التوبة.

❦ القسم الثاني في السند ❦

وهو معرفة أوصاف الرواة ، ومن يقبل روايته ، ومن لا يقبل ، وذلك من أجل أنواع علوم الحديث وأهمها إذبه يتميز الصحيح عن الضعيف ، والكلام فيه أحد عشر نوعاً .

(النوع الأول صفة من تقبل روايته ومن لا تقبل)
وفيه فصول عشرة

(الفصل الأول) أجمع جماهير علماء الحديث والفقهاء على أنه يشترط في من يحتج بحديثه العدالة والضبط ، فالعدالة أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، والضبط أن يكون مستيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً بكتابه إن حدث عنه ، عارفاً بما يختل^(١) به المعنى إن روى به ، ولا يشترط الذكورة و الحرية^(٢) ولا العلم بفقهاء وغريبه . ولا البصر ، ولا العدد .

(الفصل الثاني) تعرف العدالة بتنصيب عدلين ، أو

- ١- في الاصل وفي ج : يختل ، وفي التقريب و مقدمة ابن الصلاح : يحيل .
- ٢- في ج بعده ؛ والأنوثة .

بالاستفاضة،^(١) ويعرف ضبطه بأن يعتبر رواياته برواية الثقات فإن وافقهم كان ضابطاً وإن كان كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتاج بحديثه، والتعديل مقبول من غير ذكر سببه على الصحيح لكثرة أسبابه، والجرح لا يقبل إلا مفسراً^(٢) ويثبت الجرح والتعديل في الرواة بقول واحد على الصحيح،^(٣) وقيل: لا بد من اثنين كالشهادة، فإن اتفق في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم^(٤) وقيل: إن زاد المعدلون قدم التعديل، والصحيح الذي عليه الجمهور هو الأول، وقيل: إذا تعارضا تساقطا فوجب المصير إلى مرجح آخر.

(تذنيب) إذا قال: «حدثني الثقة، أو نحوه» لم يكتف به على الصحيح بل يحتاج إلى تسمية ليعرف، وقيل: يكتفى به، وعليه الامام أبو حنيفة^(٥) والأول أظهر،^(٦) وأصح، ثم إن كان القائل عالماً كني

- ١- فن اشتهرت عدالة بين اهل النقل او نحوه من اهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والامانة استغنى فيه بذلك عن بيعة شاهدة بعدالة تصيبها.
- (مقدمة ص ٥٠) وتوسع ابن عبد البر فيه فقال: كل حامل علم معروف العناية به محمول ابدأ على العدالة حتى يتبين جرحه، وقوله هذا غير مرضى.
- تدريب ص ١٩٩ ٢- مفسراً بين السبب، وفي الأصل: معبراً.
- ٣- وهو الذي اختاره الحافظ ابوبكر الخطيب وغيره انه يثبت بواحد لان العدد لم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادة، مقدمة ص ٥٢
- ٤- لان المعدل، يخبر عما ظهر من حاله والجرح يخبر عن باطن خفي على المعدل. ٥- وذكر الخطيب: ان العالم اذا قال «كل من رويت عنه فهو ثقة وان لم اسمه» ثم روى عن من لم يسمه فانه يكون مزكياً له غير انا لا نعمل بتركته هذه. ٦- في ج: أصح قطع.

في حقه موافقته في المذهب على المختار ، وإذا روى العدل عن سماع لم يكن تعديلاً بمجرد تسميته ، هو الصحيح ، وعمل العالم أو قتياب على وفق حديث رواه ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث ، ولا بتعديل روايته وكذلك مخالفته له ليس قدحاً في صحته ، ولا في روايته .

(الفصل الثالث) لا يقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن ينাম حالة السماع أو يشتغل عنه أو يحدث لا من أصل مصحح ، أو عرف بقبول التلقين في الحديث من غير كتب وحفظ ، أو بكثرة السهو [في الرواية^(١)] إذا لم يحدث من أصل صحيح ، أو من كثرة الشواذ والمناكير في حديثه ،

(الفصل الرابع) لا يقبل رواية مجهول الحال ظاهراً وباطناً . وتقبل رواية مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً على المختار ، وهو المستور في المشهور^(٢) ولا يقبل رواية مجهول البين مطلقاً ، وهو كل من لم يعرفه العلماء ، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد ، وأقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين ، كذا قال الخطيب ، واعترض عليه برواية البخاري عن مرداس الأسلي وريعة بن كعب ولم يرو عنها غير واحد ، ورد بأنها صحايان مشهوران والصحابة كلهم عدول كما عرف .

(الفصل الخامس) لا يقبل رواية مبتدع الذي يكفر يدعته اتفاقاً ، والذي لم يكفر ، فيه ثلاثة أقوال ، في قول لا يقبل مطلقاً ١- الزيادة من ج . ٢- قال بعض الأئمة : المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا يعرف عدالة باطنه .

في قول يقبل إن لم يستحل الكذب لنصرة أهله ومذهبه، ولا يقبل إن استحل كالحطائية،^(١) وفي قول إن كان روايته داعية لمذهبه لم يقبل وإلا قبلت وعليه الأكثرون، وقد ضعفوا الأول باحتجاج صاحب الصحيحين بكثير من المبتدعة غير الدعاة^(٢).

(الفصل السادس) يقبل رواية التائب من الفسق والكذب، إلا التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ، فلا يقبل منه أبداً وإن حسنت توبته، كذا قاله أحمد بن حنبل والحميدى والصيرفى رحمهم الله تعالى^(٣) وقال النووى: هذا مخالف لقاعدة مذهبنا (ومذهب غيرنا)^(٤) ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة فالمختار عنده قبول روايته

- ١- الحطائية من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لمواقفهم.
- ٢- ومن الملحق بالمبتدع من دابه الاشتغال بعلوم الاوائل كالفلسفة والمنطق، صرح بذلك السلى فى معجم السفر، والحافظ ابو عبد الله بن رشيد فى رحلته، فان انضم الى ذلك اعتقاده بما فى علم الفلسفة من قدم العالم ونحوه فكافر، أو لما فيها مما ورد الشرع بخلافه، وأقام الدليل على طريقتهم فلا نأمن ميله اليهم، وقد صرح بالحط على من ذكر وعدم قبول روايتهم واقوالهم ابن الصلاح فى فتاواه، والنوى فى طبقاته، وخلاتق من الشافعية وابن عبد البر وغيره من المالكية خصوصاً اهل المغرب والحافظ سراج الدين القزوينى وغيره من الحنفية وابن تيمية من الحنابلة والذهبي، لمج بذلك فى جميع تصانيفه. تدريب ص ٢١٨
- ٣- الحميدى هو الشيخ ابوبكر الحميدى شيخ البخارى، والصيرفى هو الامام ابو بكر الصيرفى الشافعى.
- ٤- الزيادة من تقريب النووى، ثم وجدتها فى ج، وفى الاصل «لا تقوى الفرق»، وفى تقريب النووى وفى ج «يقوى الفرق».

بعد التوبة كما مر في فروع الموضوع.

(الفصل السابع) إذا روى حديثاً ثم نقاه فالمختار أنه إن كان جازماً بأن قال: «ما رويته»، أو نحوه وجب رده ولا يقدر في باقي روايات الراوى عنه وإن كان غير جازم بأن قال: «لا أعرفه»، أو «لا أذكره»، أو نحو ذلك لم يقدر فيه، ومن روى حديثاً ثم نسيه جاز العمل به على الصحيح،^(١) ومن غلط في حديث فبين له فأصر على روايته سقطت روايته^(٢) على الصحيح إن أصر عناداً.

(الفصل الثامن) اختلفوا في من أخذ على التحديث أجراً، فقال قوم: لا تقبل روايته، وقال آخرون: تقبل، وأفتى الشيخ أبو إسحق الشيرازي بجوازها من امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث،^(٣).

(الفصل التاسع) أعرض الناس في هذه الأعصار عن اعتبار مجموع الشروط المذكورة لما أنه آل المقصود اليوم إلى إبقاء سلسلة الإسناد، فاكثفوا من عدالة الراوى بكونه مستورا، ومن ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط موثق به وبروايته من أصل موافق لأصل^(٤).

- ١- قال ابن الصلاح: ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مستقلاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافاً لقوم من أصحاب أبي حنيفة صاروا إلى إسقاطه بذلك. مقدمة ص ٥٥.
- ٢- وفي ج ٥ روايته، ٣- وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين، وعلى بن عبد العزيز المكي، وآخرون في أخذ الموضع على التحديث، وذلك شبهه بأخذ الأجرة على تعلم القرآن ونحوه. ٤- في ج: لأصوله.

شيخه^(١) واقه أعلم .

(الفصل العاشر) مراتب ألقاظ الجرح والتعديل عشر ، (خمس للتعديل) أولاهما وهى أعلاها الوصف^(٢) بما دل على المبالغة بأفعل أو فعال كأوثق الناس وأثبتهم ونقادهم ونحو ذلك ، الثانية ما أكد بتكرير لفظ التوثيق ، إما مع تغاير اللفظين كقولهم : ١- فلان ثقة حجة ، ٢- ثبت حجة ، ٣- ثقة متفق ، ٤- ثبت حافظ ، ٥- ثقة ثبت ، ٦- حافظ متقن ، ونحوها ، وإما مع إتحادهما كقولهم : ١- فلان ثقة ثقة ، ٢- ثبت ثبت ، ٣- حجة حجة ونحوها أو بإفراد اللفظ كقولهم : ١- فلان ثقة ، ٢- ثبت ، ٣- حجة ، ٤- متقن ، ٥- حافظ ، ٦- عدل ، ٧- حابط ، الثالثة ، ١- فلان صدوق ، ٢- مامون ، ٣- محله الصدق ، ٤- لا بأس به ، ٥- خير ، الرابعة ، ١- فلان شيخ ، ٢- روى عنه الناس ٣- مقارب الحديث ، ٤- جيد ، ٥- جيد الحديث ، ٦- حسن الحديث ونحوه ، الخامسة ١- فلان صالح الحديث ، وسط ، ٣- صويلح ، ٤- أرجو ان لا بأس به .

١- قال ابن الصلاح : أعرض الناس فى هذه الأعمار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط فى رواة الحديث ومشائخه فلم يتقيدوا بها فى رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم ، ووجه هذا كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة فى الاسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تهرده ، وليكتف فى اهلية الشيخ بكونه مسلماً بالفاً عاقلاً ، غير متظاهر الفسق والسخف ، وفى ضبطه بوجود سماعه بخط غير متهم وبروايته من اصل موافق لاصل شيخه . ٢- فى الاصل : فأعلاها أولاهما وهى الوصف الخ .

(وخمس للجرح) (الاولى) وهى أسوءها الوصف بأفعل أو فاعل
 كأكذب الناس وأفسقهم و ١- فلان كذاب . ٢- يكذب ، ٣ وضاع ،
 ٤ يضع الحديث ، ٥- دجال ، (الثانية) ١- فلان متروك ، ٢- متروك
 الحديث ، ٣- متهم بالكذب ، ٤- متهم بالوضع ، ٥- ساقط ، ٦- ساقط
 الحديث ، ٧- ذاهب ، ٨- ذاهب الحديث . ٩- هالك ، ١٠- فيه نظر ،
 ١١- سكتوا عنه ، ١٢- تركوه ، ١٣- ليس بثقة ، ١٤- غير ثقة ، (الثالثة)
 ١- فلان رد حديثه ، ٢- مردود الحديث ، ٣- ضعيف جداً ، ٤- واه ،
 ٥- طرحوا حديثه ، ٦- إرم به ، ٧- ليس بشيء ، ٨- لا شيء ، ٩- لا
 يساوى شيئاً ، (الرابعة) ١- فلان منكر الحديث ، ٢- مضطرب الحديث
 ٣- واهى الحديث ، ٤- ضعفه ، ٥- لا يحتج به ، ٦- ضعيف ، ٧- مجهول
 (الخامسة) ١- فلان فيه مقال ، ٢- فيه ضعف ، ٣- فى حديثه ضعف ،
 ٤- ليس بذلك ، ٥- ليس بالقوى ، ٦- ليس بالمتين ، ٧- ليس بحجة ،
 ٨- ليس بعمدة ، ٩- ليس بالمرضى ، فيه خلاف ، ١١- طعنوا فيه ،
 ١٢- سبى الحفظ ، ١٣- لين ، ١٤- لين الحديث ، ١٥- فيه لين ، ١٦- تكلموا
 فيه فى هاتين المرتبتين يكتب حديثه للاعتبار ، فى الثلاث الأولى لا
 يكتب ، ولا يعتبر به ، واعلم أن الأخيرة من هذه الخمس يقرب من
 الأخيرة من تلك الخمس ، ثم يتباعد مرتبة مرتبة .

النوع الثانى : الإسناد العالى و النازل

الإسناد خصيصة لهذه الأمة كما سبق وستة بالغة مؤكدة^(١) وطلب

١- قال عبدا لله ، بن المبارك : الإسناد من « لولا الإسناد لقال من شاء
 ما شاء » وقال محمد بن اسلم الطوسى الراشد العالم : قرب الإسناد قرب

العلوفه ستة من سلف ولذلك استحب الرحلة^(١)

(والمالي منه خمسة أقسام) ١- القرب من رسول الله ﷺ ،
بإسناد نظيف غير ضعيف. ٢- القرب من إمام من أئمة الحديث

أو قرابة إلى الله عز وجل ، وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه : ما تشتهي ؟ قال : بيت خالي ، وإسناد عالي ، وقال الحاكم : فلو لا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد ، فإن الأخبار إذا تغيرت عن وجود الأسانيد فيها لكانت بترًا ، عن عتبة ابن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعند الزهري - قال : لجعل ابن أبي فروة يقول : قال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ ، فقال له الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ! ما أجراك على الله ، لاتسند حديثك ؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزيمة . ص ٦١

١- وقد رحل رجل من أهل البادية فقال : يا محمد ! أنا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك ، قال : صدق ، قال : فن خلق السماء ؟ قال : الله ، إلى آخر الحديث رواه مسلم ، وعن سعيد بن المسيب قال : أني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد ، عن عمرو بن سلة قال : قلت للأوزاعي : يا أبا عمرو ! أنا ألزمك منذ أربعة أيام ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثًا ، قال : وتستقل ثلاثين حديثًا في أربعة أيام ؟ لقد سار جابر بن عبد الله إلى مصر واشترى راحلة فركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد وانصرف إلى المدينة ، وانت مستقل ثلاثين حديثًا في أربعة أيام ؟ وقال يحيى بن معين : أربعة لا تونس منهم رشدًا - ارس الدرب ، ومنادى القاضي ، ابن المحدث ، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث . معرفة

وإن كثر العدد بعده إلى رسول الله ﷺ ، ٣- العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب^(١) أو غيرها من الكتب المشهورة المعتمد من الموافقة ،

والإبدال ، والمساواة والمصالحة^(٢) ٤- العلو بتقدم وفاة الراوى ، فما أرويه مثلاً عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن ابن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف ، وأما العلو بمجرد تقدم وفاة شيخك فحده ابن جوصاء^(٣) بمضى خمسين سنة ، وابن مندة بثلاثين ، وهذا أوسع ، ٥- العلو بتقدم السماع ويدخل كثير منه فيما قبله ، ويمتاز بأن يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً ، والآخر من أربعين سنة ، ويساوى العدد

١- في ج : الخمسة .

٢- قال النووي : الموافقة : أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم من غير

جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته عن مسلم عنه ، والبدل : أن يقع هذا العلو عن مثل شيخ مسلم ، وقد يسمى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ مسلم ، والمساواة في اعصارنا قلة عدد اسنادك إلى الصحابي أو من قاربه بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه ، والمصالحة . أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصالحة كأنك صالحت مسلماً فاخذته عنه ، فإن كانت المساواة بشيخ شيخك كانت المصالحة لشيخك ، وإن كانت المساواة لشيخ شيخك بالمصالحة لشيخ شيخك ، وهذا العلو تابع لنزول ، فلو لا نزول مسلم وشبهه لم تعل أنت .

٣- في الاصل « ابن خوصاء » وفي ج « ابن خوصاء » ايضاً والصحيح ما أثبتناه ، وهو الحافظ احمد بن عمير بن جوصاء الدمشقي وكان من اركان الحديث ، رواه عنه ابو علي الحافظ النيسابوري .

فيهما ، فالاول أعلى ، وأما النزول فنجد العلو ، وهو أيضاً خمسة أقسام تعرف بأقسام أضدادها ، وهو مفضل مرغوب عنه على الصواب عند الجمهور^(١) وفضله بعضهم على العلو^(٢) فإن تميز بفائده فهو مختار وإلا فلا .

(تذنيب) أعلم أن أصح أسانيد أهل البيت رضى الله عنهم أجمعين ، جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي ، وأصح الأسانيد الصديق رضى الله عنه لإسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن أبي بكر ، وأصح أسانيد الفاروق رضى الله عنه الزهري عن سالم عن أبيه عن جده ، وأصح أسانيد عائشة رضى الله عنها وعن أبيها الزهري عن عروة عن عائشة ، ثم إن أوهى الأسانيد لأهل البيت عمرو بن شمير^(٣) عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي ، وللصديق صدقة بن موسى الدقيق^(٤) عن فرقد عن مرة عن أبي بكر ، ولعمرو محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمرو بن حفص بن عاصم بن عمر ، ولطائشة رضى الله عنها الحارث بن شبل^(٥) عن أم النعمان عن عائشة .

١- قال ابن المديني و أبو عمرو المستمل النيسابوري : النزول شوم ، وقال

ابن معين : الاسناد النازل قرحة في الوجه .

٢- حكى ابن خلاد عن بعض أهل النظر أنه قال : النزول في الاسناد أفضل

واحتمج بما معناه انه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو وتحريره ،

فكلما از دادوا كانت الاجتهاد اكثر ، وهذا مذهب ضعيف ، ضعيف

الحجة . مقدمة ص ١٣٤ ؛

٣- في الاصل « شمير » . ٤- في الاصل « صدقة بن الرقيق » .

٥- في الاصل « حارث بن سبل » ، وفي ج « الحارث بن شبل » والصحيح

ما اثبتناه .

(النوع الثالث ، المزيد في الاسانيد) وهو أن يزيد الراوى فى إسناده حديث رجلا أو اكثر وهما منه وغلطاً^(١) .

(النوع الرابع التدليس) وقد مر تقسيمه .

(النوع الخامس ، تباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد) وفائدته حلاوة علو الإسناد فى القلوب مثاله محمد بن إسحق السراج ، روى عنه البخارى والخفاف ويين وفاتهما مائة وسبع وثلاثون سنة ، فوات البخارى سنة ٢٥٦ ، والخفاف سنة ٣٩٣ ،^(٢) .

١- مثاله ما روى عن عبدالله بن المبارك قال : حدثنا سفيان عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر قال : حدثني بسر بن عبيدالله ، قال : سمعت أبا إدريس يقول : سمعت وائلة بن الأسقع يقول : سمعت أبا مرثد الغنوى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » فذكر سفيان فى هذا الإسناد زيادة ووم ، وهكذا ذكر أبى إدريس ، أما الووم فى ذكر سفيان فمن دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما ، وأما ذكر أبى إدريس فيه فإن المبارك منسوب فيه الى الووم ، وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وائلة ، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من وائلة ، قال أبو حاتم الرازى : يرون أن ابن المبارك وهم فى هذا ، قال : وكثيراً ما يحدث بسر عن أبى إدريس فنظت ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبى إدريس عن وائلة ، وقد سمع هذا بسر من وائلة نفسه ، والى فيه الخطيب فى هذا النوع كتاباً سماه « كتاب تمييز المزيد فى متصل الاسانيد » . مقدمة ص ١٤٤

٢- قال ابن حجر : وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر بعد

(النوع السادس ، رواية الاقران عن الاقران) وهم الاكفاء المتقاربون في السن والاسناد ، وهذا النوع على وجهين ، أحدهما المدالج وهو أن يروى كل واحد من القرنين عن صاحبه كرواية عائشة عن أبي هريرة وبالعكس ، وثانيهما غير المدالج وهو أن يروى أحدهما عن صاحبه من غير عكس كرواية سليمان التيمي عن مسعر ، ولهذا الوجه أمثال كثيرة .

(النوع السابع رواية الآباء عن الأبناء) وللخطيب فيه كتاب مثاله عن العباس عن ابنه الفضل أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلوة بالمزدلفة .

(النوع الثامن رواية الأبناء عن الآباء) ولأبي نصر الوائلي فيه كتاب وهو نوعان ، الأول الرواية عن أبيه بحسب^(١) وهذا على وجهين ، أن يسمى أباه وأن لم يسمه ، وهو أهم بالمعرفة ، الثاني عن أبيه عن جده فصاعداً^(٢) وهذا أيضاً على وجهين أن سماهم وهو قليل وأن لم يسمهم ويجرى فيه التسلسل كحديث أهل البيت .

موت احد الراويين عنه زمانا طويلا فيحصل من مجموع ذلك هذه المدة . شرح النخبة ص ٥٤ ؛

١- نحو رواية أبي العشاء الدارمي عن أبيه عن رسول الله ﷺ ، وحديثه معروف في السنن الاربعة .

٢- نحو عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وله بهذا الاسناد نسخة كبيرة أكثرها فقيهاً جياد ، وشعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد احتج أكثر أهل الحديث بحديثه حملاً لمطلق الجد فيه على

(النوع التاسع من لم يرو عنه إلا واحد) قيل: لمسلم فيه كتاب، مثاله وهب بن حيش، وعامر بن شهر، وعروة بن مفرس، ومحمد بن صفوان، ومحمد بن صفي صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي.

(النوع العاشر، رواية الأكاير عن الأصاغر) وهو أقسام.

(١) أن يكون الراوى اكبر سنا واقدم طبقة كالزهرى عن مالك.

(٢) أن يكون اكبر قدراً كمالك عن عبدالله بن دينار.

(٣) أن يكون أكبر من الوجهين كالبرقاني عن الخطيب، ومن هذا

القسم رواية الصحابي عن التابعي، والتابعي عن تابعه^(١).

(النوع الحادى عشر، العنونة فى السند) وهو السند^(٢) الذى

يقال فيه: فلان عن فلان وتقدم من قبل (فرع) إذا وجد اسناد

فيه «فلان عن فلان»، قيل: انه مرسل، والصحيح الذى عليه العمل

انه متصل بشرط أن لا يكون المعنع مدلساً، وبشرط^(٣) امكان

اللقاء، وكثر فى هذه الاعصار استعمال لفظة «عن» فى الاجازة.

فاذا قلت مثلاً «قرأت على فلان عن فلان»، فالمعنى أنك رويته عن

الاول قراءة، وعن الثانى اجازة، والله اعلم.

الصحابي عبدالله بن عمرو بن العاص، دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر

لهم من اطلاقه ذلك. مقدمة ص ١٥٨؛

١- ومن الفائدة فيه ان لا يتوهم كون المروى عنه أكبر وافضل من الراوى

نظراً الى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فيجمل بذلك منزلتها،

(مقدمة ص ١٥٣)

٢- فى الاصل «المسند» ٣- و ج : «ويشترط»

❦ القسم الثالث في تحمل الحديث وطرق نقله ❦

وضبطه وما يتعلق به والكلام فيه، ستة انواع

(النوع الاول في اعلية التحمل) يصح التحمل قبل الاسلام وقبل البلوغ فتقبل رواية ما تحمل قبلهما^(١) ومنع قوم فأخطأوا لإجماع الناس قبول رواية الحسن والحسين وابن عباس رضى الله عنهم^(٢).
(النوع الثانى فى طرق التحمل) وهى ثمانية على ما قالوا (الطريق الاول) السماع من لفظ الشيخ سواء كان إملأ او تحديثا، وسواء كان من حفظه او من كتابه، وهذا أرفع الطرق بين الجماهير^(٣) وأرفع العبارات فى ذلك «سمعت، ثم «حدثنا، و«حدثنى، ثم يتلو ذلك «أخبرنا، وهو كثير الاستعمال وكان هذا قبل أن يشيع تخصيص «أخبرنا» بالقراءة على الشيخ، ثم يتلو ذلك «أنبأنا، و«نبأنا، وهو قليل فى الاستعمال، لا سيما بعد غلبته فى الاجازة، وأما «قال لنا فلان، أو «ذكر لنا فلان، فك «حدثنا، وقيل: أرفعها «حدثنا و«أخبرنا،

١- فى ج : فيقبل روايته ما تحمله قبلها :

٢- وابن الزبير، والنعمان بن بشير، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة واشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديما وحديثا يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع ويعتدون بروايتهم لذلك.

٣- قال جماعة من العلماء : يستحب ان يتسدى بسماع الحديث بعد ثلاثين

وأما أوضح العبارات عندهم و « قال ، أو « ذكر ، من غير قوله « لى ولنا ، وهو أيضاً محمول على السماع إذا عرف اللقائ ، واعلم أنه يستحب أن يتدنى بسماع الحديث بعد ثلاثين سنة ، وقيل بعد عشرين : والصواب في هذه الأزمان التكبير به من حين يصح سماعه^(١) . - والله اعلم .

(الطريق الثاني) القراءة على الشيخ ويسمى أكثر قدماء المحدثين عرضاً لأن القارى يعرضه على الشيخ سواء قرء هو أو غيره وهو يسمع وسواء قرء من كتابه أو حفظه ، وسواء كان الشيخ يخفظ أو لا . (أما إذا كان يمسك أصله هو أو وثقة غيره فهو رواية صحيحة بلا خلاف في جميع ذلك^(٢)) إلا ما حكى عن بعض لا يعتقد به^(٣) وإذا روى بهذا الطريق فالأحوط أن يقول : « قرأت على فلان ، وإذا كان سامعاً لما قرئ على الشيخ فله عبارات معتبرة^(٤) أحوطها « قرئ عليه وأنا أسمع ، ثم « حدثنا وأخبرنا قراءة عليه ، وفي الشعر « أنشدنا قراءة عليه ، ونحو ذلك ، واختلفوا في جواز استعمال « حدثنا وأخبرنا ، مطلقين فنعلمها ابن المبارك واحمد بن حنبل والنسائي ، وجوزهما الزهري ومالك وسفيان

سنة وعليه اهل الشام وقيل : بعد عشرين سنة وعليه اهل الكوفة ، قيل لموسى بن اسحق : كيف لم تكتب عن أبي نعيم ؟ فقال : كان أهل الكوفة لا يخرجون اولادهم في طلب الحديث صفاراً حتى يستكلوا عشرين سنة والصواب اعتبار التمييز فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان عيماً صحيح السماع والإفلا ، وهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأذهان .

١- الزيادة من ج - ٢- في الاصل « من لا يعتقد به » .

٣- في ج : مقيدة .

والبخارى، وجوز الثانى فقط الشافى ومسلم وجمهور أهل المشرق وهو شائع الان .

(تذنيب) اختلفوا فى مساواة القراءة على الشيخ للسمع ورجحانها عليه، ورجحانه عليها، فحكى الاول عن مالك وأشياخه ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخارى، والثانى عن الإمام الهمام أبى حنيفة وابن أبى ذئب وغيرهما^(١) والثالث عن جمهور أهل المشرق وهو الصحيح عند جمهور المحدثين .

(الطريق الثالث) الاجازة المجردة^(٢) وهى انواع ممانيسة .
(١) اجازة معين لمعين كـ «أجزتك كتاب البخارى، مثلاً، والصحيح عند جمهور المحدثين والفقهاء جواز الرواية والعمل بها، ومنهما طائفة، والثانى اجزى، وكلاهما باطل وهذا النوع أعلى أنواعها على الصحيح .
(٢) إجازة معين فى غير معين كـ «أجزتك مسموعاتى أو مروياتى، والخلاف فيها أكثر، وأقوى منه فيما قبلها لكن الأصح^(٣) تجويز الرواية وإيجاب العمل بهما^(٤) . (٣) إجازة العموم كـ «أجزت المسلمين أو كل واحد، أو أهل زمانى، فحوزها الخطيب والقاضى .»^(٥) أيب

١- نقل عن أبى حنيفة وابن أبى ذئب ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من حفظه، وعن غيرهما كمالك وحكاه الدارقطنى أيضاً عن الليث بن سعد وشعبة وابن لهيعة ويحيى بن سعيد ويحيى بن عبد الله بن بكير، والعباس بن الوليد بن يزيد وأبى الوليد موسى بن داود الضبي وأبى عبيد وأبى حاتم وغيرهم .
٢- يعنى المجردة عن المناولة
٣- وفى ج «الأصل»
٤- وفى ج «بها» .

مطلقاً ، وقيل ^(١) : بوصف خاص يكون أقرب إلى الجواز ^(٢) .
 (٤) اجازة المجهول ، وهو ثلاثة أقسام (١) إجازة مجهول لمعروف ،
 كـ «أجزتك كتاباً من السنن ، مثلاً ، أو «مسنداً من المسانيد»
 (٢) عكسه كـ «أجزت محمد الشامي صحيح البخاري ، وهناك جماعة
 مشتركون في هذا الاسم . (٣) إجازة مجهول لمجهول كـ «أجزت محمد
 الشامي كتاباً في الحديث ، فالكل باطل لا طائل تحتها ، فاما لو قال :
 «أجزت للجماعة المسمين المنتسبين في الاستجازة ، ولم يعرفهم بأعيانهم
 صحت الإجازة كسماعهم» ^(٣) ، (٥) الإجازة المعلقة ، كـ «أجزت لمن
 يشاء فلان ، أو «أجزت لمن يشاء الإجازة ، أو «إن شاء زيد إجازة
 أحد اجزته ، فالأظهر أنها لا تصح ، وحكم القاضي ابو الطيب بطلانها
 ومصحها أبو يعلى الخبلي ، وابن عمرو بن المالكى ؛ فإن قال : «لمن
 يشاء الرواية عني ، فهو أولى بالجواز مما مر ، وأما لو قال : «أجزت
 لفلان كذا إن شاء ، أو «أجزت لك إن شئت أو احببت أو اردت ،

١- في ج «قيد» ٢- جوزها ابو عبد الله بن مندة الحافظ وقال :
 «أجزت لمن قال : لا إله إلا الله ، وجوز القاضي ابو الطيب الطبري
 احد الفقهاء المحققين فيما حكاه عنه الخطيب الإجازة لجميع المسلمين من
 منهم موجوداً عند الإجازة ، واجاز أبو محمد بن سعيد احد الجلة من
 شيوخ الاندلس لكل من دخل قرطبة من طلبة العلم .

٣- وإن أجاز للمسمين المنتسبين في الاستجازة ولم يعرفهم بأعيانهم ولا انسابهم
 ولم يعرف عددهم ولم يتصفح أسماءهم واحداً فواحداً فينبغي أن يصح ذلك
 ايضاً كما يصح سماع من حضر مجلسه للسمع منه وإن لم يعرفهم ولم يعرف
 عددهم ولا يتصفح اشخاصهم واحداً واحداً . (مقدمة ص ٧٤)

فالأظهر جوازها . (٦) اجازة المعلوم ، كـ « أجزت لمن يولد لفلان ، فاجازها الخطيب ، وأبطلها القاضي أبو الطيب ، وهو الصحيح ، فإن عطفه على موجود ، كـ « أجزت لفلان ولمن يولد ، أو « لك ولعقبك ما تناسلوا ، فهو أقرب إلى الجواز ، وقد فعله ^(١) . أبو بكر بن أبي داود ، وأما الإجازة للطفل الذي لا يتميز فصحيحة على الصحيح ^(٢) .

(٧) أجازة ما لم يتحملة المجيز بوجه ليرويه المجازله إذا تحمله المجيز ، فصنعه بعض المتأخرين ومنعه بعضهم وهو الصحيح ^(٣) وأما قوله أجزت لك ما يصح عندك ^(٤) من مسموعاتي ، فصحيح ، يجوز الرواية به لما صح عنده أنه من سماعه له قبل الإجازة ، وفعله الدار قطنى .

١- أى الثانى مع العطف على الموجود ، قال ابن الصلاح : ومثل ذلك اجاز اصحاب الشافعى رضى الله عنه فى الوقف القسم الثانى دون الاول ، وقد اجاز اصحاب مالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما ؛ ومن قال ذلك منهم فى الوقف القسمين كليهما ، وفعل هذا الثانى فى الاجازة من المحدثين المتقدمين ابو بكر بن ابى داود السجستانى ، (مقدمة ص ٧٥)

٢- قال الخطيب : رأينا كافة شيوخنا يحيزون للاطفال الغيب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم ولم نرم أجازوا لمن لم يكن مولوداً فى الحال ، قلت كأنهم رأوا الطفل اهلاً لتحمل هذا النوع من انواع تحمل الحديث ليرودى به بعد حصول اهليته حرصاً على توسيع السيل إلى ابقاء الاسناد الذى خصت به هذه الأمة وتقريبه من رسول الله ﷺ . (مقدمة ص ٧٦)

٣- وقد اجاز ذلك بعض اصحاب الشافعى ، والصحيح بطلان هذه الاجازة ،

٤- وفى مقدمة ابن الصلاح والتقريب « ما صح ويصح » وقال ابن الصلاح

(٨) إجازة المجاز كـ «أجزتك مجازاتي»^(١)، والصحيح الذي عليه العمل جوازه، وبه قطع الخطيب وأبو نعيم وأبو الفتح المقدسي^(٢).

(فرع) إنما يستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً لما يجيزه والمجاز له من أهل العلم فإنها توسع يحتاج إليه أهل العلم فاشتراطه بعضهم، وحكى عن مالك، وقال ابن عبد البر: الصحيح أنها لا يجوز إلا للممر في الصناعة وفي معين لا يشكل لإسناده، وينبغي للمجيز كتابة أن يتلفظ بها فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صححت، ويستحب له مراعات التحمل عند كتابة الإجازة فيكتب لمن سمع منه البخاري مثلاً «سمع من صحيح البخاري»، ولمن قرأ عليه «قرأ على صحيح البخاري»، ولمن سمعه من قرأ عليه «سمع على صحيح البخاري»، ونحوها، ثم إذا كتب الإجازة يحسن أن يكتب في آخره «قاله وكتبه فلان بن فلان في سنة كذا صح».

(الطريق الرابع) المناولة، وهي ضربان، مقرونة بالإجازة، ونجردة. فالمقرونة أعلى أنواع الإجازة ومن صورها أن يدفع الشيخ ويجوز ذلك وإن اقتصر على قوله «ما صح عندك» ولم يقل «وما يصح» لأن المراد «أجزت لك أن تروى عنى ما صح عندك» فالمعتبر إذا فيه صحة ذلك عنده حالة الرواية. (مقدمة ص ٧٧)

- ١- أو «أجزت لك رواية ما أجيز لي روايته».
- ٢- الفقيه الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسي، يروى بالإجازة عن الإجازة حتى ربما والى في روايته بين إجازات ثلاث، ومن المجيزين الإمام الدارقطني والحافظ أبو العباس المعروف بابن عقدة الكوفي.

إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلاً به، ويقول: «هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه، أو «أجزت لك روايته عنى، ثم يقيه معه تمليكا أو عارية^(١) لينسخه أو نحو ذلك، ومنها أن يدفع إليه الطالب سماعه فيتامله ثم يعيده إليه ويقول: «هو حديثي أو روايتي فاروه عنى، وهذا سماع غير أحد من الأئمة عرضاً، وقد سبق أن القراءة عليه تسمى عرضاً فالفرق أن يسمى هذا عرض المناولة، وذلك عرض القراءة، واعلم أن هذه المناولة كالسماع في القوة عند جماعة، والصحيح أنها منحلة عنه^(٢) ومنها أن يناول الشيخ الطالب سماعه ويحيزه له ثم يمسكه الشيخ وهو دون ما سبق، ويجوز روايته إذا وجد الكتاب أو مقابلاً به^(٣) ومنها أن ياتيه الطالب بكتاب ويقول: «هذا روايتك فتأولنيه وأجز لي روايته، فيجيبه من غير نظر فيه وتحقيق فهذا باطل^(٤)»

- ١- كأن يقول «خذه وانسخه وقابل به ثم رده الى، أو نحوها.
- ٢- وقال الحاكم في هذا العرض: اما فقهاء الاسلام والدين اقتوا في الحلال والحرام فانهم لم يروه سماعاً، وبه قال الشافعي، والاوزاعي، والبويعلى والمزني وأبو حنيفة، وسفيان الثوري، واحمد بن حنبل، وابن المبارك ويحيى بن يحيى، و اسحق بن راهويه، قال: وعليه عهدنا أئمتنا وإليه ذهبوا، وإليه ذهب. (مقدمة ص ٨٠)
- ٣- ان المناولة في هذا لا يكاد يظهر حصول منزلة بها على اجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة، وقد صار غير واحد من الفقهاء و الاصوليين الى انه لا تأثير لها ولا فائدة غير ان شيوخ اهل الحديث في القديم والحديث أو من حكى ذلك عنه مهم يرون لذلك منزلة مميزة، فإن وثق بخبر الطالب ومعرفة اعتمده وصحت الاجازة كما يستمد في القراءة

(والمجردة عن الإجازة) وهو أن يناوله كتاباً ويقول «هذا سماعي» مقتصراً عليه^(١) فالصحيح أنه لا يجوز الرواية بها، وبه قال عامة الفقهاء وأهل الأصول، وعابوا من جوزه من المحدثين.

(فرع) جوز الزهري ومالك إطلاق «حدثنا وأخبرنا» في المناولة وهو مقتضى قول من جعل عرض المناولة سماعاً، وعن أبي نعيم وغيره جوازها في الإجازة المجردة عن المناولة والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل التحري المنع وتخصيصها بعبارة مشعرة بها كـ «حدثنا إجازة أو مناولة أو إذناً أو اجاز لي أوناولني» وشبه ذلك، وعن الأوزاعي تخصيصها بـ «خبرنا» والقراءة بـ «أخبرنا» واصطلاح قوم من المتأخرين على إطلاق «أنبأنا» في الإجازة، واختاره قوم وكان البيهقي يقول: «أنبأني إجازة» وقيل: إن كل قول البخاري «قال لي» عرض ومناولة^(٢).

(تنبيه) اعلم أن المنع من «لار» «حدثنا وأخبرنا» لا يزول بإباحة المجيز ذلك^(٣).

قاله النووي في التقریب.

١- ولا يقول «إروه عني» أو اجزت لك روايته عني» ونحو ذلك فهذه مناولة معتلة لا تجوز الرواية بها، وحكى الشيخان عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها.

٢- عن أبي عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابوري قال: سمعت أبي يقول كل ما قال البخاري «قال لي فلان» فهو عرض ومناولة. (مقدمة)

٣- كما اعتاده قوم من المشائخ في قولهم في إجازاتهم لمن يميزون «إن شاء»

(الطريق الخامس) المكاتبة، وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه، أو ياذن بكتبه. وهي على ضربين مقرونة بالاجازة ومجردة عنها، فالمقرونة في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة ومن صورها «أجزت لك ما كتبت لك وإليك»، وأما المجردة فنفع الرواية بها قوم، منها القاضي الما وردى^(١) وأجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين وهو الصحيح. والعبارة فيها «كتب إلى فلان، أو أخبرني فلان كتابة، ولا يجوز إطلاق «أخبرنا وحدثنا»^(٢)

(الطريق السادس) الإعلام، وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب روايته أو سماعه مقتصرأ عليه^(٣) لجوز الرواية به كثير من أهل الحديث والفقه والأصول لكن الصحيح عدم الجواز ولا يعتبر بما قاله المخالف من عدم وجوب العمل به^(٤).

قال: حدثنا وان شاء قال أخبرنا، لأن أباحة الشيخ لا يغير بها المنوع المصطلح. ١- أبو الحسن الماوردي الشافعي في كتابه الحاوي. ٢- ذهب غير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم منهم الليث بن سعد ومنصور إلى جواز إطلاق «حدثنا وأخبرنا» في الرواية بالمكاتبة، والمختار قول من يقول فيها: «كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان بكذا وكذا»، وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التحري والنزاهة، وهكذا لو قال: «أخبرني به مكاتبة أو كتابة»، ونحو ذلك من العبارات. (مقدمة ص ٨٤)

٣- من غير أن يقول «أروه غنى أو أذنت لك في روايته» (تقريب النووي) ٤- ثم إنه يجب عليه العمل بما ذكره إذا صح اسناده، وإن لم تجزله روايته عنه لأن ذلك يكفى فيه صحته في نفسه. مقدمة ص ٨٥

(الطريق السابع) الوصية ، وهي أن يوصى الراوى عند موته. أو سفره لشخص بكتاب يرويه ، فحوز بعض السلف للوصى له روايته كالاعلام^(١) والصحيح والصواب أنه لا يجوز كالأعلام.

(الطريق الثامن) الوجادة ، وهي أن يقف على احاديث او كتب بخط راويها ولم يسمعها منه الواجد ولا له منه إجازة ، أو نحوها ، فله أن يقول : « وجدت او قرأت بخط فلان » أو في كتابه بخطه : حدثنا فلان ، ويسوق الإسناد والمتن^(٢) وهو من باب المنقطع ، وفيه شوب اتصال ، وجازف بعضهم فأطلق فيها « حدثنا أو أخبرنا ، وأنكر عليه .

(فرع) اذا وجدت حديثا في تاليف شخص وليس بخطه فلك أن تقول « قال فلان أو ذكر فلان كذا ، وهو منقطع لا شوب فيه وإذا نقل من تصنيف منسوب إلى فلان فلا يقل : « قال فلان ، إلا إذا وثق بصحة النسخة وإن لم يثق فليقل : « بلغنى عن فلان ، او وجدت في نسخة من كتابه ، ونحوه ، وتساع أكثر الناس في هذه الاعصار بالجزم في ذلك من غير تحرر ، والصواب ما ذكرناه ، وقيل :

١- وهو اما زلة عالم امتأول على انه اراد الرواية على سبيل الوجادة ، والمجيز محمد بن سيرين وابو قلابه ، وقال ابن ابى الدم : الوصية ارفع رتبة من الوجادة بلا خلاف . وهي معمول بها عند الشافعى وغيره فهذا اولى .

٢- هذا الذى استمر عليه العمل قديماً وحديثاً .

إن كان المطالع متقناً فطنا لا يخفى عليه غالباً الساقط والمغير رجونا جواز الجزم له، وإلى هذا استروح كثير من المصنفين في نقلهم (تنبیه) العمل بالوجادة قيل: يجوز وقيل: لا يجوز، وقيل يجب وهو الصحيح^(٢).

٣- قطع بعض المحققين في اصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به، وقال: لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبوه وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الاعصار المتأخرة فانه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنتقول لتعذر شرط الرواية فيها .
(مقدمة ص ٨٧)

النوع الثالث في كتابه الحديث

(وفيه تسعة عشر قاعدة)

(القاعدة الأولى) إعلم أن السلف اختلقوا في كتابة الحديث فكرها طائفة، وأباحها أخرى، وقد جاء في الإباحة والنهي حديثان، فالإذن لمن خيف نسيانه والنهي لمن أمن، وأنهى حين خيف اختلاطه بالقرآن، وأذن حين أمن، ثم أجمع أتباع التابعين على جوازه^(١)

(الثانية) على كاتبه صرف المهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً

١- وعن كره ذلك عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، و أبو موسى، وأبو سعيد الخدري، في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين، وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: لا تكتبوا عن شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عن شيئاً غير القرآن فليحسه، رواه مسلم، وعن إجازة علي، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص في جمع آخرين من الصحابة والتابعين والحديث الدال عليه حديث أبي شاه اليمنى في التماسه من رسول الله ﷺ، أن يكتب شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة، وقوله ﷺ: اكتبوا لأبي شاه، وقال الامام الاوزاعي: كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب قل فيه غير اهله، ثم انه زال ذلك الخلاف واجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولو لا تدوينه في الكتب لدرس في العصر الأخيرة. (مقدمة ص ٨٨)

وتقطعاً بحيث يؤمن اللبس . ثم قيل : إنما يشكل المشكل ولا يشكل بتقييد الواضح ، ونقل عن بعضهم كراهية الإجماع والإعراب إلا في المتلبس ، وقيل : يشكل الجميع ليعم النفع بالنسبة إلى المبتدى وغير المتبحر .

(الثالثة) ينبغي أن يكون اعتناءه بضبط المتلبس من الأسماء أكثر فأنها ثقل محض^(١) ويستحب ضبط المشكل في نفس الكتاب وكتبه مينا في الحاشية قبالة فان ذلك أبلغ^(٢) ،

(الرابعة) يستحب تحقيق الخط دون مشقه وتعليقه ، ويكره تدقيقه^(٣) فان الخط علامة فأحسنه أيّنه ، وجوز المتأخرون التدقيق لعذر كضيق الورق وتخفيفه للحمل في السفر ونحو ذلك .

(الخامسة) ينبغي أن يضبط الحروف المهمة بأن يجعل تحتها النقطة^(٤) التي فوق نظائرها وقيل : فوقها كقلامة الظفر مضجعة^(٥)

- ١- لا يستدرك بالمعنى ولا يستدل عليه بما قبل وما بعد .
- ٢- فان ذلك ابلغ في ابانتها و ابعد من التباسها ، وما ضبطه في اثناء الاسطر ربما داخله قطع غيره وشكله مما فوقه وتحت لاسيما عند دقة الخط وضيق الاسطر .
- ٣- قال عمر بن الخطاب : شر الكتاية المشق ، وشر القراءة المذرمة ، واجود الخط ابينه ، وقال حنبل بن احمق : رأى احمد بن حنبل وانا اكتب خطأ دقيقاً فقال : لا تفعل أحوج ما تكون اليه بخونك .
- ٤- في الاصل « يجعل تحنها النقطة » ، ٥- في الاصل « فتضجعه » .

على قفاها، وقيل : تحتها، وقيل تحت حرف صغير على مثلها وقيل تحتها همزة^(١).

(السادسة) عليه أن يحافظ على كتابة الصلوة والتسليم على رسول الله ﷺ كلما كتب اسمه أو لقبه كتب « صلى الله عليه وسلم » ولا يسأم من تكراره وإن لم يكن في الأصل^(٢) ومن غفل ذلك^(٣) حرم خطأ عظيماً، ويصلي بلسانه كلما كتب « ﷺ » ، وكذلك الثناء على الله سبحانه وتعالى كـ « عز وجل » ، وسبحانه ، وتعالى ، وشبهه ، وكذا التراخي على الصحابة والترحيم على العلماء رضى الله عنهم ، ويكره الرمز إلى ذلك كله في الكتابة بل يكتبها بكاملها ويكره الإقتصار على الصلوة أو التسليم على ما قالوا .

(السابعة) يكره في كتابة مثل عبد الله بن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ونحوهما كتابة لفظ « عبد » آخر السطر واسم « الله » مع ابن فلان أول السطر الآخر ، وكذا يكره كتابة « رسول » آخر السطر و « الله ﷺ » أول آخر

(الثامنة) يكره أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس

- ١- وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفتن له كثيرون ، كعلامة من يحمل فوق الحرف المهل خطأ صغيراً ، وعلامة من يحمل تحت الحرف المهل مثل الهمزة . (مقدمة ص ٩٠)
- ٢- فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها طلبة الحديث وكتبته .
- ٣- في ج « ومن شغل عن ذلك » .

إلا أن يبين في أول الكتاب أو آخره مراده^(٤).

(التاسعة) يستحب ضبط مختلف الروايات وتمييزها فيجعل كتابه مثلاً على رواية، ثم ما كان في غيرها من زيادة الحقا في الحاشية، أو نقص أعلم عليه، أو خلاف كتبه معينا في كل ذلك من رواه بتمام اسمه لا رمزاً إلا أن يبين أول الكتاب أو آخره واكتفى كثيرون بالتمييز بالحرمة، فالزيادة يلحق بحرمة والنقص يحوق بحرمة بالتمييز^(٥).

(العاشر) ينبغي أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع منه الكتاب وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه ويكتب فوق سطر البسملة أسماء من سمع معه وتاريخ السماع وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، ولا بأس بكتبه آخر الكتاب أو حيث لا يخفى منه^(٦).

- ١- ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راوينا بكامله مختصراً ولا يقتصر على العلامة ببعضه.
- ٢- فكل ذلك أبوذر الراوى من المشاركة، وأبو الحسن القابسي من المغاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقييد، ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرواية المعللة بالحرمة في أول الكتاب أو آخره.
- ٣- ولا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه فطالما فعل الثقات ذلك، وإن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة قرء يغداد جزءاً على أبي أحمد الفرضي وسأله خطه ليكون حجة له فقال له أبو أحمد: يا بني عليك بالصدق فانك إذا عرفت به لا يكذبك أحد؛ وتصدق فيما تقول وتنقل و إذا كان غير ذلك فلو قيل لك: ما هذا خط أبي أحمد الفرضي، ماذا تقول لهم؛ (مقدمة)

(الحادى عشر) يستحب أن يجعل بين كل حديثين دائرة. نقل ذلك عن جماعة من المتقدمين واستحب الخطيب أن تكون غفلاً فإذا قابل نقط وسطها^(١)..

(الثانية عشر) المختار فى تخرج الساقط - وهو اللحق ، ان يخط من موضع سقوطه فى السطر خطا صاعدا معطفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق ، وقيل : يمد العطفة إلى أول اللحق ويكتب اللحق قبالة العطفة فى الحاشية اليمنى إن اتسعت إلا ان يكون الساقط فى آخر السطر فيخرجه إلى الشمال وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة فإذا زاد اللحق على سطر ابتداء سطوره من أعلى إلى أسفل (فإن كان فى يمين إتهت إلى باطنها وإن كان فى الشمال فإلى طرفها^(٢)) ثم يكتب فى انتهاء اللحق «صح»^(٣). وأما الحواشى من غير الأصل كشرح وبيان غلط أو اختلاف رواية ونسخة ونحوه فقال القاضى عياض : لا يخرج له خطه ، والمختار استحباب التخرج من وسط الكلمة المخرج لأجلها.

(الثالثة عشر) شان المتقين فى هذا الفن التصحيح والتصيب

- ١- وقد كان بعض اهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك او فى معناه . (تدريب)
- ٢- الزيادة من تقريب النووى وجميع ما فى هذا الباب منقول عنه من غير تغير ، كما هو داب المصنف فى اكثر عبارات هذا الكتاب .
- ٣- وقيل . يكتب مع «صح» «رجع» وقيل : يكتب الكلمة المتصلة به داخل الكتاب وليس بمرضى لانه تطويل موم .

والتقريب ، فالتصحيح كتابة «صح» على كلام صح رواية ومعنى ولكنه عرضة للشك والخلاف ، والتضييب - ويسمى التقريض - أن يمد خطأ أوله كراس الضاد ولا يلزق بالممدود عليه ، ويمد على ثابت نقلاً فاسداً لفظاً أو معنى ، أو ضعيف أو ناقص ومن الناقص موضع الارسال أو الاقطاع ، وربما اقتصر بعضهم في علامة التصحيح على الصاد فاشبهت بالضاد^(١)

(الرابعة عشر) إذا وقع في الكتاب ما ليس منه نقي بالضرب أو الحك أو المحو ، أولاها الضرب ثم قال الأكثرون: يخط فوق المضروب عليه خطأ بينا دالاً على ابطاله محتطاً به ، ولا يطمسه بل يكون يمكن القراءة ، ويسمى هذا «الشق» وقيل : لا يخط^(٢) بالمضروب عليه بل يكون فوقه معطوفاً على أوله وآخره ، (وقيل^(٣)) يحوق أول كل سطر وآخره ، ومنهم من اكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ، وقيل : يكتب «لا» في أوله و«إلى» في آخره ، وقيل : حرف «الراء» في أوله . و«إلى» في آخره ، والضرب على المكرر ، فقليل : يبقى أحسنها صورة^(٤) وقيل : إذا كانا أول سطر ضرب على الثاني أو آخره

١- في ج «الضبة» وفي التقريب : وربما اختصر بعضهم علامة التصحيح فاشبهت الضبة ويوجد في بعض الأصول القديمة في الاسناد الجامع جماعة معطوفاً بعضهم على بعض علامة تشبه الضبة بين اسمائهم وليست ضبة وكانها علامة اتصال .

٢- في ج «يخط» . ٣- زيادة من ج .

٣- في ج «قليل» : يضرب على الثاني ، وقيل : يبقى أحسنها صورة .

فعلی الاول اول سطر، و آخر آخر سطر فعلی آخر السطر^(١) فان تكرر المضاف أو المضاف إليه أو الموصوف أو الصفة روى اتصالهما، وأما الحك والكشط والمحو فكرها بعض أهل العلم.

(الخامسة عشر) غلب عليهم الاقتصار على الرمز في «حدثنا» ونحوه، وقد شاع بحيث لا يخفى، فيكتبون من «حدثنا» «ثنا» أو «نا» أو «حا» ومن «حدثني» «ثني» ومن «أخبرنا» «أنا» أو «رنا» ومن «أبانا» «أبا» وقد جاء في «أخبرنا» «أبا» ولا يحسن للبس، وإن فعله البيهقي، وفي «حدثنا» «دنا» ولا يستحب وإن فعله الحاكم والسلي^(٢) وبعضهم يكتب لمن «أخبرنا» «أخ» ومن «أخبرني» «أخي» ومن «أباني» «إبني» ولا مشاحة.

(السادسة عشر) إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى آخر «ح» ولم يعرف يانها^(٣) عن تقدم، وكتب بعض الحفاظ موضعها «صح» فيشعر بأنها رمز صح، وقيل: هي من التحويل من إسناد إلى إسناد، وقيل: من الحيلولة لأنها تحول بين الإسنادين، وليست من الحديث فلا يتلفظ بشيء مكانها، وقيل: هي إشارة إلى قولنا «الحديث» والمغاربة كلهم يقولون إذا انتهى إليها الحديث، ومن العلماء من يقول «حا» ويمر وهو المختار^(٤).

١- في الاصل «فعلی الاول أو اول سطر، و آخر آخر سطر فعلی آخر السطر

٢- ابو عبد الرحمن السلي صوفي سنه صاحب طبقات الصوفية .

٣- وفي ج «مبانيها»

٤- في ج «وهما المختار» وقال ابن الصلاح: وحكى لي بعض من جعثنى

(السابعة عشر) إصطلحوا على حذف اشياء في الكتابة دون القراءة وجرت العادة بذلك ، فمنها لفظ « قال » بين رجال الإسناد ، ومنها لفظ « و » بالإسناد المذكور أو « به » أو نحو ذلك عند كتابة الأجزاء المشتملة على احاديث بإسناد واحد . ومنها « همزة أبي فلان » عند النداء نحو يا باسعيد ، ومنها ألف يا في نداء الرسول خاصة ، نحو « يرسول الله » ومنها الكاف التعلقية نحو « بك ولك » ، ومنها ألف المنصوب نحو « رأيت انس وسمعت مالك » ومنها حذف همزة الابن بين العليين إلا أن يكون الابن أول سطر ، وعلى إثبات أشياء كذلك فتم كتابتها بالألف بعد الواو من صيغة المذكور الجمع نحو « يغزوا » أو « تغزوا » بخلاف « تغزو » ^(١) ومنها كتابة الدارات بين الاحاديث .

(الثامنة عشر) يستحب أن يكون كتابة طبقة السماع بخط ثقة معروف الخط ، ولا بأس عند ذلك بأن لا يصحح عليه الشيخ ، ولا بأس بكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة ، كذا فعله الثقات ، وإياه الرحلة بخراسان عن وصفه بالفضل من الاصفهانيين : ان « حاء مهملة » من التحويل ، اى عن اسناد الى اسناد آخر ، وذاكرت فيها بعض اهل العلم من اهل الغرب وحكى له عن بعض من لقيت من اهل الحديث : انها حاء مهملة اشارة الى قولنا « الحديث » فقال لى : اهل الغرب - وما عرفت بينهم اختلافاً - يجعلونها حاء مهملة ويقول أحدهم اذا وصل اليها « الحديث » وذكر لى انه سمع بعض البغداديين يذكر ايضاً حاء مهملة وان منهم من يقول اذا انتهى في القراءة « حاء » ويمر .
(مقدمة ص ٩٩ ، ١٠٠)

١- فى الاصل « من صيغة المذكور الواحد نحو يغزو و تغزو » .

وعلى كاتب التسميع التحرى وبيان السامع^(١) والمسموع والمسموع منه بلفظ غير محتمل^(٢) ومن ثبت في كتابه سماع غيره فقيح به كتمانته ومنعه نقل سماعه ، أو نسخ حديث الكتاب^(٣) ، فإن منعه فإن كان سماعه مثبتا يرضى صاحب الكتاب لزمه إعارته وإلا فلا^(٤).

- ١- في الاصل « السماع » والتصحيح من التقريب ومقدمة ابن الصلاح ثم وجدت في ج هكذا اى السامع .
- ٢- بعده في التقريب : ولجانبة التساهل في من يثبتته ، والحذر من إسقاط بعضهم لغرض فاسد فان لم يحضر فله ان يعتمد في حضورهم خبر ثقة حضر .
- ٣- بعده في التقريب : واذا اعاره فلا يعطى عليه ،
- ٤- قال الزهرى . اياك وغلول الكتب ، قيل له : وما غلول الكتب قال : حبسها عن اصحابها ، وقال الفضيل بن عياض : ليس من أفعال اهل الورع ولا افعال الحكماء أن ياخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عنه ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه ، وفي رواية : ولا من أفعال العلماء ان ياخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عليه ، فان منعه إياه فقد رويناه ان رجلا ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه فتحاكما الى قاضيا حفص بن غياث فقال لصاحب الكتاب : اخرج الينا كتبك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمناك وما كان بخطه اعفيناك منه ، قال ابن خلاد سألت أبا عبد الله الزبيرى عن هذا ، فقال : لا يجزىء في هذا الباب حكم أحسن من هذا لان خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه معه ، قال ابن خلاد : وقال غيره ليس بشيء ، وروى الخطيب الم حافظ أبو بكر عن اسمعيل بن اسحاق القاضى انه تحكم اليه في ذلك فأطرق مليا ثم قال للادعى عليه : ان كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك ان تغيره ، وان كان سماعه في كتابك بخط غيرك فانت اعلم ، قلت : حفص بن غياث

(التاسعة عشر) يجب على الطالب مقابلة كتابه بأصل (شيخه) إن كان أجهله ويكتفى بمقابلة ثقة، ولو بفرع قوبل بأصل الشيخ أو بأصل أصل الشيخ^(١) فإن لم يقابل به وكان الناقل صحيح النقل قليل السقط ونقل من الأصل فقد جوز الرواية منه الاستاذ أبو اسحاق، وقيل: لا ينقل سماع إلى نسخة إلا بعد مقابلة مرضية إلا أن يبين كونها غير مقابلة.

النوع الرابع في رواية الحديث وكيفية

اعلم أنه شدد قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل قوم آخرون قفرطوا، فقال بعض المتشددين: لا حجة إلا فيما رواه من حفظه، روى ذلك عن أبي حنيفة، ومالك، والصيدلاني^(٢) وقال بعضهم: يجوز من كتابه إلا إذا خرج من بلده^(٣) وقال بعض المتساهلين: يجوز الرواية من نسخ غير مقابلة بأصولها، فجعلهم الحاكم مجروحين^(٤)

وإسماعيل بن إسحاق لسان اصحاب مالك وإمامهم، وقد تعاضدت اقوالهم في ذلك ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاء فيلزمه اعارته إياه. (مقدمة ص ١٠١ و ١٠٢)

١- الزيادة من ج. ٢- الامام ابوبكر الصيدلاني المروزي الشافعي.

٣- في ج الأصل « من يده ».

٤- ومن اهل التساهل قوم سمحوا كتباً مصنفة وتهاووا حتى إذا طعنوا في السن واحتيج اليهم حملهم الجمل والشره على أن رووها من نسخ مشترقة أو مستعارة غير مقابلة فعدم الحاكم ابو عبد الله الحافظ في طبقات المجروحين، قال: وهم يتموهمون أنهم في روايتهم صادقون، قال: وهذا بما كثر في الناس ويتعاطاه قوم من اكابر العلماء والمعرفين بالصلاح.

والصحيح انه لا يجوز الرواية من النسخ التي لم تقابل بشروط تقدم في آخر النوع الثالث، وهذا كثير الاستعمال في ما بين العلماء والصلحاء، والصواب ما على الجمهور، وهو التوسط بين الافراط، والتفريط فإذا قام الراوى في الأخذ والتحمل والمقابلة بما تقدم من الشروط جازت له الرواية من أصله وإن أعاره وغاب إذا كان الغالب سلامته من التغير^(١) لاسيما إذا كان ممن لا يخفى عليه التغير^(٢) غالباً.

فرع ثم ههنا مسائل لا بد من الإيماء إليها

- ١- الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه وحفظ كتابه^(٣) صحت الرواية منه، إذا قرئ عليه ذلك الكتاب، وقيل لم يصح.
- ٢- إذا أراد الرواية من نسخة من البخارى مثلاً ليس فيها سما ولا هي مقابلة بنسخة سماعه وقد كان سمع البخارى من الشيخ لم يجوز له الرواية من تلك النسخة، ورخص فيه قوم^(٤).

١- كذا في الاصل وفي ج، وفي تقريب النوى ومقدمة ابن الصلاح «التغير»

٢- بعده في التقريب: واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغير صحت روايته، وهو اولى بالمنع من مثله في البصر، قال الخطيب والبصير الأيمى كالضرير.

٣- رخص فيه ايوب السخيتاني و محمد بن بكر البرماني البصري المتوفى سنة ٢٠٣ هـ، قال الخطيب: والذي يوجب النظر انه متى عرف ان هذه

٣- إذا وجد في كتابه خلاف حفظه فإن كان حفظه منه رجع إليه ، وإن كان حفظه من فم شيخه اعتمد حفظه إن لم يشك ، وحسن أن يجمع فيقول : « حفظي كذا وفي كتابي كذا » .

٤- إذا وجد سماعه في كتابه ولا يذكره فمن الإمام أبي حنيفة وبعض الشافعية أنه لا يجوز روايته وذهب^(١) الشافعي وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله أنه يجوز ، وهو الصحيح .

٥- إن لم يكن عالماً بالالفاظ^(٢) ومعانيها ومقاصدها خيراً بما يختل معانيها لم يحزله الرواية بالمعنى بلاخلاف بل يتعين اللفظ الذي سمعه ، وإن كان عالماً بذلك ففيه خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً وعليه الجمهور ، وقيل : يجوز النقل بالمعنى في غير حديث النبي ﷺ ولا يجوز فيه ، وهذا كله في غير المصنفات فإن كان النقل من مصنف فلا يجوز التغيير وإن كان بمعناه^(٣) ،

الاحاديث هي التي سمعها من الشيخ جاز له أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها . (التقريب)

- ١- في ج « ومذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد » . ٢- في ج « بالفاظ » ،
- ٣- قال ابن الصلاح : إن هذا الخلاف لأنراه جارياً ولا إجراء للناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره ، (مقدمة ص ١٠٦)

٦- يستحب للراوى بالمعنى أن يقول عقيبه : « او كما قال ، أو نحوه ، أو شبهه ، أو ما اشبه هذا ، وإذا اشتبه عليه لفظ لحسن أن يقول بعد قراءتها : « أو كما قال على الشك ، ^(١) .

٧- إذا أراد رواية بعض من حديث دون بعض . منعه بعضهم مطلقاً ويجوزه بعضهم مطلقاً والصحيح التفصيل وجوازه من العالم العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يحتل البيان ولا يختلف الدلالة بتركه .

٨- ينبغي للحدث أن لا يروى بقراءة لحن أو مصحف ، و على الطالب أن يتعلم من النحو ما يسلم به من اللحن والتحريف ^(٢) وإذا

١- بعده في التقريب . لتضمنه إجازة وإذنا في صوابها اذا بان ، وقال ابن الصلاح : روى ذلك من الصحابة عن ابن مسعود ، وأبي الدرداء ، وأنس رضى الله عنهم ، وقال الخطيب : والصحابة ارباب اللسان واعلم الخلق بمعانى الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفا من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر . (مقدمة ص ١٠٦) .

٢- قال النضر بن شميل : جاءت هذه الاحاديث عن الاصل معربة وقال الاصمعي : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبى ﷺ : من كذب على فليتبوأ مقعده من النار ، لانه ﷺ لم يكن يلحن فيها رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه ، وقال شعبة : من طلب الحديث ولم يعصر العربية فثله مثل رجل عليه برنس ليس له راس ، او كما قال ، وقال حماد بن سلة : مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه حلالة لاشعر فيها ، وقال ابن الصلاح : واما التصحيف فسيل السلامة منه الأخذ من أفواه اهل العلم او الضبط

وقع في روايته لحن أو تحريف، فقال ابن سيرين: يرويه كما سمعه، وقول الأكثرين روايته على الصواب، وأما الإصلاحي في الكتاب مجوزة البعض، والصواب تقريره على حاله مع التضييب عليه، وبيان الصواب في الحاشية، ثم الأولى عند الإسماع^(١) أن يقرئه على الصواب ثم يقول: وفي روايتنا أو عند شيخنا كذا، والأحسن أن لا يصلح الغلط بما جاء في رواية أخرى أو في حديث آخر، هذا كله إذا علم أن شيخه رواه على الخطأ فأما إذا وجد ذلك في كتاب نفسه فيجب إصلاحه من كتاب مصحح، وإذا شك فليزله بالاستنبات^(٢).

٩- إذا كان الحديث عنده عن اثنين أو أكثر، واتفقا في المعنى دون اللفظ، فله جمعها في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما فيقول مثلاً: «أخبرنا فلان وفلان»، واللفظ لفلان قال أو قال: أنا فلان^(٣)، ونحو ذلك.

١٠- ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه أو صفته إلا أن يميزه فيقول: «هو ابن فلان أو يعني ابن فلان»، ونحوه.

١١- جرت العادة بحذف «قال»، ونحوه بين رجال الإسناد خطأ

فإن من حرم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيح. (مقدمة ص ١٠٨)

- ١- في ج عند السماع. ٢- وفي ج «فليتركه إلى الاستنبات».
- ٣- في ج «أخبرنا فلان».

كما مر فينبغي للراوى القارى التلغظ بها وإذا تكرر « قال ، كقوله
« نا صالح قال : قال الشعبي ، فإنهم يحذفون أحدهما خطأ فليلفظ
القارى بهما وإذا كان فى الأصل « قرئ على فلان أخبرك فلان ،
فليقل « قيل له أخبرك فلان ، وإذا كان فيه « قرئ على فلان حدثنا
فلان ، أو أخبرنا فلان ، فليقل « قال : حدثنا فلان ، أو « قال أخبرنا
فلان ، ولو ترك القارى « قال وقيل ، فى هذا كله فقد أخطأ ، والظاهر
صحة السماع^(١) .

١٢- النسخ المشتملة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة همام^(٢)
مثلا . منهم من يحدد الإسناد أول كل حديث وهو أحوط ، ومنهم
من يكتفى به فى الحديث الأول ، ويورد الباقي قائلا فى أول حديث
« وبالإسناد ، أو « به » .

١٣- إذا روى حديثا بإسناد ثم اتبعه إسناد آخر ، وقال فى آخره
« مثله أو نحوه ، فأراد السامع رواية المتن بالإسناد الثانى فليقل : لا
يجوز ، وقيل : يجوز إذا كان الراوى قد قال « مثله ، ولا يجوز لو قال
« نحوه ، وهذا الذى اختاره ابن معين ، قال الحاكم فى الفرق بينهما :
إنه لا يحل أن يقول « مثله ، إلا إذا اتفقا فى اللفظ ، ويحل أن
يقول « نحوه ، إذا كان بمعناه ، وقال الخطيب : فرق ابن معين بين

١- فى ج « صحة إسماع » .

٢- نسخة همام بن منبه عن أبى هريرة رواية عبدالرزاق عن معمر عنه ، وقد
طبعت قبل اعوام بإعتناء بعض علماء الهند فى دمشق وفى الهند عدة مرات .

« مثله ونحوه ، يصح على منع الرواية بالمعنى فأما على جوازها فلا فرق .

١٤- لا يجوز^(١) تغيير « قال النبي ، إلى « قال رسول الله ، ﷺ ولا عكسه وإن جازت الرواية بالمعنى لاختلاف المعنى ، والصواب جوازه ، والله أعلم بالصواب^(٢) .

❦ النوع الخامس في آداب الراوى ❦

لأعلم أن علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الاخلاق ومحاسن الشيم ، وهو من علوم الآخرة فمن حرمه حرم خيراً كثيراً ، ومن رزقه مع حسن النية فقد نال أجراً كبيراً ، فعلى معانيه تصحيح النية واخلاصها وتطهير قلبه من الأغراض الدنيوية بما لا يراد به وجه الله سبحانه وتعالى^(٣) ولنبينه بمسائل مهمة .

- ١- في التقريب : ومقدمة ابن الصلاح : الظاهر أنه لا يجوز الخ .
- ٢- في تقريب النووي بعده : لانه لا يختلف به ههنا معنى وهو مذهب احمد ابن حنبل وحماد بن سلة والخطيب .
- ٣- كيف لا ؟ وهو الوصلة الى رسول الله ﷺ والباحث على تصحيح اقواله وافعاله والذب عن ان ينسب اليه ما لم يقله ، وقد قيل في تفسير قوله تعالى « ندعو كل اناس بامامهم » : ليس لاهل الحديث منقبة أشرف من ذلك لانه لا إمام لهم غيره ﷺ ولان سائر العلوم الشريعة محتاجة اليه ويدخل المشتغل بعلوم الحديث في دعوته ﷺ حيث قال نصرالله امرأسمع مقالتي فوعاها . قال : سفيان بن عيينه ليس من اهل الحديث احد الا وفى وجهه نضرة لهذا الحديث وقال : اللهم ارحم خلفائى ، قيل : ومن خلفائك ؟ قال : الذين ياتون من بعدى يروون احاديثى وسقوا

(الأولى) يستحب للحديث التوسل بتقديم الاعمال الصالحة إلى هذا العلم ، قال الثوري : كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة ، وهذا الأدب مما يعم الراوى والطالب .

(الثانية) اختلف في السن الذى يتصدى فيه لاسماع الحديث فقيل : المستحب أن يبلغ خمسين لأنها انتهاء الكهولة ، وفيها يجتمع الأشد ، وقيل : أربعين ، وليس بمستنكر لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال ، وقيل : متى احتيج إلى ما عنده جلس له فى أى سن كان وتصدى لنشره وهو الصحيح .

(الثالثة) ينبغى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسته وعمله^(٢) وغير ذلك ، وإذا طلب منه عند أولى منه أرشده إليه ، لأن الدين النصيحة ، وقيل : لا يحدث فى بلد فيه من هو أولى منه^(٣) .

رواه الطبرانى وغيره وكان تلقيب المحدث بأمر المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث وقد لقب به جماعة منهم سفيان وابن راهويه والبخارى وغيره .
(تدريب ص ٢٣٣) ١- فى ج والتقريب « عليه »

٢- كان ابراهيم والشعبي إذا اجتمعا لم يتكلم ابراهيم بشئ ، عن يحيى بن معين . اذا حدثت فى بلد فيه مثل ابى مسهر فيجب للحق أن تخلق ، وعنه أيضاً : إن الذى يحدث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتحديث منه فهو أحق ، ولا يمتنع من تحديث احد لكونه غير صحيح النية فيه فانه يرجى له حصول النية من بعد ، قال معمر : ان الرجل ليرسل العلم لغير الله فإبى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل ، وليكن حريصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره وقد كان السلف رضى الله عنهم من يتألف على الناس حديثه منهم عروة بن الزبير رضى الله عنه . (مقدمة ص ١٢٠ و ١٢١)

(الرابعة) لا يمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته ، فانه يرجى له تصحيحها فليحرص على نشره مبتغياً جزيلاً أجره .

(الخامسة) إذا اراد حضور مجلس التحديث يستحب له أن يتطهر ويتطيب ويسرح لحيته ، ويجلس متمكناً^(١) بوقار ، فإن رفع أحد صوته زجره ويقبل على الحاضرين كلهم إذا أمكن ويفتح مجلسه ويحثهم بتمجيد الله تعالى والصلوة على النبي ﷺ ، ودعاء يليق بالحال بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً من القرآن العظيم ، ولا يسرد الحديث سرداً يمنع فهم بعضه أو فهم بعضهم .

(السادسة) يكره أن يحدث في الطريق أو قائماً أو مستعجلاً^(٢) .

(السابعة) يستحب للماهر العارف عقد مجلس لإملاء الحديث فانه أعلى مراتب الرواية عن المملى ، ويتخذ مستملياً متيقظاً يبلغ عنه إذا كثر الجمع ، وقائدة المستملى تفهيم السامع على بعد فن سمع منهم المملى يجوز روايته عنهما ، ومن لم يسمع إلا المبلغ لا يجوز له الرواية عن المملى .

(الثامنة) من خشي عليه التخليط بهرم أو بخرف أو عي أو نحو

١- في الاصل « يمكننا »

٢- وكان الامام مالك يكره ان يحدث في الطريق او هو قائم او يستعجل وقال : احب ان اتفهم ما أحدث به عن رسول الله ﷺ وقال محمد بن احمد بن عبد الله الفقيه : القارى لحديث رسول الله ﷺ اذا قام لا حد فانه تكتب عليه خطيته . مقدمة

ذلك ينبغي أن يمسك عن التحديث ويختلف ذلك باختلاف الناس^(١)

النوع السادس في آداب طالب الحديث

وقد تقدم جل منها مفرقة ، وبقى فصول سبعة .

الفصل الأول - يجب عليه تصحيح النية والإخلاص ، ويبتل إلى الله تعالى في التوفيق والتدبير ، ويحذر من التوصل به إلى أغراض الدنيا وياخذ نفسه بالأخلاق المرضية والآداب السنية ، فمن سفيان الثوري : ما أعلم عملاً أفضل من طلب الحديث لمن أراد به وجه الله ثم ليفرج جهده في تحصيله ويفتتم إمكانه^(٢) .

الفصل الثاني - اختلفوا في الزمن الذي يصح فيه سماع الصبي ، فقل : خمس سنين . وقيل : أربع سنين ، وعليه استقر عمل المتأخرين ويكتبون ابن خمس «سمع» ولمن دونه «حضر» و«أحضر» ،

١- أي الناس في بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم ، وقال ابن خلاد : أعجب إلى أن يمسك في الثمانين لأنه حد الهرم فإن كان عقله ثابتاً ورايه مجتمعاً يعرف حديثه ويقوم به تحرى أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً . مقدمة ص ١٢٠

٢- وقال حماد بن سلة : من طلب الحديث لغير الله مكربه ، وعن أبي عمرو اسمعيل بن نجيد أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان وكان عبدين صالحين فقال له : بأي نية اكتب الحديث ؟ فقال الستم ترون أن عند الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم ، قال : فرسول الله ﷺ رأس الصالحين ، قال أبو عاصم البزيل : من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين فيجب أن يكون خير الناس . مقدمة

الفصل الثالث - يستحب ان يتدنى الطالب السماع من ارجح شيوخ بلده لإسناداً، أو علماً، أو شهرة، أو دنياً،^(١) وإذا فرغ من سماع العوالى والمهمات التى يبلده فليرحل كما هو عادة الحفاظ المبرزين^(٢).

الفصل الرابع - ينبغى أن يعظم شيخه ومن يسمع منه فذلك من إجلال العلم وأسباب الاتفاع ويعتقد جلالة شيخه ورجحانه ويتحرى رضاه ولا يطول بحيث يضجره، وليستشره فى أموره ولا يمنعه الحياء والكبر فى أخذ العلم ممن دونه سناً أو نسباً، أو منزلة، وليصبر على جفاء شيخه ولا يضيع وقته فى الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة:

الفصل الخامس - يستحب له إذا ظفر بسماع أو فائدة أن يرشد اليه غيره من الطلبة فإن كتمان ذلك لؤم يقع فيه جهلة الطلبة فيخاف حرمان الاتفاع فإن العلم بالنشرونى، وينبغى أن يستعمل ما يسمه من احاديث العبارات والآداب، زكوة الحديث وسبب حفظه^(٣).

- ١- فى ج « اسناداً و علماً وشهرة و دنياً ».
- ٢- قيل ل احمد بن حنبل : أيرحل الرجل فى طلب العلو؟ فقال : بلى والله شديداً لقد كان علقمة والاسود يلبها الحديث عن عمر رضى الله عنه فلا يقنعها حتى يخرجوا إلى عمر فيسمعا منه ، وقال ابراهيم بن آدم : ان الله تعالى يدفع البلاد عن هذه الأمة برحلة اصحاب الحديث . (مقدمة)
- ٣- قال بشر بن الحارث الحافى : يا اصحاب الحديث أدوا زكوة هذا الحديث ، اعملوا من كل مائتى حديث بخمسة أحاديث ، وقال عمرو بن قيس الملائي : اذا بلغك شئ من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله ، وقال وكيع :

الفصل السادس - يستحب أن يعتنى بالمهم غير مقتصر على مجرد السماع والكتب بل يتعرف صحته وضعفه وفقهه ومعانيه ولغته، وإعرابه وأسماء رجاله محققاً ذلك كله وليقدم الصحيحين ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ثم السنن الكبرى للبيهقي، وليحرص عليه فإننا لا نعلم مثله في بابيه، ثم المسانيد كسند احمد بن حنبل وغيره، ثم ليختار من العلل كتابه وكتاب الدارقطني ومن الاسماء والتواريخ تاريخ البخاري وابن أبي خيثمة، ومن كتب الجرح والتعديل كتاب ابن أبي حاتم، ومن مشكل الاسماء كتاب ابن ماكولا، وليعتن بكتب غريب الحديث وشروحه، وليكن الإتيان من شأنه قلما مر به مشكل يبحث عنه ويحفظه ويكتبه ويبحث أهل المعرفة والتحقيق ويتحفظ قليلا قليلا. قال الزهري: من طلب العلم جملة فاته جملة وإنما يدرك العلم حديثا وحديثين.

الفصل السابع - يستحب له أن يشتغل بالتخرج والتصنيف إذا تأهل لذلك معتنياً بشرح تاليفه وبيان مشكله وإتقانه فقلما يمهـر^(١) في العلم من لم يفعل هذا، وللعلماء في تصنيف الحديث طريقتان، أحدهما - وهو أجودهما - على الأبواب فيذكر في كل باب ما حضره فيه كما فعله البخاري، ومسلم رحمهما الله، ثم في هذا الطريق قد يفرد

إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به، وقال احمد بن حنبل. ما كتبت. ثأً إلا وقد عملت به حتى مررت أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً، فاحتجمت وأعطيت الحجام ديناراً.

١ - في الاصل «يميز»، وفي ج «تمهر»، وفي التقریب والمقدمة «يمهر».

باب من الأبواب بالتأليف فيصير كتاباً على حدة، نحو باب رؤية الله تعالى أفرد الآجرى، وباب النية أفرد ابن أبي الدنيا، وثانيهما على المسانيد (فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه كما فعله الحميدى، ثم التصنيف على المسانيد^(١)) على وجوه ثلاثة، الأول أن يرتب على الحروف، والثاني أن يرتب على القبائل، والثالث أن يرتب على السوابق، فإن اختار الثاني فليبدأ ببنى هاشم ثم الأقرب بالأقرب نسباً إلى رسول الله ﷺ، وإن اختار الثالث فليبدأ بالعشرة ثم باهل بدر، ثم الحديبية^(٢) ثم من حاجر بينهما، وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة، ثم النساء ياديا بأمهات المسلمين^(٣) (تنبيه) ينبغي أن لا

١ - ليس في ج ولا بد منه ؛

٢ - في ج « ثم بالحديبية » .

٣ - ثم ان من اعلی المراتب فی تصنیفه معطلا بأن یجمع فی کل

طرقه واختلاف الرواة فيه . كما فعل يعقوب بن شيبة ، وما يعتنون به في التأليف جمع الشيوخ أى جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراد ، قال عمان بن سعيد الدارمى : يقال : من لم يجمع الحديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث ، سفيان ، وشعبة ، ومالك ، وحامد بن زيد ، وابن عيينه ، وهم أصول الدين واصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذين ذكرهم الدارمى ، منهم أيوب السختياني ، والزهري والاوزاعي ، ويجمعون ايضاً التراجم وهي اسانيد يخصون ما جاء بها بالجمع والتأليف ، مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر ، و ترجمة سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ، و ترجمة هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها في اشباه لذلك كثيرة ، ويجمعون ايضاً ابواباً

يفتحن^(١) إلا بعد الناقل التام ، ولا يخرج تصنيفه إلا بعد التهذيب
والتحرير و تكرير النظر بالاختتام^(٢).

من ابواب الكتب المصنفة الجامعة للاحكام ، فيفردونها بالتأليف فتصير
كتباً مفردة ، نحو باب روية الله عز وجل ، وباب رفع اليدين ، وباب
القراءة خلف الامام وغير ذلك ، ويفردون احاديث فيجمعون طرقها في
كتب مفردة ، نحو طرق حديث قبض العلم ، وحديث الغسل يوم الجمعة
وغير ذلك . (مقدمة ص ١٢٩)

١- في ج « ان لا يتخب » ٢- وبعده في التقريب : وينبغي ان
يتحرى العبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة .

﴿ القسم الرابع في أسماء الرجال وطبقات العلماء ﴾

وما يتصل بذلك ، والكلام فيه أحد وعشرون نوعاً

(الأول في معرفة الصحابة رضي الله عنهم)

إعلم أن هذا علم كبير كثير الفائدة وبه يعرف المتصل من المرسل وقد صنف فيه كتب كثيرة ومن أجودها « كتاب الاستيعاب » لابن عبد البر لكن شأنه بذكر ما شجر بينهم وبحكاياته من الإخباريين وقد جمع فيه ابن الأثير كتاباً حسناً جمع فيه كتباً كثيرة وضبط وحقق وأجاد ، ثم في هذا النوع أصول من الكلام .

(الأصل الأول) اختلف في حد الصحابي ، والمعروف عند المحدثين والاصوليين انه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ ، قاله البخاري وقيل : من صحبه سنة ، وقيل : شهراً ، وقيل : يوماً ، وقيل : ساعة ، وقيل : رآه ، قاله احمد بن حنبل ، وقيل : من طالت مجالسته على طريق التبع^(١) والاخذ عنه ، قاله بعض الاصوليين ، وقيل : من صحبه سنة ، أو غزى معه غزوة أو غزوتين قاله سعيد بن المسيب ،

١- في الاصل « الطبع » .

وهذا ضعيف^(١)

(الأصل الثاني) تعرف صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر، والإستفاضة، أو قول صحابي، أو قول الذي يدعى الصحبة إن كان عدلاً^(٢)؛

(الأصل الثالث) الصحابة كلهم عدول سواء لا بسوا الفتنة أم لا بإجماع من يعتد به .

(الأصل الرابع) عددهم، قال أبو زرعة: قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف، وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه، فمنهم من شهد معه غزوة تبوك سبعون ألفاً، ومنهم من

١- قال السيوطي: الأولى أن يقال في حد الصحابي: من لقي النبي ﷺ، مسلماً ومات على إسلامه، أما من ارتد بعده ثم أسلم ومات مسلماً فقال العراقي: في دخوله فيهم نظر فقد نص الشافعي وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للعمل، قال: والظاهر أنها محبطة للصحبة السابقة كقصة بن ميرة، والاشعث بن قيس، وأما من رجع إلى الإسلام في حياته كعبدة الله بن أبي سرح فلا مانع من دخوله في الصحبة وجزم شيخ الإسلام (أي المحافظ ابن حجر) في هذا والذي قبله ببقاء اسم الصحبة له.

تدريب ص ٣٩٦

٢- فإن ادعى أحد الصحبة بعد مائة سنة من وفاة النبي ﷺ فإنه لا بقل وإن ثبت عدالته قبل ذلك، لقوله ﷺ في الحديث: أرايتكم ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة لم يبق أحد على ظهر الأرض، يريد انقراض ذلك القران، قال ذلك قبل سنة وفاته ﷺ، وشرط الأصوليون في قبوله أن تعرف معاصرته له وفي أصل المسألة احتمال أنه لا يصدق لكونه منها

شهد معه حجة الوداع أربعون ألفاً^(١).

(الأصل الخامس) اختلف في عدد طبقاتهم، وجعلهم الحاكم^(٢)

ثنتي عشرة طبقة، ١- من أسلم بمكة كالحلفاء، ٢- أصحاب دار الندوة^(٣)

٣- مهاجر الحبشة، ٤- أصحاب العقبة الاولى، ٥- أصحاب العقبة الثانية

٦- المهاجرون الذين وصلوا إليه بقاء، ٧- اهل بدر، ٨- الذين هاجروا

بين بدر والحديبية. ٩- اهل يعة الرضوان، ١٠- الذين هاجروا بين

بدعوى رتبة يثبتها لنفسه، وبهذا جزم الآمدى، ورجحه ابو الحسن
القطان، قال الذهبي في الميزان رتن الهندى وما ادراك ما رتن،
شيخ دجال بلاريب، ظهر بعد الست مائة فادعى الصعبة وهذا جرى.
على الله ورسوله؛

١- وقريب منه ما اسنده المدينى عنه قال: توفى النبي ﷺ ومن رآه وسمع
منه زيادة على مائة الف انسان من رجل وامرأة، وهذا لا تحديد فيه
وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البلدان
والبوادي والقرى، وقد روى البخارى في صحيحه أن كعب بن مالك قال
في قصة تخلفه عن تبوك: واصحاب رسول الله ﷺ، كثير لا يجمعهم
كتاب حافظ، بمعنى الديوان، قال العراقي: وروى الساجي في المناقب
بسند جيد عن الرافعي قال: قبض رسول الله ﷺ والمسلمون ستون
ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك، قال: ومع هذا
لجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف
مع كونهم يذكرون من توفى في حياته ﷺ وعاصره أو أدركه صغيراً.
(تدريب ص ٤٠٧)

٢- راجع معرفة علوم الحديث ص ٢٢ و ٢٥

٣- اى دار ارقم بن ابي ارقم عند الصفا ويسمى المختبى ايضاً.

الحديبية وفتح مكة، ١١- مسلة الفتح، ١٢- الصبيان الذين رأوا^(١) رسول الله ﷺ في حجة الوداع.

(الاصل السادس) أفضلهم على الاطلاق أبو بكر ثم عمر باجماع أهل الحق، ثم عثمان ثم علي عند الجمهور، وحكى عن أهل الكوفة تقديم علي على عثمان رضى الله تعالى عنهما، وبه قال ابن خزيمة، ثم تمام العشرة ثم أهل بدر ثم أهل أحد^٢، ثم أهل بيعة الرضوان، ومن له منزلة أهل العقبتين، ومن صلى إلى القبلتين.

(الاصل السابع) أولهم إسلاماً أبو بكر، وقيل: علي، وقيل: زيد، وقيل: خديجة، وهو الصواب عند جماعة، والأحوط أن يقال: من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان علي، والنساء خديجة، ومن الموالى زيد، ومن العبيد بلال رضى الله عنهم.

(الاصل الثامن) أكثرهم حديثاً أبو هريرة، ثم ابن عمر، و ابن عباس، وجابر بن عبدالله، وأنس، وعائشة، وأكثرهم فنا ابن عباس، ينتهى علم الصحابة إلى ستة عمر، وعلي، وأبي، وزيد، وأبي الدرداء، وابن مسعود، ثم ينتهى إلى علي وعبدالله ثم إلى علي، واقبهم ثلثة، عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وزيد بن ثابت رضى الله عنهم^(٢)

- ١- في ج «زاروا». ٢- ليس في الاصل «ثم أهل أحد» ولا بد منه.
- ٣- وفي التقريب: ومن الصحابة العبادة وم ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو بن العاص، وليس ابن مسعود منهم، وكذا سائر من يسمى عبدالله وم نحو مأتين وعشرين، وفي التدريب: وزاد

(الاصل التاسع) آخرهم موتاً بمكة أبو الطفيل ، وقيل : عبدالله بن عمر ، وبالمدينة جابر بن عبدالله ، وبالبصرة أنس ، وبالكوفة عبدالله بن أبي أوفى ، وبالشام عبدالله بن بسر ، بمصر عبدالله بن الحارث ، وبدمشق وائلة بن الأسقع ، وباليامنة الهرماس ، وبالجزيرة العرس بن عميرة ، وبافريقية رويفع بن ثابت ، وبالبادية في الأعراب سلة بن الأكوع ، وآخرهم على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن وائلة ، مات سنة مائة من الهجرة ، وآخرهم قبله أنس^(١) .

النوع الثاني في معرفة التابعين واتباعهم

وهذا أصل عظيم الفوائد ، والتابعي كل مسلم صحب صحابياً ، وقيل : من لقيه ، وهو الأظهر ، كعلي بن الحسين زين العابدين ، وأبوه محمد الباقر العلوم رضى الله عنهم ، وهم خمس عشرة طبقة على ما قاله الحاكم^(٢) .

عليه ابن قحون جماعة يلغون بهم نحو ثلاث مائة رجل ، قال البيهقي : ليس عبدالله بن مسعود من العبادة تقدم موته وهولاء عاشوا حتى احتيج الى عليهم فاذا اجتمعوا على شيء قيل : « هذا قول العبادة » او « هذا فعلهم » وقال الشافعي في الصحابة : وهم فوقنا في كل علم واجتهاد : وورع وعقل ، وامر استدرك به علم ، واستنبط به ، وآرائهم لنا احدى ، واولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا . (تدريب)

١- قال ابن عبد البر : ما أعلم أحداً مات بعده عن رأى رسول الله ﷺ الا أبا الطفيل .

٢- راجع معرفة علوم الحديث . ص ٤١ - ٤٦

(١) من أدرك العشرة كقيس بن أبي حازم ، (فروع ثمانية)

(١) أفضلهم قيس وابن المسيب ، وعلقمة ، والأسود ، وابو عثمان

النهدى ومسروق وابو عبد الله بن خفيف ، أهل المدينة يقولون :
أفضلهم ابن المسيب ، وأهل الكوفة : أويس وأهل البصرة : الحسن .

(٢) من أكابر التابعين العلماء السبعة ^(١) ، ١- سعيد بن المسيب

٢- القاسم بن محمد بن أبي بكر ، ٣- عروة بن الزبير ، ٤- خارجة بن

زيد بن ثابت ، ٥- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، ٦- عبيد الله

بن عبد الله بن عتبة ، ٧- سليمان بن يسار ^(٢)

(٣) سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمن

وتليهما أم الدرداء ،

(٤) طبقة عدوا من التابعين ، وهم من الصحابة ، منهم النعمان و

سويد ابنا مقرن المزني صحايان ^(٣) .

(٥) طبقة عدوا في التابعين ، ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة

فمنهم ابراهيم بن سويد النخعي ^(٤) ، وبكير بن أبي السميطة وبكير بن

١- المشهورون بـ « الفقهاء السبعة »

٢- وعن عبد الله بن المبارك انه ذكر هؤلاء إلا انه لم يذكر ابا سلمة بن

عبد الرحمن و ذكر بدله سالم بن عبد الله بن عمر ، وعن ابى الزناد انه
ذكرهم إلا انه ذكر ابابكر بن عبد الرحمن بدل ابى سلمة وسالم .

٣- ذكرهما الحاكم عند ما ذكر الاخوة من التابعين في التابعين ، وهما

صحايان معروفان .

٤- ليس هو « ابراهيم بن يزيد النخعي الفقيه المشهور » .

عبد الله، واخوة الباقر الاربعة.

(٦) طبقة عدوا في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة، فمنهم أبو الزناد، وهشام بن عروة، وموسى ابن عقبة وغيرهم،

(٧) طبقة من المخضرمين^(١)، أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ. وأسلبوا ولا صحة لهم، وعدم مسلم عشرين نقراً وهم أكثر،

(٨) تابع التابعي مسلم لقي تابعياً، وهم الطبقة الثالثة بعد النبي ﷺ ومنهم جماعة أئمة المسلمين وفقهاء الدين مثل الإمام الصادق^(٢) أبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي والثوري، وشعبة، وابن جريج، وقد يعد أيضاً فيهم جماعة من تلامذة هؤلاء، مثل يحيى بن سعيد، وعبد الله بن المبارك ومحمد بن الحسن الشيباني وإبراهيم بن طهمان وغيرهم رضي الله الله عنهم.

النوع الثالث في طبقات الرواة

وهو فن مهم، وكتاب الطبقات لابن سعد عظيم الفائدة في ذلك، وهو ثقة لكنه يروى عن الضعفاء، والطبقة القوم المتشابهون، ورب شخصين يكونان من طبقة باعتبار. ومن طبقتين باعتبار، فأنس بن مالك الأنصاري وغيره فن أصاغر الصحابة مع العشرة^(٣) من

١- الواحد: مخضرم بفتح الراء كانه خضرم أى قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها.

٢- ليس في ج. ٣- في الاصل «عشرين».

طبقة واحدة في أصل صفة الصحابة^(١)، وأما إذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم فلا يكون أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة، بل هو دونهم بطبقات، وأعلم أنه يحتاج الناظر فيه إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن روى عنه، وروى عنهم.

النوع الرابع في الأسماء والكنى

صنف فيه ابن المديني ثم مسلم ثم النسائي ثم الحاكم أبو احمد الحافظ ثم ابن مندة، والمراد من هذا النوع بيان أسماء ذوى الكنى، أى الذين اشتهروا بالكنى، وهو أقسام

(١) من سمي بالكنية ولا إسم له غيرها، وهو ضربان، الأول من له كنية غير ما اشتهر به كابى بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة، فاسمه أبوبكر وكنيته أبو عبد الرحمن وأبى بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، كنيته ابو محمد، ولا نظير لهما، الثانى من لا كنية له غير التى اشتهر هو بها كأبى بلال الاشعري، وأبى حصين الرازى.

(٢) من عرف بكنيته ولم يعرف أن له إسمأ أم لا؟ كأبى أناس الكتانى^(٢) وأبى مويهبة مولى رسول الله ﷺ.

(٣) من لقب بكنيته وله غيرها كنية وإسم، كابى تراب على بن أبى طالب أبى الحسن كرم الله وجهه، وأبى الزناد عبد الله بن ذكوان

١- في ج «الصحة».

٢- في الاصل «الكتانى» ويقال الدبلى.

أبي عبد الرحمن وغيرهما ، فأبو تراب و أبو الزناد لقبان لهما لما عرف في موضعه .

(٤) من له كيتان أو أكثر ، كابن جريج أبي خالد ، وأبي الوليد ومنصور الراوى أبي بكر ، وأبي الفتح ، وأبي القاسم .

(٥) من اختلف في كنيته كأسامة بن زيد أبي زيد ، وقيل : أبو وقيل : أبو عبدالله ، وأبي بن كعب أبي المنذر ، وقيل : أبو الطفيل .

(٦) من عرف كنيته واختلف في اسمه كأبي بصرة الغفاري ، قيل : اسمه جميل بالجيم ، وقيل : حميل بالحاء المهملة وهو الصحيح ، وأبي هريرة قيل اسمه عبدالرحمن بن صخر ، وقيل : عبد الله والاول اصح^(١)

(٧) من اختلف في اسمه وكنيته معاً كسفينة مولى رسول الله ﷺ قيل : عمير^(٢) ، وقيل صالح ، وقيل : مهران وكنيته أبو عبد الرحمن^(٣) وقيل : أبو البختری .

(٨) من لم يختلف في اسمه وكنيته عرفاً جميعاً واشتهراً ، ومن امثله أئمة المذاهب كأبي حنيفة النعمان بن ثابت ، و مالك بن أنس ، ومحمد بن ادریس الشافعي ، واحمد بن حنبل ، وسفيان الثوري ، كنية الاربعة ابو عبدالله ، من اشتهر بالكنية وله اسم معروف كأبي ادریس الخولاني عائذ الله بن عبد الله .

١- في اسم أبي هريرة ثلاثون قولاً .

٢- في ج «عمر» . ٣- في ج «ابوعبيد الرحمن» .

❦ النوع الخامس في كنية من عرف باسمه ❦

وهذا من وجه قسم من النوع الذي قبله ، ومن وجه قسم له^(١) فلهذا افرد بالذكر ولنمثل في هذا النوع بجماعات مشهورين بالاسماء في كنية واحدة تقريباً للضابط فمن يكنى بأبي محمد من الصحابة ، طلحة . وعبدالرحمن ، والحسن ، وثابت بن قيس ، وكعب بن عجرة ، والاشعث بن قيس ، وعبدالله بن جعفر ، و ابن عمرو ، و بأبي عبد الله ، الزبير ، و الحسن ، و سلمان ، و حذيفة وعمر بن العاص ، وبأبي عبدالرحمن ، ابن مسعود ، و معاذ بن جبل ، و زيد بن الخطاب ، و ابن عمر ومعاوية وغيرهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين .

❦ النوع السادس في الألقاب ❦

وهي كثيرة ، ومن لا يعرفها يظنها أسامى فيجعل من ذكر باسمه في موضع ، وبلقبه في آخر ، شخصين ، وقد الف فيه جماعة ، فما كرهه (المقلب^(٢)) من الألقاب لا يجوز وصفه به ، وما لم يكرهه فيجوز ، وهذه نبذة ، منها معاوية الضال ، هو ابن عبدالكريم وإنما ضل في طريق مكة لا في الطريقة ، عبدالله بن محمد الضعيف ، وإنما كان ضعيفا في

١- قال ابن الصلاح : وهذا النوع من وجه ضد هذا النوع الذي قبله ومن شأنه ان يبوب على الاسماء ، ثم تبين كناها بخلاف ذلك ، ومن وجه آخر يصلح لان يجعل قسما من أقسام ذلك من حيث كونه قسما من اصحاب الكنى ، وقل من أفردته بالتصنيف وبلغنا ان لأبي حاتم بن حبان البستي فيه كتاباً (مقدمة ص ١٦٨) .

٢- الزيادة من ج .

جسمه لا في حديثه، عارم ابو النعمان السدوسي، وكان صالحا بعيدا من العرامة وهي الفساد، غندر لقب جماعة، كل منهم محمد بن جعفر أولهم صاحب شعبة، والثاني يروي عن أبي حاتم، والثالث يروي عنه ابو نعيم، والرابع عن أبي خليفة الجمحي^(١) غنجار اثنان بخاريان، أحدهما عيسى بن موسى يروي عن مالك، والثوري، والثاني محمد بن احمد صاحب تاريخ بخارا، إلى غير ذلك مما بين في المطولات،

❦ النوع السابع في معرفة الموتلف والمختلف ❦ من الاسماء والانساب

وهو ما يتفق في الخط دون المعنى، وهو فن جليل يقبح جهله باهل العلم لا سيما أهل الحديث، فمن لم يعرفه كثر خطؤه، وفيه مصنفات كثيرة أكلها «الإكمال لابن ماكولا»^(٢)، ولكن فيه إغواز، وأعمه ابن نقطة، والضبط في هذا متعسر لكنه في البعض متيسر، وذلك البعض المضبوط قسمان، قسم على العموم في كل الاسماء والانساب وفي كل الكتب، وقسم على الخصوص بالنسبة إلى بعض الكتب، فالقسم الأول له ضابطتان.

(الضابطة الأولى في الاسماء)

فنها (سلام) كله مشدد إلا خمسة ١- والد عبدالله بن سلام الإسرائيلي الصحابي ٢- والد محمد بن سلام البيكندی شيخ البخاري

١- في الاصل «الحجى»، وفي ج «ابن حنيفة الحجى»، والصحيح ما ائتمناه.
٢- طبع في حيدرآباد، ستة اجزاء منه.

٣- سلام بن محمد بن تاهض المقدسى ، ٤- جد محمد بن عبد الوهاب ابن سلام المعتزلى ، ٥- سلام بن أبى حقيق ، وزيد سلام بن مشكم ، والأشهر فيه التشديد ، ومنها (عمارة) كله بضم العين ، إلا والد أبى ابن عمارة الصحابى ، فإنه بكسرهما ، ومنها (كريز) كله بفتح الكاف فى خزاعة ، وبضمها على بناء المصفر [فى عبد شمس ، ومنها (خرام) كله بالزاء وكسر الحاء المهملة فى قريش ، وبالراء وفتح الحاء^(١) فى الأنصار .

ومنها (عسل) كله بكسر العين وإسكان السين المهملتين إلا عسل بن ذكوان الأخبارى البصرى فإنه بفتحها ومنها (غنام) كله بفتح العين المعجمة والنون المشدد . لإعاثم بن أوس الصحابى فإنه بالعين المهملة والثاء المثلثة المشددة ، ومنها (قير) كله بضم القاف على التصغير من الرجال ، إلا قير بنت عمرو ، امرأة مسروق فإنه بفتحها وكسر الميم ، ومنها (مسور) كله بكسر الميم وإسكان السين المهملة وفتح الواو^(٢) إلا مسور بن يزيد الصحابى ، و مسور بن عبد الملك اليربوعى فإنهما بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المفتوحة .

(الضابطة الثانية فى الأنساب)

فنها (الجمان) كله بالميم ، إلا والد موسى بن هارون فإنه بالحاء المهملة ، كان يقال له : هارون الحمال ، قيل : كان بزازاً فلما تزهد حمل فنسب إلى الحمل ، ومنها (العيشيون) بالياء و الشين المعجمة ، وهم البصريون ، والعبسيون بالباء الموحدة والسين المهملة وهم الكوفيون ، و

الغسيون بالنون والسين المهملة ، وهم الشاميون .

(تنبيه) إعلم أنه قد يوجد في هذا الباب ما يؤمن فيه من الغلط كيف ما يلفظ به مثل عيسى بن أبي عيسى (الحناط) بالحاء المهملة والنون كان خياطاً للثياب ، ثم ترك وصار حناطاً يبيع الحنطة [ثم ترك وصار حناطاً يبيع الحنطة ^(١)] ثم ترك وصار خياطاً يبيع الحنطة التي يأكلها الابل ، فالمصحف في مثله لا يخطئ ، ومثله مسلم (الحباط) قد أجمع فيه الأوصاف الثلاثة ، إلا أن الأشهر في الاول النسبة إلى بيع الحنطة بالحاء والنون ، وفي الثاني النسبة إلى بيع الحنطة بالحاء والباء ، وهذا من الغرائب ^(٢) .

والقسم الثاني له قاعدتان :

(القاعدة الاولى في الاسماء)

فنها كل ما جاء في الصحيحين والموطأ من (يسار) فهو بالمشاة والسين المهملة ، إلا محمد بن بشار ، فبالوحدة والمعجمة المشددة ، وأما (سيار) فليس بالمعجمة فيها ، ومنها كل ما فيها من (بشر) فبكسر الموحدة وإسكان المعجمة ، إلا أربعة فبالضم والإيماء ، ١ - عبدالله بن بسر الصحابي ، ٢ - بسر بن سعيد ، ٣ - بسر بن عبد الله ^(٣) ، الحضرمي ، ٤ - بسر بن محجن ومنها كل ما فيها من (بشير) فبقح الموحدة وكسر المعجمة ، إلا إثنين فبالضم ثم الفتح ١ - بشير بن كعب ٢ - بشير بن يسار ، وثالثاً فبضم المشاة تحت وفتح المهملة ، وهو يسير بن عمرو ،

١ - الزيادة من ج ، ٢ - حكى اجتماعها في هذين الشخصين الامام الدارقطني .

٣ - في ج « بسر بن عبيد الله :

ورابعاً فبضم النون وفتح الميملة وهو نسير والد قطن ، ومنها فيها على صورة (يزيد) كله بالزاء ، إلا ثلاثة ١- بريد بن عبدالله بن أبي بردة فبضم الموحدة وبالراء المفتوحة ٢- محمد بن عرعة ابن البرند فبالموحدة والراء المكسورتين بعدها نون ساكنة ، وقيل بفتحهما ، والاول أشهر ، ٣- علي بن هاشم البريد بفتح الموحدة وكسر الراء ، ومنها فيها (حارثة) كله بالحاء والثاء المثلثة ، إلا أربعة ، فبالجيم والمثناة تحت ، ١- جارية بن قدامة ، ٢- يزيد بن جارية ، ٣- عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية^(١) ٤- الاسود بن العلا بن جارية ، ومنها (جرير) كله بالجيم المفتوحة والراءتين : إلا إثنين ، فبالحاء الميملة المفتوحة والزاء في آخره ، ١- حرز بن عثمان الرحبي ، ٢- أبو حريز عبدالله بن الحسين القاضي^(٢) ومنها (خراش) كله بالحاء المعجمة المكسورة إلا والد ربيع بن حراش فبالميملة ، ومنها حصين كله بالضم والصاد الميملة المفتوحة ، إلا أبا حصين عثمان بن عاصم^(٣) فبالفتح وكسر الميملة ، وإلا حصين بن المنذر أبا ساسان ، فبالضم وفتح المعجمة ، ومنها (حازم) كله بالحاء الميملة و الزاء ، إلا أبا معاوية محمد بن حازم فبالمعجمة^(٤) ومنها فيها (حيان) كله بفتح الحاء الميملة والياء المثناة من تحت مشددة ، إلا حبان بن منقذ ، وجد محمد بن يحيى بن حبان بن واسع بن حيان بن هلال^(٥)

١- في الاصل «عمر بن سفيان» وفي ج «أسد بن جارية».

٢- في ج «والراء في آخره» و «حرير» و «ابوحرير».

٣- في الاصل «حصين بن عثمان بن عاصم».

٤- في ج «محمد بن حازم» . ٥- في ج «جدحيان بن واسع».

فبا لفتح والموحدة المشددة، وإلا حبان بن عطية وابن موسى وابن العرفة فبالكسر والموحدة، ومنها فيها (حبيب) كله بفتح الحاء المهملة وكسر الباء إلا ثلاثة فبضم المعجمة وفتح الباء ١- خبيب بن عدى، ٢- خبيب بن عبد الرحمن، ٣- أبو خبيب عبدالله بن الزبير، ومنها فيها (حكيم) كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا إثنين فبضمها وفتح الكاف ١- ولد زريق، ٢- والد عبدالله، ومنها فيها (رباح) كله بالياء الموحدة وفتح الراء، إلا والد ابن أبي قيس^(١) زياد بن رباح فبا لمثناة تحت مع كسر الراء، ومنها (زيد) في الصحيحين بضم الزاء وبالباء الموحدة، وفي المؤطا يباين مثنتين تحت بعد الزاء^(٢) ومنها فيها (سليم) كله بضم السين المهملة وفتح اللام، إلا سليم بن حبان فبفتحهاو كسر اللام ومنها فيها (سلم) كله باسكان اللام مع فتح السين، ومنها فيها (شريح) كله بضم الشين المعجمة والحاء المهملة على التصغير، إلا ثلاثة، فبالمهملة والجيم ١- شريح بن يونس ٢- شريح بن النعمان ٣- احمد ابن أبي شريح، ومنها فيها (سليمان) كله بضم السين وفتح اللام بعدها ياء ساكنة، إلا ستة فبفتح السين وسكون اللام بلاياء، ١- سليمان الفارسي ٢- سليمان بن عامر ٣- سليمان بن الاغر ٤- عبد الرحمن بن سليمان ٥- أبو حازم الراوى عن أبي هريرة اسمه سليمان ٦- أبو رجاء مولى أبي قلابة، ومنها فيها (سلة) كله بالفتحات إلا إثنين فبكسر اللام، ١- عمرو بن سلة الجرمي ٢- بنو سلة القبيلة من الأنصار، ومنها

١- في ج «والد ابى قيس».

٢- وهو زيد بن الصلت بن معديكرب الكندى.

فيها (عيدة) كله بضم العين على بناء التصغير، إلا أربعة ففتحتها وكسر الباء، ١- عيدة السلاني ٢- عيدة بن حميد ٣- عيدة بن سفيان ٤- عامر بن عيدة الباهلي ومنها فيها (عبادة) كله بضم العين، إلا محمد بن عبادة الواسطي شيخ البخاري ففتحتها، ومنها فيها (عبدة) كله بفتح العين وإسكان الباء الموحدة إلا اثنين فبالفتحات ١- عامر بن عبدة في خطبة كتاب مسلم، ٢- بحالة بن عبدة وفيه خلاف، ومنها فيها (عباد) كله بفتح العين وتشديد الباء، إلا قيس بن عباد فبضمها والتخفيف، ومنها فيها (عقيل) كله بفتح العين وكسر القاف، إلا ثلاثة بضم العين على بناء التصغير ١- عقيل بن خالد، ٢- يحيى بن عقيل، ٣- بنو عقيل القبيلة المعروف، ومنها فيها (واقد) كله بالقاف، ومنها فيها عيد كله على التصغير، والله أعلم.

(القاعدة الثانية في الانساب)

فنها فيها (الأيلى) كله بالياء المثناة تحت بعد الهمزة المفتوحة، قيل: روى مسلم عن شيان بن فروخ وهو أيلى بالموحدة والضميتين، وأجيب بأنه لم يذكر نسبه، ومنها فيها (بزاز) كله بزائين، إلا إثنين فبالزاء أولاً والراء آخرًا، ١- خلف بن هشام البزار ٢- الحسين بن الصباح البزار، ومنها فيها (البصرى) كله بالياء الموحدة، إلا ثلاثة فبالنون ١- مالك بن أوس ٢- عبد الواحد بن عبد الله ٣- سالم بن مولى النصرين، ومنها فيها (الثورى) كله بالمثلثة المفتوحة والراء، إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التوزي ففتح التاء المثناة فوق والواو المشددة

وبالزاء، ومنها فيها (الجرى) كله بالجيم المضمومة على بناء التصغير،
الا يحيى بن أيوب الجرى فبفتحها وكسر الراء، والا يحيى بن بشر
الجرى فبالحاء المهملة المفتوحة، ومنها فيها (السلى) كله بفتح اللام،
وأهل الحديث يكسرونه فيما جاء منسوباً إلى سلسة مكسور اللام وهو
لحن، والصواب الفتح كما فى النمرى، ومنها فيها (الهمدانى) كله بالذال
المهملة وإسكان الميم، والمتأخرون يفتحونها وهو الأكثر.

واعلم أن هذه جملة فى هذا النوع لو رحل فيها الطالب
لكانت رحلة رابحة، ويحق على الحديثى إيداعها فى سويداء قلبه،
قاله ابن الصلاح.

§ النوع الثامن فى معرفة المتفق والمفترق § من الأسماء والأنساب

وهو ما اتفق لفظاً وخطاً، وللخطيب فيه كتاب تقيس، وهذا
النوع اقسام سبعة،

(الأول من اتفقت أسمائهم وأسماء آبائهم)

كالخليل بن أحمد، وهم ستة، ١- شيخ سيويه النحوى البصرى
صاحب العروض^(١) ٢- أبو بشر المزنى، ٣- أصبهانى روى عن روح،

١- (اولهم) النحوى البصرى صاحب العروض، حدث عن عاصم الأحول
وغیره، قال ابوالعباس المبرد: قتش المقتشون فما وجد بعد نبينا ﷺ من
اسمه احمد قبل ابى الخليل بن احمد، وذكر التاريخى أبو بكر: أنه لم يزل
يسمع النساين والأخباريين يقولون: انهم لم يعرفوا غيره، واعترض •

٤- أبوسعيد السجزي الحنفي ٥- أبو سعيد البستي القاضي ٦- أبوسعيد البستي الشافعي .

وكانس بن مالك ، وهم خمسة ١- ابو حمزة بن مالك بن النضر بن ضمضم خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢- ابن مالك الكمي القشيري ٣- ابن مالك بن أبي عامر الأصبحي ٤- ابن مالك الصيرفي ٥- ابن مالك الكوفي .

(الثاني من التفقت أسمائهم و أسماء آباءهم وأجدادهم)

كأحمد بن جعفر بن حمدان ، هم أربعة . ١- القطيعي أبوبكر ٢- السقطي أبوبكر ٣- دينوري ٤- طرسوسي^(١) و محمد بن يعقوب

عليه بابي السفر سعيد بن احمد احتجاجا بقول يحيى بن معين في اسم أبيه فانه أقدم ، وأجاب بأن أكثر اهل العلم انما قالوا فيه : سعيد بن محمد ، والله اعلم . و (الثاني) ابوبشر المزني بصرى ايضاً حدث عن المستير بن أخضر عن معاوية بن قررة روى عنه العباس العنبري وجماعة . و (الثالث) اصبهاني روى عن روح بن عباد . و (الرابع^١) أبوسعيد السجزي القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبخوي وغيرهم من الحفاظ المسندين . و (الخامس) أبوسعيد البستي القاضي المهبي فاضل روى عن الخليل السجزي المذكور ، وحدث عن احمد بن المظفر البكري وعن ابن أبي خيثمة بتاريخه وعن غيرهما ، حدث عنه البيهقي الحافظ ، و (السادس) أبوسعيد البستي ايضاً الشافعي فاضل متصرف في علوم ، دخل الاندلس وحدث ، ولد سنة ستين وثلاثمائة . روى عن أبي حامد الاسفرائيني وغيره . حدث عنه أبو العباس العذري (مقدمة ص ١٨٠) .

١- اربعة كلهم في عصر واحد ، (احدم) القطيعي البغدادي أبوبكر (السندي)

بن يوسف إثنان أبو العباس الأصم ٢- أبو عداة بن الأخرم^(١).

(الثالث ما اتفق في الكنية و النسبة معاً دون الاسم)

كأبي عمران الجوني إثنان^(٢) ١- عبد الملك بن حبيب ٢- موسى بن سهل ٣- وكأبي بكر بن عياش ثلاثة^(٣) ، ١- القاري الراوي عن عاصم المحدث التقى رحمه الله ٢- الحمصي الذي روى عنه جعفر بن عبد الواحد ٣- السلي صاحب كتاب غريب الحديث^٤

الراوي عن عداة بن أحمد بن حنبل [الثاني] السقطي البصري أبو بكر ، يروي أيضاً عن عداة بن أحمد ، ولكنه عداة بن أحمد بن إبراهيم الدورقي ، [الثالث] دينوري ، روى عن عداة بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري ، و الرابع - طرسوسي روى عن عداة بن جابر الطرسوسي تاريخ محمد بن عيسى الطباع (مقدمة) .

١- محمد بن يعقوب بن يوسف النسابوري إثنان كلاهما في عصر واحد ، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عداة وغيره (فاحدهما) هو المعروف بأبي العباس الأصم (والثاني) هو أبو عداة بن الأخرم الشيباني ويعرف بالحافظ دون الاول [مقدمة ص ١٨٠] .

٢- أبو عمران الجوني إثنان [أحدهما] التابعي عبد الملك بن حبيب [والثاني] موسى بن سهل بصري سكن بغداد ، روى عن هشام بن عمار وغيره ، روى عنه دعلج بن أحمد وغيره [مقدمة] .

٣- أبو بكر بن عياش ثلاثة [أولهم] القاري المحدث [والثاني] أبو بكر بن عياش الحمصي الذي حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو مجهول و جعفر غير ثقة ، (والثالث) أبو بكر بن عياش السلي الباجداني صاحب كتاب غريب الحديث باسمه حسين بن عياش مات سنة أربع و مأتين ياجدا ، روى عنه علي بن جميل وغيره (مقدمة) .

الرابع عكس الثالث

كصالح بن ابي صالح، ثم أربعة ^(١) ١- مولى التوأمة ٢- ذكوان الراوى ٣- السدوسى ٤- مولى عمرو بن حريث.

الخامس من اتفقت أسمائهم وأسماء آباؤهم ونسبتهم

كمحمد بن عبد الله الأنصارى اثنان ١- ابو عبد الله الذى روى عنه البخارى ٢- أبو سلمة ضعيف الحديث.

(السادس ما وقع الإشتراك فى الاسم خاصة أو فى الكنية خاصة)

فالأول كحماد مثلاً، فإذا قال عارم: حدثنا حماد فهو حماد بن زيد، وإذا قال التبوذكى فحماد بن سلمة، وكعبد الله مطلقاً وإذا قيل بمكة: عبد الله، فهو ابن الزبير، وإذا قيل بمدينة فابن عمر، وبالكوفة فهو ابن مسعود، وبالبصرة فابن عباس، وبخراسان فابن المبارك، وبمصر فابن عمرو.

(الثانى) كأبى حمزة، ثم سبعة، كلهم يروون عن ابن عباس، ويروى عنهم شعبة، وعن أبى جرة أيضاً بالجيم والراء، فالفرق أن

١- صالح بن ابي صالح أربعة (احدهم) مولى التوأمة بنت امية بن خلف، (والثانى) ابو صالح السمان ذكر ان الراوى عن ابي هريرة (والثالث) صالح بن ابي صالح السدوسى، روى عن على و عائشة، روى عنه ابي خلاد بن عمر، (والرابع) صالح بن ابي صالح مولى عمرو بن حريث، روى عنه ابوبكر بن عياش،

شعبة إذا أطلق فهو نصر بن عمران أبو جمرة، وإذا قيده بالخاء والراء فيذكر اسمه ونسبه.

السابع ما اتفق في النسبة فقط

كالأملي مثلاً إذا أطلق فهو عبدالله بن حماد شيخ البخاري، وهو من أمل جيحون، وأما أمل طبرستان فأكثر علمائنا منها، والنسبة إليها أملي بلامد، والله اعلم^(١).

النوع التاسع ما يركب من النوعين الذين قبله

وهو أن يتفق أسماء لشخصين^(٢) ونسبتهما ويختلف ويأتلف ذلك في أبييهما، أو عكسه، فهما قسبان متاقضان، وللخطيب فيه كتاب حسن سماه «تلخيص التشابه في الرسم»، فمن أمثله الأول موسى بن علي بفتح العين، وموسى بن علي بضمها، ومحمد بن عبد الله المخرمي بضم الميم وفتح الحاء وكسر الراء المشددة، محدث مشهور، نسب إلى مخرم ببغداد، ومحمد بن عبد الله المخرمي بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المهملة المفتوحة غير مشهور^(٣) روى عن الشافعي رحمه الله تعالى، ومن أمثلة الثاني: عمرو بن زرارة بفتح العين وعمر بن زرارة بضمها^(٤)

١- من ذلك «الحنيني والحنفي»، فالأول نسبة إلى بني حنيفة، والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة، في كل منهما كثرة وشهرة.

٢- في ج «أسماء الشيخين».

٣- نسبته إلى مخرم بن نوفل، روى عنه عبدالله العزيز بن زبالة.

٤- وهو يعرف بالحدثي، يروي عنه بغوي المنيعي، وعن الدارقطني: أنه

فالاول جماعة منهم شيخ مسلم ابو محمد النيسابورى ، والثانى ايضا جماعة وكذلك حيان الاسدى بالياء المشددة ، وحنان الاسدى^(١) بالنون المخففة .

§ النوع العاشر فى معرفة المتشابهين §

فى الاسم واللقب المتمايزين بالتقديم والتاخير ، كيزيد بن الاسود الصحابى ، والاسود بن يزيد التابعى ، وكالوليد بن مسلم البصرى ، و مسلم بن الوليد المدنى^(٢) .

من مدينة فى الثغر ، يقال لها : الحدث ، و عن ابى احمد الحافظ الحاكم : انه من اهل الحديث منسوب اليها ،

١- قال ابن الصلاح . فن الاول حيان بن حصين التابعى الراوى عن عمار ابن ياسر ، والثانى هو حنان الاسدى من بنى اسد بن شريك بضم الشين ، وهو عم مسرهد والد مسدد ، ذكره الدارقطنى ، يروى عن ابى عثمان النهدى [مقدمة] .

٢- قال ابن الصلاح : فالاول يزيد بن الاسود الصحابى الخزاعى ، و يزيد ابن الاسود الجرشى أدرك الجاهلية و أسلم وسكن الشام وذكر بالصلاح حتى استقى به معاوية فى أهل دمشق فقال : اللهم انا نتشفع اليك اليوم بخيرنا وأفضلنا ، فسقوا للوقت حتى كادوا لا يلبثون منازلهم ، والثانى الاسود بن يزيد النخعى التابعى الفاضل ، ومن ذلك الوليد بن مسلم ، و مسلم بن الوليد ، فن الاول الوليد بن مسلم البصرى التابعى ، الراوى عن جندب بن عبدالله البجلي ، والوليد بن مسلم الدمشقى المشهور صاحب الاوزاعى ، روى عنه احمد بن حنبل والناس ، والثانى مسلم بن الوليد ابن رباح المدنى ، حدث عن أبيه وغيره ، روى عنه عبدالعزيز

النوع الحادى عشر فى معرفة المنسوب إلى غير آباؤهم
وهم أصناف أربعة،

(الأول من نسب إلى أمه) كعاز ومعوذ وعوذ بنى عفراء،
وأبوم الحارث، وكبلال بن حمامة، وأبوه رباح، وكان بجينة، وأبوه
مالك، ومحمد بن الحنفية وأبوه على رضى الله عنهم، وكلهم سمي بن
عليه وأبوه إبراهيم.

(الثانى من نسب إلى جدته) كيلى بن منية الصحابى هى أم
أبيه وكشير بن الخصاصية وهى أم الثالث من أجداده.

(الثالث من نسب إلى جده) كابى عبيدة بن الجراح أحد العشرة
المبشرة بالجنة، وهو عامر بن عبد الله بن الجراح، وكان جريح هو
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، وكأحمد بن حنبل الامام، هو
أحمد بن محمد بن حنبل.

(الرابع من نسب إلى اجنبى بسبب) كالمقداد بن الأسود،
هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندى، كان فى حجر الأسود بن
عبد يغوث فتبناه فنسب إليه، وكالحسن بن دينار، وهو الحسن بن
واصل، ودينار زوج أمه

النوع الثانى عشر فى معرفة النسب التى على خلاف ظاهرها

كأبى مسعود البدرى، نزل بدرأ ولم يشهد وقعتها، وكسليمان

الدرأوردى وغيره [مقدمة].

التي نزل في تيم وليس منهم، وكأبراهيم الخوزي وليس من الخوز،
وانما نزل شعبيهم^(١) وكأبي عبد الرحمن السلمي الصوفي كانت أمه بنت
أبي عمرو، وكانت أم أبي عمرو سلية.

النوع الثالث عشر في معرفة الاسماء المفردة

وهذا النوع مبيع عزيز، وفيه تصانيف أشهرها كتاب البرديجي،
فن أمثلتها (أحمد بن عجمان الهمداني) بسكون الجيم والتخفيف، لا
بفتحها والتشديد^(٢) و(تدوم) قيل: بالياء لكن صوابه بالتاء المشناة
فوق^(٣) و(جيب) الصحابي بضم الجيم وبالباء المكررة^(٤) و(جيلان
بن فروة) بكسر الجيم، (أبو جلد الاخباري) بفتح الجيم (والدجين بن
ثابت) بالجيم مصغرا، و(شكل بن حميد) بالفتحتين^(٥) و(شمعون بن
يزيد) بالشين المعجمة والعين المهملة، وقيل: بالغين المعجمة وهو

١- أى بمكة.

٢- في التقريب: فن الصحابة احمد بالجيم - بن عجمان كنسيان وقيل كعليان.
٣- في التقريب: تدوم بفتح المشناة من فوق، وقيل من تحت، وبضم
الดาล، وهو ابن صبح الكلاعي.

٤- في التدريب: جيب بن الحارث بضم الجيم وموحدتين، سندر بفتح
المهملتين بينهما فون ساكنة الخصى مولى زنباع الجذامي نزل مصر،
ويكنى ابالأسود، وابا عبد الله باسم ابنه وظن بعضهم أنها لاثنان
٥- في التقريب: شكل - بفتحها - ابن حميد العبسي من رطل حذيفة، نزل
الكوفة، روى حديثه أصحاب السنن.

الاصح^(١). واعلم أن هذا النوع قد يكون باقتراد اسم الراوى من بين أسماء الرواة لا باسم أيه كما مر، وقد يكون باقتراد اسمه واسم أيه كسكير بن الحسن بالعين المهملة مصفرا، وبالحاء المعجمة المكسورة و السنين المهملتين^(٢).

النوع الرابع عشر في معرفة الموالى

أهمها المنسوبون إلى القبائل مطلقاً، كفلان القرشي، ويكون مولى لهم، ثم منهم من يقال له: مولى فلان، ويراد مولى العتاقة، وهو الغالب، ومنهم مولى الاسلام كالبخارى الإمام مولى الجعفيين ولاء الاسلام فإن جده كان مجوسياً فأسلم على يد اليان الجعفى، ومنهم مولى الحلف كمالك بن أنس الإمام، هو و نقره أصبحون صلبة، ومولى لقيم قريش بالحلف.

النوع الخامس عشر في معرفة من ذكر بأسماء أوصاف مختلفة

وهوفن عويص تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس، وصنف فيه

١- في التدريس: شمعون بن يزيد القرظى. ابو ربحانة، بالسين والعين المعجمتين، ويقال: بالعين المهملة، وحكى فيه شيخ الاسلام (ابن حجر) في الإصابة قولاً ثالثاً انه بالمهملتين، وكان فى الأصل «شمعون بن يزيد».

٢- قال العراقى: لم يتفرد فى اسمه، ففى الصحابة سكير بن عداء البكائى، وسكير بن سودة العامرى، وسكير بن خفاف التميمى، كان عاملاً للنبي ﷺ على بطون تميم، (ملخصاً من التريب).

عبد الغنى بن سعيد وغيره، مثاله محمد بن السائب الكلبي المفسر، هو أبو النصر المروى عنه حديث تميم الداري وعدى، وهو حماد بن السائب راوى «ذكاة كل مسك دباغه»، وهو أبو سعيد الذى يروى عنه عطية التفاسير، ومثله سالم الراوى عن أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة، وهو سالم أبو عبد الله المدينى، وهو سالم مولى مالك بن أوس، وهو سالم مولى شداد بن الهاد، وهو سالم مولى النضرين، وهو سالم مولى المهدي، وهو سالم السبلان، وهو سالم أبو عبد الله الدوسى، وهو سالم مولى دوس، وهو أبو عبد الله مولى شداد، واستعمل الخطيب كثيراً فى شيوخه (١)

النوع السادس عشر فى معرفة الاسماء المهمة

وقد صنف فيه عبد الغنى ثم الخطيب ثم غيرهما، قال ابن جماعة (٢): واكثر من جمع فيه جمعاً - فيما اعلمه - ابن بشكوال المغربى

١- قال ابن الصلاح: والخطيب الحافظ يروى فى كتبه عن ابى القاسم الازهرى، وعن عبيد الله ابى الفتح الفارسى، وعن عبيد الله بن احمد بن عثمان الصيرفى والجميع شخص واحد من مشائخه، وكذلك يروى عن الحسن بن محمد الخلال، وعن الحسن بن ابى طالب، وعن ابى محمد الخلال، والجميع عبارة عن واحد، ويروى ايضاً عن ابى القاسم التوخى، وعن على بن الحسن، وعن القاضى ابى القاسم على بن الحسن التوخى وعن على بن ابى على المعدل، والجميع شخص واحد وله من ذلك الكثير (مقدمة ص ١٦٢).

٢- فى ج: ابن جماعة.

ويعرف ذلك بوروده مسمى في بعض الروايات ، وهو اقسام خمسة .
 (احدها) - وهو من ابهما - رجل ، وامرأة ، وقاتل ، وقائلة
 وسائل ، وسائلة ونحوها فالرجل كحديث ابن عباس إن رجلاً قال :
 يا رسول الله ! الحج كل عام ؟ ، وهو الأقرع بن حابس^(١) والمرأة
 كحديث إن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن الغسل من الحيض ،
 فقال : خذي قرصة من مسك ، الحديث ، هي أسماء بنت يزيد ، وقيل :
 بنت شكل^(٢) .

(وثانيها) فلان ، وفلانة ، وابو فلان ، وابو فلانة ونحوها ،
 كحديث انس ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً ممدوداً بين ساريتين
 في المسجد فسأل عنه فقالوا : فلانة تصلي فإذا غلبت تعلقت ، هي
 زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ .

(وثالثها) الابن ، والابنة والبنت . والاب ، والام ، كحديث أم
 عطية ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فقال : إغسلنها بماء وسدر ،
 هي زينب اكبر بناته^(٣) .

(ورابعها) العم ، والعمة ، والخال ، والخالدة ونحوها كرافع بن
 خديج عن عمه ، في حديث المخابرة ، هـ ظهير بن رافع^(٤) .

- ١- بينه ابن عباس في رواية أخرى .
- ٢- هي أسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية ، وكان يقال لها : خطيبة النساء
 وفي رواية لمسلم تسميتها أسماء بنت شكل .
- ٣- هي زوجة ابي العاص بن الربيع ، وان كان قد قيل : اكبرهن رقية .
- ٤- هو ظهير بن رافع الحارثي الانصاري ، وفي الاصل « ظهير بن رافع » و

(وخامسها) الزوج، والزوجة، كزوج سبيعة، ^(١) هو سعد بن خولة، وزوجة عبد الرحمن هي تيممة. ^(٢)

النوع السابع عشرة في معرفة الثقات والضعفاء

وهو من أجل الأنواع فإنه المرقاة إلى معرفة الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة، منها ما أفرد في الثقات ككتاب ابن حبان، ومنها ما أفرد في الضعفاء ككتاب البخارى والنسائى والعقيلى، ومنها ما جمع فيها كتاريخ البخارى وابن أبى خيثمة، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم، وما أجله، ثم انهم جوزوا الجرح والتعديل صيانة للشرعية متمسكين بقوله تعالى «إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا»، وقوله ﷺ في الجرح «بش أخو العشيرة»، وفي التعديل «إن عبد الله رجل صالح»، وأول من تكلم في الرجال بالجرح شعبة، ثم يحيى بن سعيد، ثم أحمد بن حنبل، وابن معين. ويجب على من تصدى لهذا النوع التثبت كيلا يجرح سليماً فقد قيل: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف

- في التقريب والمقدمة «ظهير»، وهو الصحيح، ثم وجدت في ج «ظهير».
- ١- في الاصل «زوج سبعة»، وفي التدريب «زوج سيعة الاسلية التى ولدت بعد وفاته بليال»، وفي المقدمة: من ذلك حديث سيعة الاسلية: انها ولدت بعد وفاة زوجها بليال، هو سعد بن خولة الذى رثى له رسول الله ﷺ ان مات بمكة وكان بدريا.
 - ٢- في المقدمة: زوجة عبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاء التى كانت تحت رفاة ابن سمواى القرظى فطلقها، اسمها تيممة بنت وهيب، وقيل: تيممة بضم التاء، وقيل: سبيعة.

على شفيرها طائفتان المحدثون ، والحكام ، وقد اخطأ فيه غير احد على غير واحد ، فجرحهم بما لا صحة له ، والآفة فيه من خمسة أوجه كما قال ابن دقيق العيد ، ١- الهوى والغرض ٢- المخالفة في العقائد ٣- إختلاف المتصوفة وأهل الظاهر ٤- الجسهل بمراتب العلوم ، ٥- الأخذ بالتوهم مع عدم الورع^(١)

❦ النوع الثامن عشر في معرفة من خلط من الثقات ❦

وهو فن مهم جدير بإفراد تصنيف^(٢) ثم هؤلاء أصناف ، فمنهم

١- قال ابوبكر بن الخلال: قلت ليعي بن سعيد: أما تخشى ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لئن يكونوا خصمائي أحب إلى من ان يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لى : لم لم تذب الكذب عن حديثي ، وان أبا تراب النخعي الزاهد سمع من احمد بن حنبل شيئاً من ذلك فقال له : يا شيخ ! لا تغتاب العلماء ، فقال له : ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة ، وان ابا محمد عبدالرحمن بن ابي حاتم وقد قيل : انه كان من الابدال - من مثل ما ذكر خاف ، روى ان يوسف بن الحسين الرازي ، وهو الصوفي - دخل عليه وهو يقرء كتابه في الجرح والتعديل ، فقال له : كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحهم في الجنة منذ مائة سنة ومأتى سنة وانت تكذبهم وتغتابهم ؟ فبكى عبدالرحمن ، وانه حدث - وهو يقرء كتابه ذلك على الناس - عن يحيى بن معين انه قال : إنا لنطعن على أقوام لعلمهم قد حطوا رواحهم في الجنة منذ اكثر من مأتى سنة ، فبكى عبدالرحمن وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب عن يده (مقدمة) .

٢- أفردته بالتصنيف الامام الحافظ ابراهيم بن محمد ، سبط ابن العجمي الحلبي

من خلط الحرفة ، ومنهم من خلط لذهاب بصره ، ومنهم من خلط
لغير ذلك ، فالحكم في الجميع أنه يقبل ما روى عنهم قبل الاختلاط ،
ويرد ما بعده وما شك فيه ، فمنهم عطاء بن السائب ، وأبو إسحق السيمى
وابن أبي عروبة ، وعبد الرحمن المسعودى ، وربيعه الراثى شيخ مالك ،
وعبد الوهاب الثقفى ، وسفيان بن عيينة قبل موته بسنتين ،
وعبد الرزاق عمى في آخر عمره ، وعارم وأبو قلابة ، وغيرهم .^(١)

المتوفى سنة ٨٤١ هـ وسماه « الاغتباط بمن روى بالاختلاط » .

١- عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج اهل العلم برواية الاكابر
عنه مثل سفيان الثورى وشعبة لان سماعهم منه كان في الصحة ، وتركوا
الاحتجاج برواية من سمع منه آخرآ ، وقال يحيى بن سعيد القطان في شعبة :
إلا حديثين كان شعبة يقول : سمعتها بالآخرة عن زاذان ، ابو اسحاق
السيمى اختلط ايضآ ويقال : إن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما اختلط ،
ذكر ذلك ابو يعلى الخليلى ، سعيد بن ابى عروبة قال يحيى بن معين : خلط
سعيد بن ابى عروبة بعد هزيمة ابراهيم بن عبدالله بن حسن بن حسن سنة
اثنتين واربعين يعنى مائة ، ومن سمع منه بعد فليس بشئ ، ويزيد بن هارون
صحيح السماع منه ، سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة . واثبت الناس سماعآ
منه عبدة بن سليمان ، المسعودى عن اختلط هو عبد الرحمن بن عبدالله بن
عتبة بن عبدالله بن مسعود الهذلى ، وهو أخو أبى العميس عتبة المسعودى
ذكر الحاكم ابو عبدالله في كتاب المزيكين للرواة عن يحيى بن معين انه قال :
من سمع من المسعودى في زمان ابى جعفر فهو صحيح السماع ، ومن سمع
منه في ايام المهدي فليس سماع بشئ ، وذكر حنبل بن اسحق عن احمد بن
حنبل انه قال : سماع عاصم - وهو ابن على - وابى النضر وهؤلاء من
المسعودى بعد ما اختلط ، ربيعة الراى بن ابى عبد الرحمن استاذ مالك ، قيل :

النوع التاسع عشر في معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

وقد يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم وتواليهم ، ومن مظاهره كتاب الطبقات لابن سعد ، واعلم أنه قد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانتقال إلى الأوطان كالعجم ، ثم من كان ناقلًا من بلد إلى بلد وأراد الانتقال إليها فليبدأ بالأول فيقول في ناقل مصر إلى دمشق مثلاً : المصرى والدمشقى ، أو المصرى الدمشقى ، والأحسن إيراد كلمة « ثم » على الثانى ، فيقوله : المصرى ثم الدمشقى ، ومن كان من أهل قرية بلدة فيجوز أن ينسب إلى القرية ، وإلى البلد أيضاً ، وإلى الناحية التى منها تلك البلدة أيضاً ، وإلى الأقليم الذى منه تلك الناحية أيضاً ، ومن أقام في بلدة أربع سنين نسب إليها ، قاله عبد الله بن المبارك وغيره .

انه تغير في آخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك ، عبد الوهاب الثقفى ذكر ابن ابى حاتم الرازى عن يحيى بن معين انه قال : اختلط بأخرة ، سفيان بن عيينة ، قال يحيى بن سعيد القطان : اشهد ان سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين فن سمع منه في هذه السنة وبعد هذه فسماعه لاشئ . قلت : توفى بعد ذلك بنحو ستين سنة تسع وتسعين ومائة ، عبد الرزاق بن همام ، ذكر احمد بن حنبل انه عمى في آخر عمره فكان يلحن فيتلحن فسماع من سمع منه بعد ما عمى لاشئ . عارم محمد بن الفضل ابو النعمان ، اختلط بأخرة فما رواه عنه البخارى ومحمد بن يحيى الذهلى وغيرهما من الحفاظ ينبغي ان يكون ماخوذاً قبل اختلاطه ، ابو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشى ، قال الامام ابن خزيمة : حدثنا ابو قلابة بالبصرة قبل ان يختلط ويخرج الى بغداد .

التنوع العشرون في معرفة الاخوة

وهو فن مهم من معارف أهل الحديث ، أفردته بالتصنيف ابن
المديني ، ثم النسائي ، ثم السراج ، مثال الإخوين من الصحابة عمر وزيد
أبنا الخطاب ، ومن التابعين عمر وأرقم أبنا شرحبيل ، ومثال الثلاثة
من الصحابة علي وجعفر وعقيل بنو أبي طالب ، ومن غير الصحابة عمرو ،
وعمر ، وشعيب بنو شعيب بن محمد^(١) ومثال الأربعة من غير الصحابة
سهيل ، وعبد الله ، ومحمد ، وصالح بنو أبي صالح السمان ، ومثال الخمسة
سفيان ، وآدم ، وعمران ، ومحمد ، وإبراهيم بنو عيسية كلهم محدثون مشاهير
ومثال الستة محمد ، وأنس ، ويحيى ، وسعيد ، وحفصة ، وكريمة بنو سين .
ومن اللطائف الغريبة هنا حديث يرويه بعض هؤلاء الستة عن بعض ،
فروى محمد بن يحيى عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أن
رسول الله ﷺ قال : ليك حقاً حقاً ، تعبداً ، ورقاً ، مثال السبعة النعمان ،
وعقيل ، ومعتل ، وسويد ، وسمان ، وعبدالرحمن ، وسابع لم يسم ، بنو
مقرن المزني ، كلهم صحابة مهاجرون ، قد شهدوا الخندق ولم يشاركهم

-
- ١- قال ابن الصلاح : فمن أمثلة الإخوين من الصحابة عبدالله بن مسعود ،
وعتبة بن مسعود هما إخوان ، زيد بن ثابت ويزيد بن ثابت هما إخوان ،
عمرو بن العاص وهشام بن العاص إخوان ، ومن التابعين عمرو بن
شرحبيل أبو ميسرة ، وأخوه أرقم بن شرحبيل كلاهما من أفاضل أصحاب
ابن مسعود أيضاً ، ومن أمثلة ثلاثة الأخوة سهل وعباد ، وعثمان بنو
حنيفة ، أخوة ثلاثة ، عمرو بن شعيب ، وعمر ، وشعيب ، بنو شعيب بن
محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص أخوة ثلاثة (مقدمة) .

في هذه المكرمة غيرم.

النوع الحادى والعشرون في التواريخ والوفيات

وهو فن عزيز يحتاج إليه العلماء لمعرفة الاتصال والاقطاع، وفيه فصول، (١) قالوا: يجب تقدم الهمة بثلاثة أشياء من علوم الحديث (١) العلل، (٢) الموتلف والمختلف، (٣) الوفيات والتواريخ، وعن سفيان الثوري أنه قال: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، أو كما قال (١).

(٢) الصحيح في سن سيد البشر ﷺ وصاحبيه الشيخين، ثلاث وستون سنة، وقبض رسول الله ﷺ ضحى الإثنين لاثنى عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة، وتوفي أبوبكر رضى الله عنه في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة، وعمر رضى الله عنه في ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين، وعثمان رضى الله عنه في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين عن إثنين وثمانين، وقيل: تسعين، وعلى رضى الله عنه في رمضان سنة أربعين عن ثلاث وستين، وقيل، أربع، وقيل: خمس، وطلحة والزبير في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين.

١- عن حفص بن غياث إنه قال: إذا اتهم الشيخ لحاسبه بالسنين، احسبوا سنة وسن من كتب عنه. قال اسمعيل بن عياش: كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا: مهنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فأتيته فقلت: أى سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة يعنى ومائة، فقلت انك تزعم انك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين، قال اسمعيل: مات خالد سنة ست ومائة، وقال الحاكم: لما قدم علينا ابن

إبني أربع وستين، وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين، ابن ثلاث وسبعين، وسعيد سنة إحدى وخمسين، ابن ثلاث أو أربع وسبعين، وعبدالرحمن بن عوف سنة اثنين وثلاثين، ابن خمس وسبعين، وأبو عبيدة سنة ثمان عشرة، ابن ثمان وخمسين،

(٣) صحابيان عاشا في الجاهلية ستين سنة، وفي الاسلام أيضاً ستين سنة وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين، هما حكيم بن حزام^(١) وحسان بن ثابت.

(٤) أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة رحمهم الله تعالى ١- أبو حنيفة النعمان بن ثابت، مات ببغداد سنة خمسين ومائة. عن سبعين ٢- أبو عبد الله سفيان الثوري مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة عن أربع وستين ٣- أبو عبد الله مالك بن أنس، مات بالمدينة سنة تسع وتسعين ومائة عن ست وثمانين ٤- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي مات بمصر سنة أربع ومائتين عن أربع وخمسين ٥- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مات ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين عن سبع وسبعين.

(٥) أصحاب كتب الحديث الخمسة المعتمدة ١- أبو عبد الله محمد بن

جعفر محمد بن حاتم الكشي، وحدث عن عبد بن حميد سأله عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، قلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة (مقدمة).

١- كان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة.

إسماعيل البخارى، ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة، ومات بسمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومأتين عن اثنين وستين سنة، ودفن في قرية من قرى سمرقند يقال لها: حزتك ٢- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري مات بنيسابور لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومأتين عن خمس وخمسين، ٣- ابو داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومأتين ٤- ابو عيسى الترمذي مات بترمذ لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومأتين، ٥- ابو عبد الرحمن النسائي مات بدمشق وقيل: بمكة وهو الأصح شهيداً^(١) سنة ثلاث وثلاث مائة.

(٦) مات محمد بن كعب القرظي سنة ثمان ومائة والحسن بن يسار سنة عشرة ومائة، وطلحة بن مصرف سنة ثنى عشرة ومائة، وقتادة ونافع سنة عشرة ومائة، والحاكم بن عتبة وعطاء بن أبي رباح سنة خمس عشرة ومائة، وحماد بن سليمان، وواصل بن الأحمد سنة عشرين ومائة وأبو إسحق السيمى وجابر بن يزيد الجعفي سنة ثمان وعشرين ومائة، ويحيى بن أبي كثير سنة تسع وعشرين ومائة، والأعمش، وابن أبي ليلى وجعفر بن محمد، وزكريا بن أبي زائدة سنة ثمان وأربعين ومائة، ومسعر بن كدام سنة خمس وستين^(٢) ومائة، وزائدة بن قدامة سنة إحدى وستين ومائة، وداؤد الطائي سنة خمس وستين ومائة، وحماد بن سلمة

١- في ج: مات بدمشق شهيداً، وقيل: بمكة وهو أصح، شهيد السنة.

٢- في ج: سنة خمس وخمسين.

ايضا سنة خمس وستين ومائة ، وأبو شيبة سنة سبع وستين ومائة ، وحامد ابن زيد ، وخالد بن عبدالله سنة تسع وسبعين ومائة ، واسماعيل بن أبي أويس .^(١) ويزيد بن ذريع سنة إحدى وثمانين ومائة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وابن عيينة سنة ثمان وتسعين ومائة ، وأحمد بن عبدالله ، وأبو الوليد الطيالسي ، وبشر بن الحارث المعروف بالحافي سنة سبع وعشرين ومأتين ، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي ، ومؤمل الحراني سنة ثلاثين ومأتين ، ويحيى بن معين سنة ثلاث وثلاثين ومأتين ، والقواريري سنة خمس وثلاثين ومأتين ، وعبدالله بن أبي الدنيا ، والحارث بن أبي أسامة ، وجعفر الطيالسي سنة اثنين وثمانين ومأتين ، وعبدالله بن احمد بن حنبل سنة تسعين ومأتين . وأبو بكر بن أبي داود السجستاني سنة ست عشرة وثلاث مائة ، رحمهم الله تعالى ، وجزاهم عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .

(٧) سبعة من الحفاظ الكبار بعدم^(٢) أحسنوا التصانيف في هذا العلم وعظم الانتفاع بها ، ١- ابوالحسن الدارقطني علي بن عمر مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة ، و ولد في ذي القعدة سنة ثلاث وست مائة ٢- الحاكم ابو عبدالله النيسابوري مات بها في صفر سنة خمس وأربع مائة . وولد بها في شهر ربيع الاول سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة ، ٣- أبو محمد عبدالغني بن سعيد حافظ مصر مات بها في صفر سنة تسع وأربع مائة ، وولد بها في ذي القعدة سنة اثنتين

١- في ج : ادريس .

٢- في تقريب النوى ومقدمة ابن الصلاح ، في ساقهم ،

وثلاثين وثلاث مائة، ٤- أبو نعيم احمد بن عبدالله الاصفهاني مات بها في شهر صفر سنة ثلاثين وأربع مائة، وولد سنة اربع وثلاثين وثلاث مائة^(١)، أبو عمر بن عبدالبر حافظ المغرب مات بشاطبة في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربع مائة^(٢) وولد فيها سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ٦- ابوبكر احمد بن الحسين البيهقي مات بنيسابور في جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين وأربع مائة، فنقل إلى يهيق ودفن بها، وولد سنة اربع وثمانين وثلاث مائة، ٧- ابوبكر احمد بن علي الخطيب البغدادي مات بها في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مائة، وقال الناس في تلك السنة: مات فيها حافظ المشرق وحافظ المغرب، يعنونه وابن عبدالبر، وولد في جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة، رحمهم الله تعالى وإيانا بلطفه الكريم وتغمدا وإياهم بفضله العميم، إنه هو التواب الرحيم.

١- في الأصل ثلاث وثلاث مائة.

٢- في ج: سنة ثلاثين وستين.

الخاتمة في معرفة صدق المحدث وإتقانه وتنقير^(١) الحديث وثبتيته وتذكرته^(٢) وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول في معرفة صدق المحدث

إعلم أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يشددون على من يسمعون منه الحديث، وكانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه ممن هو أحفظ منهم من إخوانهم، كما قال البراء بن عازب: ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين في رعاية الإبل، ولم ينفذ أمير المؤمنين أبوبكر رضي الله عنه السدس للجنة في الميراث حتى أخبر به صحابيان^(٣) عن رسول الله ﷺ حديثاً، وكان أمير المؤمنين على كرم الله وجهه إذا فاته عن رسول الله ﷺ حديث ثم سمعه من غيره تحلف ذلك الغير الذي يحدث به، وكذلك كان التابعون وأتباعهم وأئمة المسلمين يبحثون عن حال المحدث وإسلامه ومذهبه وضبطه وإتقانه إلى أن يصح لهم كونه ثقة فيأخذوا منه أو غير ثقة فيتركوه، روي في كتاب الحاكم أبي عبد الله عن أبي أصم أنه قال: من استخف بالحديث استخف به

١- في ج: تنقيد، ٢- في ج: مذاكرة

٣- وهما المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة.

الحديث^(١).المطلب الثاني في تنقيره^(٢) عن حال الحديث وثبته

لأعلم أن مذاكرة الحديث من أقوى أسباب معرفة صحته، وثبته وصدق راويه^(٣) وضبطه، قال الحاكم: إنما يعرف الصدوق عن غيره بالمذاكرة فإن المجازف في المذاكرة يجازف في الحديث^(٤) ايضاً، و

١- انظر لتفصيل هذا الاجمال كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم من ص ١٤ إلى ص ١٧، وقال الحاكم: وما يحتاج إليه طالب الحديث في زماننا هذا أن يبحث عن احوال المحدث أولاً، هل يعتقد الشريعة في التوحيد؟ وهل يلزم نفسه طاعة الانبياء والرسل صلى الله عليه وسلم في ما اوحى اليهم ووضعوا من الشرع؟ ثم تأمل حاله هل هو صاحب هوا يدعو الناس إلى هواه؟ فان الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه، ولا كرامة لاجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه، ثم يتعرف منه، هل تحمل سماعه من شيوخه الذين يحدث عنهم، فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسن يقصر عن لقاء شيوخ حدثوا عنهم، ثم يتأمل أصوله عتيقة، ام جديدة؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها، فن يسمع منهم من غير أهل الصنعة معذور بجهله، فأما أهل الصنعة اذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة فقيه جرحهم و اسقاطهم، الى أن تظهر توبتهم، على أن الجاهل بالصنعة لا يعذر فإنه يلزمه السؤال عما لا يعرفه، وعلى ذلك كان السلف رضى الله عنهم اجمعين. (معرفة ص ١٥، ١٦)

٢- في ج: في التنقيد. ٣- في ج: روايته.

٤- في معرفة علوم الحديث « في التحديث » ص ١٤٠.

قال: لقد كتبت عن جماعة^(١) في المذاكرة أحاديث لم يخرجوا عن عهدتها قط، وهي مثبتة عندي، وروينا في كتاب الحاكم وغيره عن أمير المؤمنين على كرم الله وجهه أنه قال: تزاوروا وأكثروا ذكر الحديث فإنكم إن لم تفعلوا يندرس الحديث، وعن عبد الله بن مسعود أنه قال: تذاكروا الحديث فإن حياته مذاكرته، وعن أبي سعيد أنه قال: تذاكروا الحديث فإن الحديث يهيج^(٢) الحديث، وقال الخليل بن أحمد: ذاكر بعلمك تذكر ما عندك، وتفسد ما ليس عندك^(٣)، وقال عبد الله بن المعتز: من أكثر مذاكرة العلماء لم ينس ما علم و استفاد ما لا يعلم، وقال أبو صالح: حدثنا ابن عباس يوماً بحديث فلم يحفظه فتذاكرناه يتنا حتى حفظناه، وقال محمد بن سهل: وقف المأمون يوماً للاذان ونحن وقوف بين يديه إذ تقدم عليه غريب، ومعه محبرة، فقال: يا أمير المؤمنين! صاحب حديث منقطع به، فقال له المأمون: أليس تحفظ في باب كذا؟^(٤) فلم يذكر فيه شيئاً فما زال المأمون يقول: حدثنا هشيم، وحدثنا حجاج بن محمد، وحدثنا فلان حتى ذكر الباب، ثم سأله عن باب ثان فلم يذكر فيه شيئاً فذكره المأمون، ثم نظر إلى أصحابه فقال: احدم يطلب الحديث ثلاثة أيام ثم يقول: «أنا من أصحاب الحديث، أعطوه ثلاثة دراهم».

١- في معرفة علوم الحديث «على جماعة من أصحابنا» ص ١٤٠.

٢- في ج «يصح».

٣- في ج «ذاكر بعلمك تذكره ما عندك وتستعد ما ليس عندك»:

٤- في ج «أيش يحفظه (تحفظه) في باب كذا».

واعلم أن الدخول في الحديث كالدخول في الإسلام في أنه يسير لكن التفصلي عن عمدته، والاستقامة عليه عسير، قال الحاكم: دقائق هذا العلم لا يستدرکها إلا الموفق، قال خلف بن سالم: سماع الحديث حين والخروج منه صعب،

المطلب الثالث في الشرائط المذكورة^(١)

(منها) نية نشر العلم بذلك، لا التكاثر والتفاخر، قال يونس بن عبدان: للحديث فتنه فاتقوا فتنه الحديث، وقال سفيان الثوري: فتنه الحديث أشد من فتنه الذهب والفضة، روي في كتاب ابن الصلاح عن حمزة الكناني: أنه خرج حديثاً واحداً من نحو مائتي طريق فأعجبه ذلك فرأى يحيى بن معين في منامه فذكر له ذلك، فقال له: أخشى أن يدخل هذا تحت «الحكم التكاثر».

(ومنها) كثرة المراجعة والتكرار ليتعرف وإن احتيج فيه إلى الرحلة، فقد اشتهر أن أبا أيوب الأنصاري على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله ﷺ رحل من المدينة إلى مصر في حديث واحد يسمعه من عقبة بن عامر^(٢)، فلو أنه افتقر على سماعه من رسول الله ﷺ لأمكنه ذلك، وقال إبراهيم بن آدم: إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة من رحلة أصحاب الحديث،

(ومنها) أن يستكثر ما يحققه بالمذاكرة وإن حديثاً واحداً

- ١- بعده إلى آخر الكتاب من نسخة جامع بمبئي فقط وضاع من الأصل.
- ٢- انظر معرفة علوم الحديث للحاكم.

ولا يستقله ، قال عمرو بن أبي سلمة : قلت للاوزاعي : يا ابا عمرو ! إني ألزمك منذ أربعة أيام ولم اسمع منك إلا ثلاثين حديثاً ، قال : وتستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام ؟ لقد سار جابر بن عبد الله إلى مصر و اشتري راحلة ، فركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد و انصرف إلى المدينة ، وأنت تستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام رويناه في كتاب الحاكم^(١) ، وروينا في حلية الأولياء عن سفيان الثوري أنه كان ربما حدث الرجل حديثاً فيقول له : هذا خير لك من ولاية الري ، وقال سعيد بن المسيب : ان كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد ،

و(منها) أن لا يحمّد من لحن أو خطاء يقع له في مجلس المذاكرة فإن ذلك أوقع له في النفس واثبت له في الحفظ ، قال الشافعي : ما ضحك من خطاء الرجل إلا ثبت صوابه في قلبه ، رويناه في كتاب الحاكم^(٢).

و(منها) أن لا يمنعه الحياء ولا الاستكبار من المذاكرة وكثرة المراجعة والتفتيش ، فقد رويناه في صحيح البخاري عن مجاهد أنه قال : لا يتعلم العلم مستحى ولا مستكبر ، وروينا فيه ايضاً عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها وصلى على بعلمها وتعلم باغضها قالت : نعمت النساء نساء الانصار لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين ،

١- راجع كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم.

٢- راجع كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم.

و(منها) ان المذاكرة في غير الصحيحين أكثر منها فيها فإن الإمامين رحمهما الله تعالى لم يخرججا فيها ما يظهر فيه بالمذاكرة علة أو وهن، بل كان ما أخرجاه فيها صحيح مجمع عليه كما عرف، فهما غنى عن المذاكرة، والتغيير^(١) قال الحاكم: إن الصحيح لا يعرف برواية فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد احاديث بأسانيد الصحيحين غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم لصاحب التنقيد علة ومذاكرة أهل العلم والمعرفة ليظهر علة انتهى.

و(منها) ان لا يظعن على أحد في المذاكرة تعصياً، ولا يبالغ في هتك أستار المسلمين، بل يقف في ذلك على حد العلم، فقد حكى عن أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي أنه كان يقرء كتابه في الجرح والتعديل على الناس فحدث عن يحيى بن معين أنه قال: إنا لنظعن على أقوام لعلمهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة، فبكى عبدالرحمن وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يده،

قال الجامع الجافى يداركه الله تعالى بلطفه الكافى «أبو الفيض محمد بن محمد بن علي الفارسي، أعاذه الله تعالى من القلب القاسى: هذا ما أردت تحريره من «جواهر الاصول في علم حديث الرسول ﷺ»، وجعلت هذا وسيلة إليه، من كتب الأئمة المتقدمين من الثقات، و

زهر الأجلة الأولين الهداة مثبثاً في إلتباع السنة بأذيالهم، راجياً في الدين والآخرة عيم نوالهم، والمحمد لله على الإتمام، وصلوته التامة على نبيه عليه السلام محمد خير الخلائق المستقيم على أحمد الطرائق، وعلى آله الكرام مصاييح الهدى وينابيع العلم والجود والندى، وعلى أصحابه العظام الذين هم كالنجوم الزاهرة، وأزواجه الطيبة والطاهرة، وعلى الأئمة الأربعة الباهرة، وعلى الذين اقتدوا بهم في الطرق الباطنة و الظاهرة

تم التعليق والتصحيح في ١٣ رمضان سنة ١٣٨٥ وكان الابتداء في غرة رمضان سنة ١٣٨٥ والمحمد لله والصلوة والسلام على رسوله اولا و آخرأ.

كتبه العبد الفقير الى الله القاضى اطهر المباركورى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه الكريم وآله
واسحابه اجمعين .

اما بعد فأول من صنف في اصطلاحات علم الحديث القاضى
ابو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٥٣٦٠ هـ
كتابه «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» ، ثم الحاكم ابو عبدالله
محمد بن عبدالله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ كتابه «معرفة علوم
الحديث» ، ثم الحافظ ابو نعيم احمد بن عبدالله الاصفهاني المتوفى
سنة ٤٣٠ هـ ، ثم الخطيب البغدادي ابوبكر احمد بن علي المتوفى
سنة ٤٦٣ هـ كتابه «الكفاية في قوانين الرواية» ، و«الجامع لأدب الشيخ
والسامع في آداب الرواية» ، وكتبا اخرى حتى قال الحافظ ابوبكر بن
نقطة : كل من أنصف علم ان المحدثين بعده عيال على كتبه ، ثم القاضى
عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ كتابه «الإلماع في ضبط
الرواية وتقييد السماع» ، ثم ابو حفص عمر بن عبدالمجيد الميا نجي
المتوفى سنة ٥٨٠ هـ كتابه «ما لايسع المحدث جهله» ، ثم ابو عمرو
تقى الدين عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح الشهرزورى المتوفى
سنة ٦٤٣ هـ كتابه «علوم الحديث» المشهور بمقدمة ابن الصلاح ، فذهب
قنونه واعتنى بكتب الخطيب وضم اليه من غيرها فوائد فاجتمع في
كتابه ما تفرق في غيره ، فكف عليه العلماء فنظموه وشرحوه
واختصروه واستدركوا عليه وعارضوا له ،

ومن اختصره الامام ابو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ فانه قال في مقدمة التقريب : هذا كتاب اختصرته من «كتاب الارشاد» الذي اختصرته من «علوم الحديث» للشيخ الامام الحافظ المتقن ابي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح رضى الله عنه ، أبالغ فيه الاختصار ان شاء الله تعالى من غير إخلال بالمقصود ، واحرص على ايضاح العبارة ، فللنوى مختصران من مقدمة ابن الصلاح الاول اسمه «الارشاد الى علوم الاسناد» و الثاني اخصر منه اسمه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير» .

فكف العلماء على التقريب بالشرح والتلخيص والايضاح ، و الاختصار والنظم ، فشرحه الامام زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ، والامام السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ ، و برهان الدين القباقي الحلبي المتوفى سنة ٨٥١ هـ ، ومن اشهر شروحه «تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى» للامام جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وله ايضاً «التذيب في الزائد على التقريب» ونظمه العراقي وزاد عليه في ألفيته «نظم الدرر في علم الأثر» وشرحها بشرحين مطول ومختصر ، فكف عليها العلماء .

ومن اختصر تقريب النووي الشيخ بدرالدين محمد بن ابراهيم بن جماعة الكنتاني المتوفى سنة ٧٣٣ هـ وسماه «المنهل الروى في الحديث النبوى» والشيخ ابوالفدا عمادالدين اسمعيل بن كثير المتوفى سنة ٧٣٣ هـ في كتابه «الباعث الحثيث لمعرفة علوم الحديث» والشيخ علاءالدين الماردينى ،

والشيخ بهاء الدين الاندلسي، والشيخ ابو الفيض محمد بن محمد بن علي الفارسي، وسماء «جواهر الاصول في علم حديث الرسول»، الذي هو في ايدينا.

﴿ جواهر الاصول في علم حديث الرسول ﴾

صنف الفارسي كتابه هذا من كتب عديدة فيكثر النقل والاخذ من كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم مع ذكر اسمه، وقليلاً من كتابه المدخل، ثم من كتب الخطيب خصوصاً من كتابه الكفاية مع ذكر اسمه في مواضع كثيرة وكذا من كتب الذهبي، وابن الجوزي، والماوردي، وابن خلاد، والبيهقي والجويني، والبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والطبري، والخطابي، والنووي.

ومع هذا فكتاب جواهر الاصول ملخص ومختصر من مقدمة ابن الصلاح، وتقريب النووي، واكثر عباراته مأخوذة من تقريب النووي من غير تغيير او تغيير يسير، وذلك يظهر بعد المقابلة بين هذه الكتب الثلاثة، فأصل هذا الكتاب تقريب النووي مع الزيادة عليه والنقص منه، و تغيير الترتيب، فجواهر الاصول من احسن الكتب المصنفة في هذا الفن عبارة وترتيباً، ويانا، ومنها واستيعاباً،

وله نسخ في مكتبات الهند وغيرها، منها نسخة في مكتبة بانكي پور مكتوبة في سنة ۱۱۰۰ هـ، عدد اوراقها ۳۷ - كما افادني فضيلة الشيخ مولانا ابوالوفا الافغاني المحترم، رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية بجيدرآباد،

وانا ظفرت بنسختين خطيتين ، الاولى موجودة في مكتبة الشخصية وكتب خانة قاضى ، مباركپور اعظم كڈہ ، في مجموعة كتب العلامة الشاہ ولی اللہ المحدث الدہلوی ، مكتوبة في رجب سنة ١٢١٢ هـ بشاهجهان آباد (دہلی) نسخها العارف بالله العالم الشيخ الشاہ غلام علی الدہلوی المتوفى ٢٢ صفر سنة ١٢٣٤ هـ وهي تقع في ١٩ ورقة ، ضاعت ورقة من الآخر ، وجعلتها اصلا لطبع هذا الكتاب ، والثانية في مكتب جامع مسجد بومباي ، في ١٦ ورقة وليس بها اسم الكاتب ولا تاريخ الكتابة والرمز لها "ج" ، في تعليق هذا الكتاب وكتاها بالخط الفارسی الجيد وقع السهو والاختلاف في بعض المواضع وبينتها في التعليق .

(وأما المصنف)

فلم اقف على شيء من احواله غير انه ذكر اسمه في آخر الكتاب فقال : " قال الجامع الجافى يداركه الله تعالى بلطفه الكافى ابو الفيض محمد بن محمد بن على الفارسی ، وأن العلامة اسمعیل باشا البانى البغدادى قال فى ايضاح المكنون فى ذیل كشف الظنون ، " جواهر الاصول لأبى الفيض محمد بن محمد بن على الفارسی المتوفى سنة " (كشف الظنون ج ١ ص ٢٧٥ ، ط استامبول) وهذا ايضا مما افادنى به فضيلة الشيخ مولانا ابو الوفا الافغانى المحترم . وقد باحث العلماء وراجعت اليهم فى ترجمة الفارسی ولكنى لم أظفر بها إلى الآن .

المراجع

قد استعملنا في التعليق كتباً عديدة خصوصاً الكتب الآتية

١- الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي سنة ٧٦٣ هـ

ط حيدرآباد سنة ١٣٥٧ هـ

٢- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري سنة ٤٠٥ هـ

ط حيدرآباد سنة ١٩٣٧ هـ

٣- مقدمة ابن الصلاح لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن

ط سنة ٧٤٢ هـ بمبائي ١٣٥٧ هـ

٤- تدريب الراوي لجلال الدين السيوطي سنة ٩١١ هـ

ط مصر سنة ١٣٧٩ هـ

٥- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني سنة ٨٥٢ هـ

ط مصر سنة ١٣٥٢ هـ

وأسأل الله ان يجعله لوجهه الكريم وان ينفعنا به في الدنيا

والآخرة.

القاضي اطهر المباركوري

٢٠ صفر سنة ١٣٩٣ هـ

فهرس المحتويات

كلمة المحقق

خطبة المصنف

- ٢ اما الفاتحة فهي سبع لواضع
- اللامعة الاولى في طليعة كتب الحديث
- اللامعة الثانية في ماهية هذا العلم وتصوره
- اللامعة الثالثة في بيان الحاجة الى هذا العلم وموضوعه
- اللامعة الرابعة في بيان فضيلة هذا العلم وشرفه ورتبته فيما بين العلوم
- اللامعة الخامسة في الفاظ مصطلحة فيما بينهم تجرى مجرى
- المبادئ في هذا الفن
- اللامعة السادسة في بيان وضعه وتدوينه والتصنيف فيه
- اللامعة السابعة في عدد ما ثبت من الاحاديث
- القسم الاول في المتن واقسامه وانواعه وفيه بابان
- الباب الاول في اقسامه
- الفصل الاول في الصحيح
- الفصل الثاني في الحسن
- الفصل الثالث في الضعيف
- الباب الثاني في انواعه
- المقصد الاول في انواع الضرب الاول

| | |
|----|-------------------------------------|
| ٢٧ | المسند |
| “ | المتصل |
| ٢٨ | المرفوع |
| “ | تذنيب |
| ٢٩ | المعنن |
| “ | المعلق |
| “ | الفرد وهو قسمان |
| ٣٠ | المدارج ثلاثة اقسام |
| ٣٣ | المشهور |
| “ | المتواتر |
| ٣٤ | الغريب والعزير |
| ٣٥ | المصحف |
| ٣٧ | المسلسل |
| ٣٨ | زيادة الثقة |
| “ | الاعتبار بالمتابعات والشواهد |
| ٤٠ | مختلف الحديث |
| ٤١ | الناسخ والمنسوخ |
| ٤٢ | غريب اللفظ وفقهه |
| ٤٣ | المقصد الثاني في انواع الضرب الثاني |
| “ | الموقوف |
| .. | المقطوع |

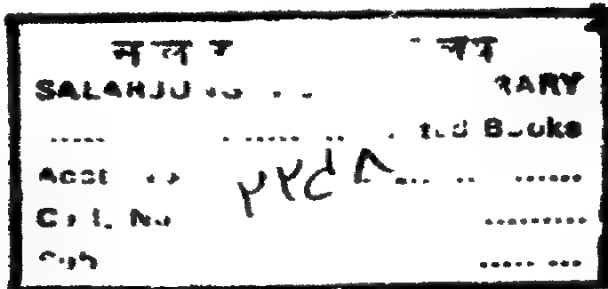
| | |
|----|-------------|
| ٤٣ | المرسل |
| “ | ثلاثة فروع |
| ٤٥ | المنقطع |
| ٤٦ | المفضل |
| ٤٧ | الشاذ |
| “ | المنكر |
| ٤٨ | المعلل |
| ٤٩ | المدلس |
| ٥٠ | المضطرب |
| ٥١ | المقلوب |
| “ | الموضوع |
| ٥٢ | فروع ثمانية |

٥٥ القسم الثاني في السند

| | |
|----|--|
| | النوع الاول صفة من تقبل روايته ومن لا تقبل |
| “ | وفيه فصول عشرة |
| “ | الفصل الاول، العدالة والضبط |
| “ | الفصل الثاني، معرفة العدالة |
| | الفصل الثالث، لا يقبل رواية من عرف بالتساهل |
| ٥٧ | في سماع الحديث او اسماعه |
| “ | الفصل الرابع، لا يقبل رواية مجهول الحال ظاهراً وباطناً |
| ٥٧ | الفصل الخامس، لا يقبل رواية المبتدع الذي يكفر يدعته اتفاقاً. |

- الفصل السادس ، يقبل رواية التائب من الفسق
 ٥٨ والكذب ، إلا الثابت الخ
 الفصل السابع ، اذا روى حديثاً ثم قفاه
 ٥٩ الفصل الثامن ، اختلفوا في من اخذ
 على التحديث اجراً
 الفصل التاسع ، اعرض الناس في هذه الاعصار
 عن اعتبار مجموع الشروط المذكورة
 الفصل العاشر ، مراتب الفاظ الجرح والتعديل عشر
 خمس للتعديل
 وخمس للجرح
 النوع الثاني ، الاسناد العالى والنازل
 والعالى منه خمسة اقسام
 النوع الثالث ، المزيد فى الاسانيد
 النوع الرابع ، التدليس وقد مر تقسيمه
 النوع الخامس ، تباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد
 النوع السادس ، رواية الاقران عن الاقران
 النوع السابع ، رواية الآباء عن الابناء
 النوع الثامن ، رواية الابناء عن الآباء
 النوع التاسع ، من لم يرو عنه إلا واحد
 النوع العاشر رواية الاكابر عن الاصاغر ، وهو اقسام ،
 النوع الحادى عشر العنقة فى السند

- ٦٨ القسم الثالث في تحمل الحديث وطرق نقله
- “ وضبطه وما يتعلق به والكلام فيه ستة انواع
- “ النوع الاول في اهلية التحمل
- “ النوع الثانى في طريق التحمل وهى ثمانية على ما قالوا
- “ الطريق الاول السماع من لفظ الشيخ
- ٦٩ الطريق الثانى القراءة على الشيخ
- ٧٠ الطريق الثالث الاجازة المجردة وهى انواع ثمانية
- ٧٣ الطريق الرابع المناولة وهى ضربان مقرونة بالاجازة ومجردة
- ٧٦ الطريق الخامس المكاتب
- “ الطريق السادس الاعلام
- ٧٧ الطريق السابع الوصية
- الطريق الثامن الوجادة
- ٧٩ النوع الثالث في كتابة الحديث وفيه تسعة عشر قاعدة
- “ القاعدة الاولى الاختلاف في كتابة الحديث
- “ الثانية على كاتبه صرف الهمة الى ضبطه وتحقيقه
- ٨٠ الثالثة ينبغى ان يكون اعتناء بضبط المتبس من الاسماء اكثر
- “ الرابعة يستحب تحقق الخط دون مشقه وتعليقه
- “ الخامسة ينبغى ان يضبط الحروف المهمة
- السادسة عليه ان يحافظ على كتابة الصلوة والتسليم
- ٨١ على رسول الله ﷺ
- “ السابعة يكره في كتابة مثل عبدالله بن عمر، وعبدالرحمن بن عوف



- ٨١ الثامنة يكره ان يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس
 “ التاسعة يستحب ضبط مختلف الروايات وتمييزها
 ٨٢ العاشرة ينبغي ان يكتب بعد البسطة اسم الشيخ
 ٨٣ الحادى عشر يستحب ان يجعل بين كل حديثين دائرة
 “ الثانية عشر المختار في تخرج الساقط وهو اللحق الخ
 الثالثة عشر شان المتقنين في هذا الفن التصحيح
 “ والتضييب والتريض
 الرابعة عشر اذا وقع في الكتاب ما ليس منه نفي بالضرب
 ٨٤ او الحك او المحو
 الخامسة عشر غلب عليهم الاقتصار على الرمز في «حدثنا،
 ٨٥ ولمحوه
 السادسة عشر اذا كان للحديث اسنادان او اكثر كتبوا عند
 “ الانتقال من اسناد الى آخر دح،
 ٨٦ السابعة عشر اصطلحوا على حذف اشياء في الكتابة دون القراءة
 الثامنة عشر يستحب ان يكون كتابة طبقة السماع
 بخط ثقة معروف الخط
 التاسعة عشر يجب على الطالب مقابلة كتابه باصل شيخه
 “ النوع الرابع في رواية الحديث وكيفيةها
 ٨٩ فرع، ثم هنا مسائل لا بد من الايماء اليها وهي ١٣ مسائل
 النوع الخامس في آداب الراوى ولينته بمسائل مهمة
 ٩٤ الاولى يستحب للحديثي التوسل بتقديم الاعمال الصالحة
 ٩٥

- الثانية اختلف في السن الذي يقصدى فيه لاسماع الحديث ٩٥
 الثالثة ينبغي ان لا يحدث بحضرة من هو اولى منه لسنه وعمله “
 الرابعة لا يمتنع من تحديث احد لعدم صحة نيته ٩٦
 الخامسة اذا اراد حضور مجلس التحديث يستحب
 له ان يتطهر “
 السادسة يكره ان يحدث في الطريق او قائماً او مستعجلاً “
 السابعة يستحب للماهر العارف عقد مجلس
 لاملأ الحديث “
 الثامنة من خشي عليه التخليط بهرم او بخوف
 او عي او نحو ذلك “
 النوع السادس في آداب طالب الحديث ٩٧
 الفصل الاول يجب عليه تصحيح النية والاخلاص “
 الفصل الثانى اختلفوا في الزمن الذى يصح فيه سماع الصبي “
 الفصل الثالث يستحب ان يتدنى الطالب السماع من
 ارجح شيوخ بلده ٩٨
 الفصل الرابع ينبغي ان يعظم شيخه ومن يسمع منه “
 الفصل الخامس يستحب له اذا ظفر بسماع او فائدة ان
 يرشد اليه غيره “
 الفصل السادس يستحب ان يعتنى بالمهم ٩٩
 الفصل السابع يستحب له ان يشتغل بالتخريج والتصنيف اذا
 تأهل لذلك “

- ١٠٠ ثم التصنيف على المسانيه على وجوه ثلاثة
- القسم الرابع في اسماء الرجال
- ١٠٢ وطبقات العلماء وما يتصل بذلك
- والكلام فيه احد وعشرون نوعا
- الاول في معرفة الصحابة رضى الله عنهم، ثم في هذا النوع
- اصول من الكلام،
- الاصل الاول حد الصحابي والاختلاف فيه
- الاصل الثانى كيفية معرفة الصحبة
- ١٠٣
- الاصل الثالث الصحابة كلهم عدول
- الاصل الرابع عددهم
- الاصل الخامس اختلف في عدد طبقاتهم وجعلهم الحاكم
- ١٠٤ تنق عشر طبقة
- الاصل السادس افضلهم على الاطلاق ابوبكر ثم عمر الخ
- ١٠٥
- الاصل السابع اولهم اسلاماً ابوبكر
- الاصل الثامن اكثرهم حديثاً ابوهريرة ثم ابن عمر وابن عباس
- الاصل التاسع آخرهم موتاً بمكة ابو الطفيل
- ١٠٦
- النوع الثانى في معرفة التابعين واتباعهم، وهم خمس عشر طبقة
- النوع الثالث في طبقات الرواة
- ١٠٨
- النوع الرابع في الاسماء والكنى
- ١٠٩
- النوع الخامس في كنية من عرف باسمه
- ١١١
- النوع السادس في الالقاب
- ..

- النوع السابع في معرفة الموتلف والمختلف من الاسماء
 ١١٢ والانساب فالقسم الاول له ضابطتان
 " الضابطة الاولى في الاسماء
 ١١٣ الضابطة الثانية في الانساب
 ١١٤ والقسم الثاني له قاعدتان
 " القاعدة الاولى في الاسماء
 ١١٧ القاعدة الثانية في الانساب
 النوع الثامن في معرفة المتفق والمفترق من الاسماء
 ١١٨ والانساب وهذا النوع اقسام سبعة
 " الاول من اتفقت اسماء واسماء آباءهم
 ١١٩ الثاني من اتفقت اسماءهم واسماء آباءهم واجدادهم
 ١٢٠ الثالث ما اتفق في الكنية والنسبة معاً دون الاسم
 ١٢١ الرابع عكس الثالث
 " الخامس من اتفقت اسمائهم واسماء آباءهم ونسبتهم
 " السادس ما وقع الاشتراك في الاسم خاصة او في الكنية خاصة
 ١٢٢ السابع ما اتفق في النسبة فقط
 " النوع التاسع ما يركب من النوعين الذين قبله
 ١٢٣ النوع العاشر في معرفة المتشابهين
 النوع الحادى عشر في معرفة المنسوب الى غير آبائهم وهم
 ١٢٤ اصناف اربعة
 " الاول من نسب الى أمه

- ١٢٤ الثاني من نسب الى جدته
- “ الثالث من نسب الى جده
- “ الرابع من نسب الى اجني بسبب
- النوع الثاني عشر في معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها
- ١٢٥ النوع الثالث عشر في معرفة الاسماء المفردة
- “ النوع الرابع عشر في معرفة الموالي
- “ النوع الخامس عشر في معرفة من ذكر باسماء اوصفات مختلفة
- النوع السادس عشر في معرفة الاسماء المبهمة وهو اقسام خمسة ١٢٧
- ١٢٩ النوع السابع عشر في معرفة الثقات والضعفاء
- ١٣٠ النوع الثامن عشر في معرفة من خلط من الثقات
- ١٣٢ النوع التاسع عشر في معرفة اوطان الرواة وبلدانهم
- ١٣٣ النوع العشرون في معرفة الاخوة
- النوع الحادى والعشرون في التواريخ والوفيات وفيه فصول ١٣٤
- ١٣٩  الخاتمة في معرفة صدق المحدث واتقانه وتنقيح الحديث  ١٣٩
- وتثبيته وفيه ثلاثة مطالب
- “ المطلب الاول في معرفة صدق المحدث
- ١٤٠ المطلب الثاني في التنقيح عن حال الحديث
- ١٤٢ المطلب الثالث في الشرائط
- ١٤٥ خاتمة الكتاب

To: www.al-mostafa.com